بسم الله الرحمن الرحيم

الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن

إعـــداد

أكثم عيسى احمود المغايرة

إشـــراف

الدكتور رياض المومني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

الإستثمار والنمو الإقتصادي في الأردن
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)

إعـــداد
أكثم عيسى احمود المغايرة
بكالوريوس اقتصاد ، جامعة اليرموك
(١٩٩١)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير
في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

١- الدكتور رياض المومني ..... رئيساً
٢- الدكتور منذر الشرع ..... عضواً
٣- الدكتور عبد الرزاق بني هاني ..... عضواً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

– الى من كان تشجيعهم وإخلاصهم سراجاً أنار لي الطريق ...

الى والدي ووالدتي الحنونة الغالية ... براً واعترافاً بالجميل ...

الى إخواني وأخواتي الأعزاء ... فخراً واعتزازاً

الى زهرة حياتي ...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

لايسعني بعد الانتهاء من إعداد هذه الرسالة، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمن كان له الفضل الأكبر في اتمام هذه الرسالة مقدراً وممتناً له جهده العظيم في المتابعة وابداء الرأي وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور رياض المومني الذي منح لي من وقته الكثير وأفادني بعلمه الواسع وارشاداته القيّمة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لاستاذيّ الفاضلين الدكتور منذر الشرع والدكتور عبد الرزاق بني هاني لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وإظهارها على أفضل وجه، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأخوة الزملاء طلبة الماجستير في قسم الاقتصاد وعلى الأخص الأخوة أسامة سويدان، وهيثم عبد اللطيف وأحمد الواكد على ماقدموه لي من مساعدة، كما أتقدم بالشكر لأسرة مكتبة الترعاني لما بذلوه من جهد في طباعة هذه الرسالة.

وأخيراً أتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدم لي النصح والإرشاد وابداء الرأي والملاحظة أثناء اعداد هذه الرسالة.

الباحـــث

أكثم عيسى المغايرة

تشرين أول ١٩٩٣م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن

كان الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو تحليل وتقدير وتقييم مدى مساهمة وكفاءة كل من الاستثمار الكلي والاستثمار العام والخاص والتوزيع القطاعي للاستثمارات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) ولتحقيق هذاالهدف، تم استخدام العديد من العلاقات والمعادلات الاحصائية في هذا الصدد.

واستطاعت الدراسة توضيح ان انخفاض دور ومساهمة الاستثمار الكلي في تحقيق معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي (النمو الاقتصادي) في الأردن ليس عائداالى انخفاض حجم الاستثمارات المتحققة في الاقتصاد الأردني وانما عائد بالدرجة الاولى الى انخفاض الكفاءة الانتاجية لهذه الاستثمارات (انخفاض الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد) والتي قدرت بهذه الدراسة بـ (٠,٣٣) .وعلل ذلك لانغماس حصة هامة من الاستثمارات في الأردن في النشاطات غير الانتاجية وخاصة في شراء الاراضي والعقارات والاسهم والمضاربة في اسعارها. كما ان تمركز نسبة كبيرة من الاستثمارات في قطاع الخدمات وخصوصا في ميادين التجارة والسكن والتي لاتساهم بصورة مباشرة في زيادة الانتاج كان لها الأثر الأكبر ايضا في هذه القيمة المنخفضة لمعدل الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد الأردني.

كما بينت الدراسة ايضا ان القيمة المقدرة للكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع كانت حوالي ضعف قيمتها في القطاع الخاص فقد قدرت للقطاع العام بـ(٠,٤٦) في حين قدرت للقطاع الخاص بـ(٠,٢٣٣) وهذه النيجة الهامة توضح ان الاستثمار العام في الأردن أقدر من الاستثمار الخاص على تحقيق معدلات النمو الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي.

وأخيرا بينت الدراسة ان القيمة المقدرة للكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الزراعي أعلى من مثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الاخرى (الصناعة، الخدمات)، حيث قدرت الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الزراعي بحوالي (١,٨٨) في حين قدرت للقطاع الصناعي بـ(٠,٦٩٧) ولقطاع الخدمات بـ(٠,١٠٣).

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أبرزها ضرورة اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي(الزراعة والصناعة) وذلك بتوجيه المزيد من الاستثمار العام والخاص نحو هذه القطاعات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
الاهداء	أ
شكر وتقدير	ب
ملخص	ج
محتويات الدراسة	د
قائمة الجداول	ز
الفصل الأول :- تمهيد	
المقدمة	١
١-١ أهمية الدراسة	١
١-٢ هدف الدراسة وتسلسلها	٢
١-٣ منهجية ومحددات الدراسة	٣
١-٤ مصادر الدراسة	٤
الفصل الثاني :- الاستثمار والنمو الاقتصادي	
المقدمة	٥
٢-١ تعريف الاستثمار وأنواعه	٧
٢-٢ دور الاستثمار في النشاط الاقتصادي	٩
٢-٣ محددات الانفاق الاستثماري	١٢
٢-٣-١ محددات الانفاق الاستثماري العام	١٢
٢-٣-٢ محددات الانفاق الاستثماري الخاص	١٤
٢-٤ مصادر تمويل الاستثمار	٢٨
٢-٥ تعريف النمو وأهميته	٣١
٢-٦ محددات النمو الاقتصادي	٣٣
٢-٧ الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي	٣٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة

٢-٨ التوزيع القطاعي للاستثمارات والنمو الاقتصادي ٤٢
هوامش الفصل الثاني ٤٧
الفصل الثالث :- الاستثمار في الأردن
المقدمة ٥٢
٣-١ تطور حجم الانفاق الاستثماري في الأردن ٥٢
٣-٢ التوزيع القطاعي للاستثمارات داخل الأردن ٥٧
٣-٣ الأهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة في الأردن ٦١
٣-٤ دور الاستثمار في احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الأردني ٦٧
٣-٥ محددات الانفاق الاستثماري الخاص والعام في الأردن ٧٣
٣-٥-١ محددات الانفاق الاستثماري الخاص ٧٥
٣-٥-٢ محددات الانفاق الاستثماري العام ٨٣
٣-٦ هيكل وتطور حجم المدخرات الأردنية ٨٦
٣-٦-١ المدخرات المحلية ٨٧
٣-٦-٢ المدخرات الوطنية ٩٠
٣-٦-٣ المدخرات القومية ٩٢
هوامش الفصل الثالث ٩٥
الفصل الرابع :- الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن
مقدمة ٩٧
٤-١ الاستثمار الكلي في الأردن ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي ٩٨
٤-٢ الاستثمار العام والخاص في الأردن ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي ١٠٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة

٤-٣ التوزيع القطاعي للاستثمارات في الأردن ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي ١٠٨

هوامش الفصل الرابع ١١٧

الفصل الخامس :- النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج ١١٨

٥-٢ التوصيات ١٢٨

المراجع ١٣١

الملحق الاحصائي ١٣٧

ملخص باللغة الانجليزية ١٦٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
٣-١	تطور حجم الاستثمار في الأردن (١٩٧٣ - ١٩٩٠)	٥٦
٣-٢	التوزيع القطاعي للاستثمارات المقدرة والفعلية بين القطاعات الاقتصادية في خطط التنمية الأردنية	٥٩
٣-٣	التوزيع القطاعي للاستثمار في الأردن (١٩٨٥ - ١٩٩٠)	٦٠
٣-٤	الأهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٠)	٦٢
٣-٥	التوزيع النسبي للانفاق الاستثماري العام والخاص على الأنشطة الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية المختلفة	٦٥
٣-٦	التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٠)	٦٨
٣-٧	التوزيع النسبي للأيدي العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٠)	٧٠
٣-٨	شروط التبادل التجاري للأردن مع العالم الخارجي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	٨١
٣-٩	التركيب السلعي للصادرات الأردنية حسب التصنيف الدولي	٨٢
٣-١٠	التركيب السلعي لواردات الأردن حسب التصنيف الدولي	٨٤
٣-١١	تطور الادخار المحلي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	٨٨
٣-١٢	تطور الادخار الوطني في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٩٠)	٩١
٣-١٣	تطور الادخار القومي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	٩٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الجداول في الملحق الإحصائي

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١-	الانفاق العام والخاص على الاستثمار (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٣٧
٢-	الأهمية النسبية للاستثمار الخاص والعام من اجمالي الاستثمار الكلي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٣٨
٣-	التوزيع القطاعي للاستثمار في الأردن (١٩٨٥ - ١٩٩٠)	١٣٩
٤-	تطور حجم الادخار الحكومي في الاردن (١٩٧٠-١٩٩٠)	١٤٠
٥-	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٤١
٦-	القوى العاملة الأردنية حسب النشاط الاقتصادي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٤٢
٧-	التوزيع النسبي للقوى العاملة الأردنية حسب النشاط الاقتصادي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٤٣
٨-	التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٤٤
٩-	الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٤٦
١٠-	التركيب السلعي للمستوردات حسب التصنيف الدولي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٤٨
١١-	الأهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات حسب التصنيف الدولي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٥٠
١٢-	البيانات الخاصة بالنموذج القياسي المقترح (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٥٢
١٣-	البيانات المستخدمة في تقدير دالة النمو الاقتصادي رقم (١)	١٥٥
١٤-	تطور النفقات العامة للحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٥٦
١٥-	الأهمية النسبية للنفقات العامة المتكررة والرأسمالية من اجمالي النفقات العامة في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٥٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الجداول في الملحق الإحصائي

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١٦-	تطور النفقات العامة حسب التصنيف الوظيفي في الأردن للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٥٨
١٧-	الانفاق العام على الوظائف الحكومية وأهميتها النسبية في اجمالي الانفاق العام في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٥٩
١٨-	التصنيف الاقتصادي لنفقات الحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩)	١٦٠
١٩-	النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)	١٦١
٢٠-	البيانات المستخدمة في تقدير دالة النمو الاقتصادي رقم (٢)	١٦٢
٢١-	البيانات المستخدمة في تقدير دالة النمو الاقتصادي رقم (٣)	١٦٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

تمهيد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول
تمهيد

المقدمة:-

يعتبر الاستثمار أحد الفعاليات الأساسية الأربع، والتي تتم في الحياة الاقتصادية، وهذه الفعاليات هي الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، وحول هذه الفعاليات تدور الحياة الاقتصادية فإما أن تنمو وتزدهر، وأما ان تتقلص وتتأزم وفقا للتغيرات التي تطرأ على هذه الفعاليات منفردة أو مجتمعة.

وهذه الفعاليات مرتبطة مع بعضها البعض متداخلة فيما بينها، حتى تكاد أن تؤلف معا حلقة واحدة. ويلعب الاستثمار دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهو العامل الاساسي في النمو الاقتصادي، كما انه يؤلف عنصرا فعالا ديناميكيا في مقومات الدخل القومي، وعندما تتغير نسبة الاستثمار تتغير بالتالي روابط النشاط الاقتصادي، ولهذا فان الاستثمار هو اول العوامل التي يهتم بها المحللون الاقتصاديون لمراقبة النشاط الاقتصادي ومعرفة اتجاهه نحو النمو او التقلص، والكيفية التي يتم بها كل من النمو والتقلص، وأن مايحدث من تطورات على حركة الاستثمار في البناء والتشييد أو في صافي الاستثمار الاجنبي او في الآلات والمعدات أو في المخزون لدى المنتجين يلقي ضوءا على الفعالية الاقتصادية وتطور العمالة والدخل وكيف ستكون اتجاهاتها العامة في المستقبل. وتأتي أهمية الاستثمار من كونه احد الأدوات التي يمكن عن طريقها زيادة الطاقة الانتاجية للوطن.

١ - ١ أهمية الدراسة:-

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الأردن وذلك للأسباب التالية :

أولاً: أنها تأتي منسجمة مع الاهتمام الواسع والاستثنائي بهذا الموضوع على المستويين الرسمي والشعبي. ويفسر هذا الاهتمام بالدور الفعال الذي يمكن ان تحققه زيادة حجم الاستثمار في حل جملة من المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الأردني كانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: انها تجيء في الوقت الذي تدور فيه مناقشات واسعة وجدية حول تقييم الفعالية الاستثمارية للقطاعين الخاص والعام وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي. فالاقتصاد الأردني يقوم على اساس مبدأ الحرية الاقتصادية مع افساح المجال أمام الحكومة للتدخل اينما كان ذلك ضرورياً. غير أن كثيراً من الاراء المناهضة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار ، تؤكد أن الاستثمار الخاص أكثر كفاءة من الاستثمار العام وأقدر على تحقيق النمو الاقتصادي، ويذهب اصحاب هذا الرأي الى أنه اذا كانت اولويات التنمية الاقتصادية تهدف الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي فمن المهم ان يصار الى تحقيق السيادة الاستثمارية للقطاع الخاص عن طريق ما يسمى الآن "بالتخاصية"، التي تعني بجوهرها العمل على تقليص دور الحكومة وزيادة دور القطاع الخاص في ادارة وإمتلاك المشاريع الاستثمارية.

ثالثاً: أنها تناولت موضوعا بالغ الأهمية، وهو التوزيع القطاعي للاستثمارات وتأثيره على النمو، حيث انه من الأهمية بمكان تحديد القطاع او القطاعات التي يكون الاستثمار فيها أكثر تأثيراً من غيره على تحقيق النمو الاقتصادي والذي لابد بالتالي من توجيه الاستثمارات نحوه.

رابعاً: انها تعتبر ضمن قلة من الدراسات الشمولية للاستثمار ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تميزت معظم الدراسات السابقة بتناول جزء او جانب من جوانب الموضوع واهمال الجوانب الأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١ - ٢ هدف الدراسة وتسلسلها:-

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وتقدير وتقييم مدى مساهمة الاستثمار الكلي في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن، كما تهدف الى تحليل وتقدير وتقييم مدى مساهمة الاستثمار في كل من القطاع العام والخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، كما تهدف الدراسة ايضا الى تحليل وتقدير وتقييم أثر التوزيع القطاعي للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة ، الصناعة، الخدمات) على تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بإيجاد القطاع الاقتصادي الذي يكون الاستثمار فيه أكثر كفاءة من غيره في تحقيق النمو الاقتصادي والذي لابد من

توجيه الاستثمار نحوه لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وتقسم هذه الدراسة الى خمسة فصول، خصص الفصل الثاني منها للمعالجة النظرية لموضوع الاستثمار والنمو الاقتصادي وايضاح النماذج القياسية التي يتم استخدامها في الفصول اللاحقة.

أما الفصل الثالث فقد خصص لمعالجة موضوع الاستثمار في الأردن، من حيث تطوره والأهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة من الاستثمار الكلي المتحقق في الاقتصاد الأردني، والتوزيع القطاعي للاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ودور الاستثمار في تحقيق تغيرات هيكلية في الانتاج والعمالة والتجارة الخارجية، كما يتناول هذا الفصل تحليل وتقدير العوامل المؤثرة على الانفاق الاستثماري العام والخاص، وأخيرا يتناول هذا الفصل هيكل وتطور حجم المدخرات الأردنية.

أما الفصل الرابع فانه يتناول المحور الاساسي للدراسة وهو القياس الاقتصادي لدور الاستثمار (بجوانبه المختلفة) في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن.

ويلخص الفصل الأخير من الدراسة النتائج التي توصلت اليها ويقدم التوصيات التي خرجت بها.

١ - ٣ منهجية ومحددات الدراسة:-

اعتمدت الدراسة في تحليلها على اسلوبي التحليل الوصفي واسلوب التحليل القياسي الكمي. ففي موضوع الاستثمار من حيث تطوره والأهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة من الاستثمارات الكلية المتحققة في الاقتصاد الأردني والتوزيع القطاعي للاستثمارات بين مختلف القطاعات وهيكل وتطور المدخرات الأردنية، اعتمدت الدراسة في تحليلها على اسلوب التحليل الوصفي. اما في مواضيع محددات الانفاق الاستثماري ودور الاستثمار في تحقيق تغيرات هيكلية في الانتاج والعمالة والتجارة الخارجية ودور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل القياسي الكمي، والذي يعطي صورة وتقييم واضح حول هذه المواضيع. كما أننا في هذه الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قمنا بمراعاة الواقع والظروف والخصائص التي يتسم بها الاقتصاد الأردني (باعتباره اقتصاد نام) والتي تختلف عن الخصائص والظروف التي تنفرد بها الاقتصادات المتقدمة. وبناء على ذلك فقد تم اقتراح بعض الفرضيات والتفسيرات البديلة الخاصة بالاقتصاد الأردني، وذلك عن طريق الاستدلال والاستشهاد بتجارب الدول النامية التي يعتبر الأردن أحدها.

ولم تخلو هذه الدراسة من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بالحصول على بعض البيانات والمعلومات الخاصة بالتوزيع القطاعي للاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد لجأنا لمعالجة هذه المشكلة بتقدير قيّم البيانات غير المتوفرة لعدد من السنوات بالاعتماد على بيانات خطط التنمية الاردنية المختلفة.

١ - ٤ مصادر الدراسة:-

اعتمدت الدراسة على عدد كبير من المصادر والمراجع باللغتين العربية والانجليزية، شملت مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات والأبحاث والمقالات، التي تعالج الجزء النظري للدراسة، وهي توفر الادوات النظرية والفكرية للدراسة.

كما اعتمدت الدراسة على النشرات والتقارير الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ودائرة الاحصاءات العامة، ووزارة التخطيط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الاستثمار والنمو الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني
الاستثمار والنمو الاقتصادي

المقدمة:

إن عملية النمو الاقتصادي عملية متعددة الجوانب متشابكة الابعاد، ومنذ أمد بعيد وهي موضع اهتمام الاقتصاديين سواء في دراساتهم النظرية او التطبيقية. وعندما بدأ هذا الاهتمام والذي يهدف الى تحقيق ارتفاع سريع بمعدل نمو الناتج القومي: تمحور التحليل الاقتصادي حول العلاقة النسبية الطردية بين معدل تراكم راس المال ومعدل النمو في الناتج القومي، أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق النمو الاقتصادي يتمثل بالانفاق الاستثماري الكبير، وأن الدول النامية اذا نجحت في توفير اكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات انتاجية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في تحقيق النمو الاقتصادي، ويظهر ذلك بوضوح لدى معظم الاقتصاديين الذين تناولوا هذا الجانب من جوانب علم الاقتصاد.

فقد وضح آدم سمث أن تحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي، يأتي عن طريق اتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص Specialization and division of labor الذي يؤدي الى زيادة الانتاجية والانتاج وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الادخار الذي يؤدي بدوره الى زيادة معدلات تكوين راس المال في عملية دائرية توسعية.(١)

ويرى كارل ماركس في نظريته فائض القيمة Surplus value ان فائض القيمة (الارباح والفوائد والاجارات) التي يستأثر بها الرأسماليون، يحولونها الى راس مال ووسائل انتاج في عملية تراكمية تؤدي الى زيادة الانتاج والثروة بأيدي الرأسماليين. (٢)

وفي نظرية شومبيتر، نجد انه على الرغم من الاهمية الخاصة التي اولاها للمنظم Enterpreneur. حيث اعتبره المحرك الاول والرئيسي للتنمية، فان هذه الاهمية نابعة من قدرته على استغلال فرص الاستثمار المتاحة واستعداده لتحمل مخاطر الاستثمار، مما يؤدي الى خلق موجة واسعة من الاستثمارات التي تؤدي الى زيادة الناتج القومي، ودفع عجلة التنمية. (٣)

ووضعت نظرية مراحل النمو لروستو عدة شروط يجب توافرها في كل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مرحلة حتى يتم الانتقال الى المرحلة التي تليها ففي مرحلة التهيؤ نحو الانطلاق او مرحلة ماقبل الانطلاق The preconadition to take-off اشترط زيادة معدل الاستثمارات في بناء البنية التحتية وفي الصناعات الخفيفة الى جانب الزراعة، كما اشترط لتحقيق مرحلة الانطلاق take-off رفع معدل الاستثمار السنوي الى نحو ١٠٪ من اجمالي الدخل القومي، وللوصول الى مرحلة النضج Maturity يشترط روستو تحقيق معدلات استثمار تتراوح مابين ١٠٪ و ٢٠٪ من الدخل القومي (٤).

كما حظي الاستثمار باهتمام كينز في نظريته العامة للتوظيف والفائدة والنقود من حيث كونه احد المكونات الهامة للطلب الفعال Effective demand الذي يحدد بدوره مستوى الدخل والتوظيف في الاقتصاد القومي. (٥)

واذا استعرضنا نموذج هارود – دومار في النمو الاقتصادي، نجد انه اعتبر المحور الرئيسي للنمو هو زيادة معدل الاستثمار. حيث يقرر هذا النموذج ان النمو في الناتج القومي هو عبارة عن ناتج قسمة الميل المتوسط للادخار على معامل راس المال الحدي. ومن هنا فإن زيادة مستويات الاستثمار تؤدي الى خفض معامل راس المال الحدي وبالتالي زيادة معدل النمو في الناتج القومي. (٦)

وبين آرثر لويس، في نموذجه ان الاقتصاد المتخلف يتكون من قطاعين، قطاع بدائي زراعي وقطاع صناعي حديث. ويرى لويس أن أحداث التنمية الاقتصادية تأتي عن طريق تحول العمال من القطاع الزراعي التقليدي الى القطاع الصناعي الحديث والذي تتوقف قدرته على استيعاب العمال واستقطابهم من القطاع التقليدي على مدى التوسع في الاستثمار (٧).

اما نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن التي نادى بها رودان، ترى ان السياسة الاقتصادية المثلى التي تخلق التنمية الاقتصادية، هي التي تعتمد على استراتيجية توفير رؤوس الاموال الضخمة والقيام باستثمارها في انشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة في المواصلات ومصادر الطاقة، وان تنشأ كل تلك المشروعات في نفس الوقت وذلك للانطلاق الى مرحلة اعلى للنمو. وانه بمجرد قيام تلك المشروعات فان المجتمع سيكملها بانشاء مشروعات اخرى، واذا ماأخذ بعين الاعتبار اثر مضاعف الاستثمار فان الزيادة في الدخل ستكون أضعاف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الزيادة الاولية في الاستثمارات [٨].

واما نظرية النمو غير المتوازن التي نادى بها هيرشمان، والتي تقوم على استراتيجية الاستثمار في بعض الصناعات والمشاريع التي تتميز عن غيرها بقدرتها على حفز الاستثمار في القطاعات الاخرى لما لها من علاقات ترابط خلفية وامامية قوية، تجعلها تحدث اختلالا في التوازن ينشأ عنه ضغطا لمعالجة هذا الاختلال عن طريق الاستثمار في القطاعات التي تشكل نقاط الاختناق، وبذلك يحدث مزيدا من الاستثمار ومزيدا من التوسع الاقتصادي.[٩]

٢-١ تعرف الاستثمار وانواعه:

يعتبرالاستثمار جزءا رئيسيا من تيار الدخل. فالتغيرات في الاستثمار هي التي تسبب الرواج والكساد ولذلك فان الاستثمار هو العامل الرئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للبلد في المدى القصير، كما ان الاستثمار يعتبر السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل. وبدون الاستثمارات ماكانت تستطيع الدول المتقدمة ان تصل الى مستوى المعيشة المرتفع الذي تعيشه شعوب هذه الدول الآن. اذ ان كل زيادة في الاستثمار تمثل طاقة انتاجية جديدة يمكن استخدامها في تشغيل الوحدات الانتاجية في مختلف فروع النشاط الاقتصادي. هذا عن الاستثمار الذي يتضمن تكوين طاقات انتاجية جديدة يمكن استخدامها لاقامة مشروعات جديدة او التوسع في المشروعات القائمة بغرض زيادة حجم طاقتها الانتاجية. اما عن المشروعات القائمة من قبل فان تكوين الاستثمارات فيها ينسحب الى معنى المحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة في هذه المشروعات او تجديد هذه الطاقة.

هناك عدة تعريفات للاستثمار فقد عرفه بعض الاقتصاديين بانه استعمال حصيلة الادخار من السلع التي لم تستهلك في عمل او تفاعل منتج [١٠] ومنهم من يعرفه بانه اي استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح، مهما كان شكل الاستعمال، انشاء مصنع، مشغل، مزرعة، ملكية عقارية [١١] والبعض يعرف الاستثمار بشراء السلع الرأسمالية التي تستعمل مباشرة في عملية انتاجية مثل شراء الالات والابنية أو شراء اموال انتاجية اضافية من الغير او خلقها ذاتياً[١٢].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى العموم فالاستثمار هو خلق موارد انتاجية معمرة ترفع طاقة الجهاز الانتاجي للمجتمع وهذه الموارد التي تاخذ اسم رأس المال الثابت، لايتوقف اثرها عند حد اشباع حاجات اجتماعية عاجلة، وانما لها امتدادات في خط الانتاج نحو المستقبل، كقيم اقتصادية تساعد بهيكلها على خلق قيم استعمالية جديدة تظهر على شكل منتجات نهائية. وبناء على ذلك فان الاستثمار هو عبارة عن تكوين راس مال عيني (ثابت) جديد مثل الالات والمعدات والابنية.. والذي يتمثل بزيادة الطاقة الانتاجية، لذلك فهو يمثل الزيادة في راس المال الثابت الحقيقي للمجتمع.

وهناك عدة انواع من الاستثمار يمكن التفريق بينها على النحو التالي:

أولاً: استثمار خاص واستثمار حكومي:-

ويتشكل الاستثمار الخاص من الاستثمار الفردي واستثمار الشركات، ويتمثل الاستثمار الفردي فيما يوجهه الفرد من مدخراته او مدخرات الغير الى تكوين راس مال حقيقي جديد. اما استثمار الشركات فيتمثل في راس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتمويله وتكوينه اما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الارباح، او من القروض التي تحصل عليها.

اما الاستثمار الحكومي فيتمثل براس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكونيه وتمويله اما من فائض الايرادات على الانفاق العادي الجاري، أو من التمويل بالعجز او عن طريق الاقتراض الداخلي او من حصيلة القروض والمساعدات الاجنبية التي تعقدها مع الحكومات او الهيئات الاجنبية.

ثانياً: استثمار عيني واستثمار نقدي:-

فالاستثمار العيني هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات انتاجية جديدة او المحافظة على الطاقات الانتاجية الموجودة أصلا في المجتمع. اما الاستثمار النقدي يمثل المقابل النقدي للاستثمار العيني معبرا عنه بالعملة المحلية او الاجنبية.

ثالثاً: استثمار تلقائي واستثمار محفز:-

فالاستثمار التلقائي هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون الاعتبار لما يدره من عائد. اما الاستثمار المحفز فهو الاستثمار الذي يقبل عليه الافراد بدافع توقع عائد عليه ولولا هذا العائد لما اقدم الافراد عليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً: استثمار انتاجي مباشر واستثمار انتاجي غير مباشر:-

ويكون الاستثمار انتاجيا مباشراً اذا كانت اثاره تنصب مباشرة على هذا الانتاج، تجدد أو توسع تجهيزات الانتاج، مما يؤدي مباشرة الى رفع انتاجية العمل وحجم الانتاج.

اما اذا كانت آثار الاستثمار تؤدي الى رفع القدرة الانتاجية ولكن بطريقة غير مباشرة مثل (بناء مؤسسات التعليم، الصحة، والمواصلات) فان هذا النوع من الاستثمار يسمى استثماراً انتاجياً غير مباشر (١٣).

٢-٢ دور الاستثمار في النشاط الاقتصادي:

ان الاستثمار علاقة فنية واقتصادية واجتماعية في آن واحد، فهو يؤدي الى تجديد الطاقات الانتاجية للمجتمع، ويوسع الجهاز الانتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات، وفي مختلف فروع تلك القطاعات، وبفضل هذا الهيكل الانتاجي الجديد يقع تشغيل العمال، وتنشأ علاقات اجتماعية تتدفق عبرها الدخول، ويحدث بينها انتقال للموارد الاقتصادية المختلفة، وهذه العلاقات سببها الاول الاستثمار والتي اعطته الصفات الفنية والاقتصادية والاجتماعية.

فالانتاج في هذا المقام هو قاعدة هذه العلاقة، وهذه العلاقة بين الاستثمار والانتاج تشكل حلقة في سلسلة طويلة من المتغيرات الاقتصادية مثل الادخار، وراس المال والانتاجية المتوسطة للعمل والدخل. ولكل متغير من هذه المتغيرات تأثير على المتغيرات الاخرى. ويمكن تصوير ذلك تصويرا واضحا من خلال تحليل الحلقة المفرغة للفقر في البلدان النامية. فوجود دخل حقيقي منخفض في هذه البلدان، وهو مظهر بارز للفقر، أدى الى ضعف الادخار وترتب على ذلك، بطبيعة الحال، نقص راس المال الذي يعد هذا الاخير مصدره. ولابد ان تكون آثار ذلك على الاستثمار سلبية، فينخفض حجمه لدرجة تجعل الزيادة في الانتاج ضئيلة، نظرا لضعف الانتاجية المتوسطة للعمل، خصوصا اذا عرفنا ان العامل الحاسم في رفع او تخفيض الانتاجية هو معدل الاستثمار، بمعنى العلاقة بين الاستثمار الصافي المتحقق والدخل القومي. وهذه العلاقة تعني درجة قدرة البلد على تجنيد جزء من دخله القومي من اجل التنمية. وبقدر مايكون هذا العامل مرتفعا بقدر مايكون هذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البلد قادرا على خلق طاقة انتاجية جديدة، وبالتالي يكون قادرا على تحقيق زيادات اعلى بالانتاج بكميات اقل من الاستثمار، وهو المعروف بمعامل الاستثمار. وهكذا تكون الانتاجية مرتفعة او منخفضة كلما كان هذا المعامل مرتفعا او منخفضا. وتكون النتيجة هي ارتفاع او انخفاض الدخل الحقيقي. ونعود بذلك الى بداية الحلقة في تاثير هذا الاخير على الادخار وراس المال والاستثمار (١٤).

ومن هنا، فقد حظي موضوع الاستثمار ومايزال باهمية خاصة في نظريات التنمية الاقتصادية، حيث اعتبر العنصر الاساسي والمحرك الاول للتنمية، فقد أشارت نظريات التنمية الى ان حجم الاستثمار وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية والتكنولوجيا المستخدمة فيه، لها أثر في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية. فهو العامل الاساسي في زيادة الناتج وتخفيض معدلات البطالة واشباع الحاجات الاساسية للمجتمع وتخفيض العجز التجاري.

وبالاضافة الى الدور الذي يقوم به الاستثمار في زيادة الناتج والحد من البطالة، فان له دورا كبيرا ومهما في احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد، وتعتبر من أهم اهداف التنمية الاقتصادية، والتي اخذت معظم دول النامية تهتم به وتسعى الى تحقيقه . والمقصود بالتغيرات الهيكلية هو التغير في الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي او مدى مساهمتها في استيعاب الايدي العاملة، او التغير في نسبة التجارة الخارجية او الاستهلاك او الادخار للناتج المحلي الاجمالي(١٥).

فعن طريق الاستثمار وتمويله وتوزيعه يمكن احداث تغيرات هيكلية في الانتاج والعمالة والاستهلاك والتجارة الخارجية. وهذه التغيرات تحدث نتيجة تفاعل بين قوى العرض والمتمثلة بالتغير في رصيد راس المال في المجتمع والناتجة عن عملية الاستثمار، والتغير في الفن الانتاجي- وقوى الطلب المتمثلة بالتغير في الطلب على السلع والخدمات النهائية فزيادة رصيد راس المال في المجتمع الناتج عن الاستثمار والتحسن في الفن الانتاجي، تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، كما تؤدي الى تحسن نوعية الانتاج من السلع والخدمات، كما تؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج وبالتالي انخفاض في اسعار السلع والخدمات المنتجة. وأثر هذه التغيرات في جانب العرض على أحداث تغيرات هيكلية يتوقف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على مرونة الطلب السعرية على المنتجات من السلع والخدمات في القطاعات الانتاجية المختلفة. فالصناعة او القطاع الاقتصادي التي تكون مرونة الطلب على منتجاته عالية نسبيا بالمقارنة مع مرونة الطلب على منتجات القطاعات الاخرى، سيؤدي الاستثمار والتغير في التكنولوجيا الى جذب عناصر الانتاج نحو هذا القطاع وبالتالي ستزداد الاهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد القومي سواء في مساهمته في الناتج او توظيف الايدي العاملة. اما في القطاعات التي تكون مرونة الطلب على منتجاتها منخفضة فان زيادة الاستثمار والتقدم التكنولوجي في هذه القطاعات سيؤدي الى انتقال عناصر الانتاج من هذا القطاع الى القطاعات الاخرى، مما يؤدي الى تناقص الاهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاد القومي، سواء في مساهمته في الايدي العاملة او في الانتاج.

ويعتبر القطاع الزراعي مثالا واضحا على القطاعات الاقتصادية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية على منتجاتها. اما القطاع الصناعي فيتميز بارتفاع مرونة الطلب السعرية على منتجاته.

وفي معظم الدول النامية، والتي تتميز بالاعتماد الكبير على القطاع الزراعي الذي يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة عالية من التوظيف ويقابل ذلك ضعف واضح في القطاع الصناعي بمساهمته في الناتج المحلي والتوظيف، وهذا يترتب عليه اعتماد هذه الدول على الدول الصناعية المتقدمة لتلبية احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية المصنعة، مما يؤدي الى زيادة مشكلة العجز في الميزان التجاري وتدهور في معدلات التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة، لذلك فان احداث تغيرات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية تعتبر ضرورة ملحة للنهوض بالقطاع الصناعي وذلك عن طريق زيادة حجم الاستثمارات الموجهة اليه لزيادة اهميته النسبية في الاقتصاد. والذي يعتبر مقدار تقدمه ومساهمته في الناتج المحلي والتوظيف مقياس لدرجة التقدم الاقتصادي الذي وصلت اليه الدول. وكذلك فان النهوض بالقطاع الصناعي يؤدي الى تنويع صادرات الدول النامية وتخفيض حجم وارداتها وهذا يؤدي الى حل كثير من مشاكل موازين المدفوعات وتدهور معدل التبادل التجاري لهذه الدول (١٦).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢-٣ محددات الانفاق الاستثماري:-

ان التفرقة بين كل من الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص (الاستثمارات الخاصة)، وبين تلك الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام (الاستثمارات الحكومية)، من الامور المهمة في دراسة الاستثمار وتأثيراته المختلفة على الاقتصاد، وترجع أهمية تلك التفرقة الى اختلاف دوافع كل منهما. فالاستثمار الخاص يهدف اساسا لتحقيق اقصى الارباح مع اخذ فترة استرداد الاموال بعين الاعتبار. اما الاستثمار الحكومي فلا يعتبر تحقيق الأرباح هدفه الأساسي. حيث تتقدم اهداف اخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال انفاقها الاستثماري، وذلك حسب اولويات معينة .

٢-٣-١ محددات الانفاق الاستثماري العام :-

يتوقف حجم الانفاق الاستثماري العام الحكومي، على عدة عوامل، اهمها حجم السكان، ومستوى الدخل القومي، وحجم المصادر المتاحة للحكومة لتمويل هذا الانفاق(١٧).

ويعتبر حجم السكان عاملاً اساسياً في تحديد مستوى الانفاق الاستثماري الحكومي حيث ان زيادة حجم السكان تؤدي الى زيادة الطلب على خدمات المرافق االعامة من سكن ومواصلات وصحة وتعليم وعادة ما يرافق هذه الزيادة في الطلب زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي في هذه المجالات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان زيادة حجم السكان تؤدي الى زيادة عرض عنصر العمل، وفي حالة عدم مقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الزيادة في قوة العمل، فسيؤدي ذلك الى انتشار البطالة التي بدورها تؤدي الى زيادة الضغوط على الحكومة لاقامة المشاريع الاستثمارية لامتصاص الزيادة في قوة العمل.

ومن العوامل الاقتصادية المهمة التي تؤثر على حجم الانفاق الاستثماري الحكومي، مستوى الدخل القومي. حيث ان مستوى الدخل القومي يعتبر عادة مؤشراً لحالة النشاط الاقتصادي في الدولة، ففي حالة الرواج الاقتصادي يرتفع مستوى الدخل القومي وكذلك مستوى الانفاق الاستثماري الحكومي. غير انه في كثير من الاحيان يأتي الانفاق الاستثماري الحكومي كوسيلة لمعالجة الركود الاقتصادي، فتحاول الحكومة عن طريق زيادة انفاقها الاستثماري لاقامة مشاريع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

انتاجية، ان تعمل على تنشيط الاقتصاد ومعالجة مظاهر الاختلال في الاقتصاد الوطني.

كما يتوقف حجم الانفاق الاستثماري الحكومي على حجم موارد التمويل المتاحة للحكومة . فكلما كان حجم هذه الموارد كبيراً، كلما ازداد حجم الانفاق الاستثماري الحكومي. وتشتمل مصادر تمويل الانفاق الاستثماري الحكومي على مصادر تمويل محلية من الادخار العام، والاقتراض الداخلي، ومصادر تمويل خارجية من القروض والمساعدات والمنح.

وبناء على ماسبق يمكن صياغة دالة الانفاق الاستثماري الحكومي على النحو التالي:-

$$Igt=g_0 + g_1 POPt + g_2 Yt + g_3 Sgt + g_4 IPDt + g_5 EPDt + g_6 EAt + g_7 Ig_{t-1} \quad (1)$$

حيث تمثل:

Igt : الانفاق الاستثماري الحكومي السنوي بالاسعار الثابتة.

POPt : معدل النمو للسكاني.

Yt : الناتج القومي الاجمالي السنوي بالاسعار الثابتة.

Sgt : ادخار القطاع الحكومي السنوي بالاسعار الثابتة.

IPDt : الدين العام الداخلي السنوي بالاسعار الثابتة.

EPDt : الدين العام الخارجي السنوي بالاسعار الثابتة.

EAt : المساعدات الخارجية السنوية بالاسعار الثابتة.

Ig_{t-1} : الانفاق الاستثماري الحكومي للفترات السابقة بالاسعار الثابتة.

$(g_0 - g_7)$: معلمات النموذج التي ستيم تقديرها.

حيث يتوقع ان تكون

$$g_1, g_2, g_3, g_4, g_5, g_6, g_7 > 0$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٣-٢ محددات الانفاق الاستثماري الخاص:

تؤكد معظم الادبيات الاقتصادية النظرية على ان حجم الانفاق الاستثماري الخاص، يتحدد مباشرة بسعر الفائدة ويعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي يتحملها المستثمرون للحصول على راس المال النقدي اللازم للقيام بالاستثمار، وكلما كان سعر الفائدة منخفضا كلما كانت الارباح المتوقعة اعلى وكذلك مستويات الاستثمار، وكلما كان سعر الفائدة مرتفعا كلما كانت الارباح المتوقعة منخفضة وكذلك مستويات الاستثمار، اي ان العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الانفاق الاستثماري الخاص علاقة عكسية [١٨].

غير ان العديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت محددات الانفاق الاستثماري الخاص اثبتت ان سعر الفائدة ليس المحدد الوحيد لحجم الانفاق الاستثماري الخاص بل هناك عدد من العوامل منها الدخل القومي [١٩]، حيث يتغير الاستثمار الخاص ايجابيا مع الدخل القومي. ففي الفترة القصيرة زيادة الدخل القومي تعني استخداما اكبر للطاقة الانتاجية القومية، وبما ان الاستثمار موجه اصلا للمحافظة على الطاقة الانتاجية او زيادتها، فمن المرجح ان يزداد الاستثمار عند زيادة استخدام الطاقة الانتاجية القومية. وفي الحياة الواقعية نجد ان رجال الاعمال على استعداد لتوسيع مشاريعهم اذا زادت مبيعاتهم. وبعبارة اخرى توجد علاقة موجبة بين الدخل والارباح في الفترة القصيرة، وبما ان المشاريع تفضل تمويل استثماراتها من الارباح المحتجزة، فان زيادة الارباح ستؤدي الى زيادة الاستثمار، وعلى هذا فان العلاقة الموجبة بين الارباح والدخل تؤدي الى علاقة موجبة بين الاستثمار والدخل [٢٠]، ويؤكد هذه العلاقة دراسة اجريت على الفلبين للفترة (1967 - 1979) حيث وجد ان حجم الاستثمار الخاص يتغير ايجابيا مع مستوى الدخل القومي وعكسيا مع سعر الفائدة [٢١]، وكذلك وجد في دراسة اخرى لمجموعة من الدول النامية ان الاستثمار في تلك الدول دالة متزايدة في الدخل القومي ومتناقصة في سعر الفائدة [٢٢].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالاضافة الى سعر الفائدة ومستوى الدخل القومي فان مستوى الانفاق الاستثماري الخاص يتأثر بشكل مباشر بالانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري حيث ان زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي باقامة الهياكل الاساسية والبنى التحتية كخدمات المواصلات ومشاريع الري والكهرباء تؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج وتهيئة الظروف المناخية المناسبة الملائمة لاستثمار الخاص.

كما ان اقامة المشاريع الحكومية الانتاجية المكملة وغير المنافسة للمشاريع الخاصة، تعمل على تشجيع القطاع الخاص على اقامة الاستثمارات الانتاجية، غير ان تمويل الاستثمار الحكومي من خلال وسائل الادخار الاجباري كالقروض الداخلية قد يكون مثبطا للاستثمار الخاص، لانه يعمل على سحب المدخرات الفردية وتحويلها الى الحكومة، وحتى اذا تم تمويل الاستثمارات الحكومية من طريق القروض الخارجية فانها قد تعمل كمثبط للاستثمار الخاص، لان مثل هذه القروض يتحمل الاقتصاد الوطني اعباءها في المستقبل وتنعكس على مقدرة الافراد على الادخار.

كذلك فان ارتفاع حجم النفقات الحكومية الجارية وخاصة النفقات غير المنتجة منها، بالمقارنة مع حجم النفقات الحكومية الاستثمارية في ظل محدودية الايرادات المحلية كما هو الحال في الأردن، لابد وأن تميل لان يكون لها أثر انكماشي على الاستثمار الخاص (٢٣).

وكذلك فان هناك انواعا من الانفاق الحكومي الجاري يترك آثارا ايجابية مباشرة على الاستثمار الخاص، والتي تتمثل بالانفاق الحكومي على اقامة المراكز التدريبية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، مما يغني المشاريع الخاصة عن القيام بها، والذي يؤدي بدوره الى خفض تكاليف الانتاج وبالتالي زيادة ربحية المشاريع الخاصة (٢٤).

بالاضافة الى تأثره بسعر الفائدة ومستوى الدخل القومي والانفاق الحكومي الاستثماري والجاري، فان حجم الانفاق الاستثماري الخاص في الاردن، يتأثر بتحويلات العاملين الاردنيين في الخارج (٢٥) . وبناء على ذلك فانه يمكن صياغة دالة الانفاق الاستثماري الخاص في الاردن على النحو التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$Ipt= a_0 + a_1Rt + a_2Yt + a_3Igt + a_4Gt + a_5RMt \quad ...(2)$$

حيث تمثل:

Ip : الانفاق الاستثماري الخاص السنوي بالاسعار الثابتة.

Rt : سعر الفائدة الاسمي.

Yt : الناتج القومي الاجمالي السنوي بالاسعار الثابتة.

Igt : الانفاق الاستثماري الحكومي السنوي بالاسعار الثابتة.

Gt : الانفاق الحكومي الجاري السنوي بالاسعار الثابتة.

RMt : اجمالي تحويلات العاملين بالخارج السنوي بالاسعار الثابتة.

$(a_0 - a_5)$: معلمات النموذج التي سيتم تقديرها.

وبالاضافة الى العوامل المباشرة التي تؤثر على حجم الانفاق الاستثماري الخاص، فان هناك عوامل اخرى تؤثر على الانفاق الاستثماري الخاص، ولكن بطريقة غير مباشرة. فبالاضافة الى الاثار المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الانفاق الاستثماري الخاص، فانها ايضا تحدث آثارا غير مباشرة وتتمثل بما يسمى "بالاستثمار المولد" أو ما يطلق عليه "بأثر المعجل" في التحليل الاقتصادي. فزيادة الانفاق على السلع وزيادة حجم الدخل القومي خلال عمليات الاستهلاك المتتالية المترتبة عن زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الاولي (أثر مضاعف الانفاق الحكومي) تؤدي بدورها الى زيادة الطلب على الاستثمار من قبل المنتجين على شكل شراء سلع رأسمالية ومعدات جديدة، وذلك لمقابلة التوسع في الطلب الاستهلاكي المترتب على الانفاق الاولي. هذا ويتوقف مدى الاثر الذي يحدثه المعجل على معامل راس المال (حجم راس المال اللازم للانتاج وحدة واحدة من الانتاج)، وعلى مدى مرونة الجهاز الانتاجي للتغيرات التي تطرأ على الانفاق الاستهلاكي [٢٦].

ومن العوامل الاخرى التي تؤثر على حجم الانفاق الاستثماري الخاص بطريقة غير مباشرة هي الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) [٢٧]، ولايتفق الاقتصاديون فيما يتعلق بالآثار التي تتركها الضرائب على الاستثمار الخاص. فالبعض منهم يذهب الى القول بأن الضرائب حتى ولو كانت ثقيلة الوطأة من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث العبء المالي فانها تحرك نشاط الافراد وتدفعهم الى زيادة الاستثمار والانتاج [٢٨]. بينما يقرر البعض الآخر أن الضرائب وعلى الأخص المبالغ في مقدارها تنتهي بشل نشاط الأفراد، بالتأثير في كم ونوع الاستثمار [٢٩]. والواقع أن آثار الضرائب في هذا المجال تتوقف الى حد كبير على نوع الضريبة ومقدارها من جهة، وعلى الاوجه التي تستخدم فيها من جهة أخرى.

فضريبة الدخل مثلا، والتي تعد من أهم مكونات الضرائب المباشرة من حيث حجمها والآثار التي تتركها. فهي تؤثر على حجم الانفاق الاستثماري الخاص من عدة زوايا، فهي تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الاستهلاك والاسعار والادخار، ويتجلى هذا التأثير، في أن هذه الضريبة في تقليلها من دخول المكلفين تدفعهم الى التضحية ببعض السلع والخدمات وبخاصة السلع الكمالية فيقل طلبهم عليها، على ان الطلب على هذه السلع لايقل بنسبة واحدة، فأصحاب الدخول المرتفعة، حيث ان الميل الحدي للاستهلاك لديهم منخفض، فضريبة الدخل لاتقلل من استهلاكهم بشكل كبير لانهم يدفعون الجزء الاكبر من هذه الضريبة من مدخراتهم، اما اصحاب الدخول المنخفضة حيث أن الميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع فان ضريبة الدخل تنقص المقدرة الاستهلاكية لهذه الطبقة، والتي تمثل الكثرة البالغة من السكان، وبالتالي فان النتيجة النهائية لفرض هذه الضريبة هو تقليل الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات المنتجة وهذا يدفع المنتجين الى الاحجام أو التقليل من استثماراتهم في انتاج هذه السلعة والخدمات.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان انخفاض الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض، وانخفاض الاسعار يقلل فرص الربح للقائمين على الانتاج وبالتالي التأثير العكسي على الاستثمار [٣٠]. ومن ناحية ثالثة فان لضريبة الدخل أثر عكسي آخر على الاستثمار الخاص، وذلك لتأثيرها العكسي على الادخار، كون العبء الاكبر لهذه الضريبة يقع على عاتق ذوي الدخول المرتفعة حيث يكون الميل الحدي للاستهلاك لديهم منخفض، لذلك فان فرض الضريبة على دخولهم يؤدي الى أثر سلبي على قدرة هذه الفئة على الادخار [٣١].

كما ان الضرائب غير المباشرة واهمها الضرائب الجمركية تؤثر على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستثمار الخاص من عدة وجوه. فالضرائب الجمركية على السلع الاستهلاكية المستوردة، يؤدي الى ارتفاع اسعار هذه السلع في الأسواق المحلية، وفي حالة وجود بدائل محليةلها، سيتحول المستهلكين الى شراء السلع المحلية البديلة، وهذا بدوره يؤدي الى تشجيع المنتجين على زيادة انتاجهم من هذه السلع لمواجهة زيادة الطلب عليها، الامر الذي يدفعهم الى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من الآلات والمعدات اللازمة للانتاج، اما اذا كانت السلع الاستهلاكية المستوردة التي فرضت عليها الضريبة ليس لها بديل محلي، فان زيادة اسعارها يدفع ويشجع المستثمرين على القيام بمشاريع لانتاج هذه السلع.

اما الضرائب الجمركية على السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للانتاج فانها تؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وتقليل فرص الربح، وتمارس تأثيراً عكسياً على الاستثمار الخاص (٣٢).

ومن جهة ثانية فان الضريبة الجمركية تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الادخار حيث انها تصيب جميع طبقات المجتمع بنفس النسبة، وبذلك يكون تأثيرها اكبر على الاستهلاك، والذي يعتبر تخفيضه او الحد منه بالنسبة للسلع الكمالية من الامور المرغوب فيها، وعليه فان الضرائب الجمركية تعمل على تشجيع الادخار الاختياري بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال الحد من استهلاك السلع الكمالية، وبالتالي التأثير الايجابي على الاستثمار الخاص بتوفير مصادر التمويل من الادخارات.

غير ان الأثر النهائي للضريبة على الاستثمار الخاص، يتوقف على استخدامات الدولة لحصيلة من الضرائب، فاذا استخدمته في الانفاق الاستهلاكي فان الأثر العكسي الذي تتركه الضريبة على الاستثمار الخاص يمكن أن يعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه انفاق الدولة، وذلك تحت شرط المرونة التامة للجهاز لانتاجي الوطني. اما اذا استخدمته في تمويل انفاقها الاستثماري، فان الأثر النهائي يتوقف على مدى التأثير الذي يتركه الانفاق الاستثماري الحكومي على الاستثمار الخاص (٣٣).

كما تؤثر السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة على حجم الانفاق الاستثماري الخاص، من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمانات المصرفية وسعر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفائدة من ناحية [٣٤]، والتأثير على الطلب الفعال من ناحية اخرى [٣٥].

فاذا عمد البنك المركزي الى اتباع سياسة نقدية توسعية، فان الزيادة في عرض النقد المترتبة على هذه السياسة ستؤدي الى خفض اسعار الفائدة، التي تحفز بدورها المستثمرين على الاقتراض لانخفاض كلفته، هذا اذا كانت الظروف الاخرى مواتية لذلك.

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى، فان السياسة النقدية تؤثر على حجم الانفاق الاستثماري الخاص من خلال تأثيرها على الطلب الفعال وبالتالي التأثير على الناتج القومي الاجمالي. حيث ان زيادة عرض النقد يؤدي الى زيادة السيولة النقدية في ايدي الافراد، وللتخلص من السيولة الزائدة يلجأ الافراد، اما لشراء الاصول المدرة للدخل أو لشراء السلع والخدمات. ومن أجل توفير واشباع هذه الزيادة في الطلب على شراء السلع والخدمات، فإن المنتجين سوف يسعون الى زيادة انتاجهم، الامر الذي يدفعهم الى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية. غير أن هذا الوضع يفترض وجود جهاز انتاجي يتمتع بمرونة تامة للتغيرات التي تطرأ على الانفاق الاستهلاكي الخاص.

ومن العوامل الاخرى المهمة التي تؤثر بطريقة غير مباشرة على حجم الانفاق الاستثماري الخاص سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ويؤثر سعر الصرف على الاستثمار الخاص من خلال تأثيره على الطلب الفعال وبالتالي على الناتج القومي الاجمالي [٣٦].

فانخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة، الامر الذي يدفع المستهلكين الى التحول من شراء السلع المستوردة الى السلع المنتجة محليا، وهذا بدوره يؤدي الى تخفيض قيمة المستوردات من ناحية، ومن ناحية اخرى فان زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، يدفع المنتجين الى زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة الطلب على السلع الاستثمارية، لكن هذا الوضع يفترض وجود جهاز انتاجي يكون تام المرونة للتغيرات التي تحدث في الطلب، فاذا كان الجهاز الانتاجي غير تام المرونة، فان تخفيض سعر الصرف يؤدي الى مايسمى بالاقتصاد بالركود التضخمي (stagflation)، حيث توجد بطالة جنبا الى جنب مع مظاهر التضخم[٣٧].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ناحية اخرى، اذا كان الطلب الخارجي على السلع والخدمات الوطنية ذا مرونة سعرية عالية، فان انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية سوف يؤدي الى زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا الامر الذي يؤدي الى زيادة قيمة الصادرات وزيادة الاستثمارات في نفس الوقت، لان زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم لانتاج هذه السلع والخدمات.

ولتحليل الاثار غير المباشرة التي يتركها كل من الانفاق الاستهلاكي الحكومي، والضرائب، والسياسة النقدية (عرض النقد) وسعر صرف العملة الوطنية، على حجم الانفاق الاستثماري الخاص، سوف نستخدام منظومة كلية بسيطة للاقتصاد الوطني، آخذين بعين الاعتبار السوق النقدي والسوق السلعي، وتتكون هذا المنظومة من المعادلات التالية:

نموذج رقم (١)

$$Y = C + I + G + X - M \quad \ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$Ct = c_0 + c_1 + c_2 C_{t-1} Yd \quad \ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

$$Yd = Yt - Tt \quad \ldots\ldots \quad (3)$$

$$Ipt = a_0 + a_1 Rt + a_2 Yt + a_3 Igt + a_4 Gt + a_5 RMt \ldots\ldots \quad (4)$$

$$Igt = g_0 + g_1 PoPt + g_2 Yt + g_3 Sgt + g_4 IPDt + g_5 EPD + g_6 EA + g_7 Ig_{t-1} \quad (5)$$

$$It = Igt + Ipt \quad \ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

$$Xt = x_0 + x_1 EXt \quad \ldots \quad (7)$$

$$Mt = m_0 + m_1 Yt + m_2 EXt \quad \ldots\ldots \quad (8)$$

$$MS = MD \quad \ldots\ldots\ldots \quad (9)$$

$$MD = f_0 + f_1 Yt + f_2 Rt \ldots\ldots \quad (10)$$

$$Tt = \overline{Tt} \quad \ldots\ldots \quad (11)$$

$$Gt = \overline{Gt} \quad \ldots \quad (12)$$

$$RMt = \overline{RMt} \quad \ldots\ldots \quad (13)$$

$$POPt = \overline{POPt} \quad \ldots \quad (14)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$Sgt = \overline{Sgt}$ .... (15)

$IPDt = \overline{IPDt}$ ... (16)

$EPDt = \overline{EPDt}$ ... (17)

$EAt = \overline{EAt}$ .... (18)

$EXt = \overline{EXt}$ .... (19)

$MS = \overline{MS}$ .... (20)

$C_{t-1} = \overline{C}_{t-1}$ .... (21)

$Ig_{t-1} = \overline{Ig}_{t-1}$.... (22)

حيث ترمز :-

Yt : للناتج القومي الاجمالي السنوي بالاسعار الثابتة.

Ct : للانفاق الاستهلاكي الخاص السنوي بالاسعار الثابتة.

Yd : للدخل المتاح للاستهلاك السنوي بالاسعار الثابتة.

Igt : للانفاق الاستثماري الحكومي السنوي بالاسعار الثابتة.

Ipt : للانفاق الاستثماري الخاص السنوي بالاسعار الثابتة.

It : للانفاق الاستثماري الاجمالي (خاص + عام).

Rt : لسعر الفائدة الاسمي.

Gt : للانفاق الاستهلاكي الحكومي السنوي بالاسعار الثابتة.

RMt : لاجمالي تحويلات العاملين بالخارج السنوي بالاسعار الثابتة.

POPt : لمعدل النمو السنوي للسكاني.

Sgt : لاجمالي الادخارات الحكومية السنوي بالاسعار الثابتة.
(الايرادات الجارية - النفقات الجارية).

IPDt : للدين العام الداخلي السنوي بالاسعار الثابتة.

Tt : للايرادات الضريبية (مباشرة وغير مباشرة) السنوي بالاسعار الثابتة.

EPDt : للدين العام الخارجي السنوي بالاسعار الثابتة.

EAt : للمساعدات الخارجية السنوي بالاسعار الثابتة.

Xt : للصادرات السنوي بالاسعار الثابتة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Mt : للواردات السنوي بالاسعار الثابتة.

EXt : لسعر صرف الدينار بالنسبة للدولار.

MS : لعرض النقد بمفهومه الضيق (M1) السنوي بالاسعار الثابتة.

MD : للطلب على النقود السنوي بالاسعار الثابتة..

Ig_{t-1} : للانفاق الاستثماري الحكومي للفترات السابقة بالاسعار الثابتة.

C_{t-1} : للانفاق الاستهلاكي الخاص للفترات السابقة بالاسعار الثابتة.

c_1 , c_2, a_1 , a_2 , a_3 , a_4 , a_5 , g_1 , g_2 , g_3 , g_4 , g_5 , g_6 , g_7, m_1 , m_2 , x_1 , f_1 , f_2 : معلمات المنظومة القياسية، c_0 , a_0 , g_0 ,m_0 , x_0 , f_0 : ثوابت.

يظهر من هذه المنظومة الكلية انها تتكون من (22) معادلة، (16) منها تعريفية وهي المعادلات:-

(1,3,5,9,11,12,13,14,15,16,17,18,19, 20,12,22)

اما المعادلات الست الباقية فهي سلوكية وهي (10 , 8 , 7 , 5 , 4 , 2). وفيما يلي توضيح لمدلول هذه المعادلات:-

المعادلة (1) :

تشير الى التوازن في سوق السلع، وتعني ان الناتج القومي الاجمالي (Y) يساوي الانفاق الاستهلاكي الخاص (C) + اجمالي الاستثمار (I) + الانفاق الحكومي الاستهلاكي (G) + الصادرات (X) – الواردات (M).

المعادلة (2) :

تبين ان الاستهلاك الخاص (C) هو دالة متزايدة في الدخل المتاح (Yd) حيث ان c_0 ثابت ، c_1 الميل الحدي للاستهلاك والاستهلاك في الفترات السابقة.

المعادلة (3):

تشير الى ان الدخل المتاح هو الفرق بين الناتج القومي الاجمالي (Y) وحصيلة الضرائب (T).

المعادلة (4):

تبين ان الاستثمار الخاص (Ip) هو دالة متناقصة في سعر الفائدة (R) ومتزايدة في الناتج القومي الاجمالي (Y)، الانفاق الاستثماري الحكومي (Ig)،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الانفاق الاستهلاكي الحكومي G، وتحويلات العاملين بالخارج (RM)، حيث ان a_0 هي ثابت، (a_1 - a_6) معاملات الانحدار بين Ip و R، Y ، Ig ، G ، RM.

المعادلة (5) :

تبين ان الاستثمار الحكومي (Ig) هو دالة متزايدة في معدل حجم النمو السكاني (POP) والدخل القومي(Y)، والادخار الحكومي (Sg)، والاقتراض العام، سواء كان داخليا (IPD) أو خارجيا (EPD)، والمساعدات الخارجية (EA) والانفاق الحكومي الاستثماري في الفترات السابقة(Ig_{t-1})، حيث أن (g_0) ثابت، (g_1 - g_7) تشير الى معاملات الانحدار بين Ig و POP ، Y ، Sg ، IPD، EA ، EPD.

المعادلة (6):

تشير الى ان الاستثمار الاجمالي (I) هو حاصل جمع الاستثمار الحكومي (Ig) والاستثمار الخاص (Ip) [٣٨].

المعادلة (7) :

تبين أن الصادرات (X) هي دالة متناقصة بسعر الصرف (EX)، حيث أن (x_0) ثابت ، (x_1) معامل الانحدار بين X و EX. [٣٩]

المعادلة (8) :

تبين أن المستوردات (M) هي دالة متزايدة في الدخل القومي (Y) وسعر الصرف (EX)، حيث ان (m_0) ثابت، (m_1) الميل الحدي للاستيراد، m_2 معامل الانحدار بين (M) و (EX) [٤٠].

المعادلة (9) :

تبين التوازن في السوق النقدي حيث ان عرض النقد (MS) يساوي الطلب على النقود (MD).

المعادلة (10) :

تبين ان الطلب على النقود يكون بثلاثة دوافع : دافع الاحتياط (f_0). ودافع المعاملات، ويكون الطلب على النقود (MD) في هذه الحالة دالة متزايد من الدخل القومي (Y) . ودافع المضاربة، وفي هذه الحالة يكون الطلب على النقود دالة متناقصة في سعر الفائدة (R) وهذا هو تحليل كينز [٤١].

المعادلات (20 -11) : تبين ان المتغيرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(T , IPD, EPD, EA , Sg, POP, RM, G, MS, EX) معطاة من خارج النموذج.

وبعد حل هذا النموذج انياً بالنسبة للدخل القومي (Y) نتوصل الى المعادلة التالية، والتي تمثل التوازن في الدخل القومي في سوقي السلع والنقود:-

$$Y=\frac{1}{h}[R] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (21)$$

حيث أن:

$$h=(1-c_1)+\frac{f1}{f2}a_1-a_2-g_2+m_1$$

$$R=c_0+a_0+g_0+x_0+m_0+G(a_4+1)+a_3Ig+a_5RM+g_1POP+g_3Sg+$$

$$g_4IPD+g_5EPD+g_6EA-c_1T+EX(x_1-m_2)+\frac{a_1}{f_2}MS-\frac{a_1}{f_2}f_0+g_7Ig_{t-1}+c_2C_{t-1}$$

ويمكننا ايجاد الاثار الكمية غير المباشرة التي يتركها كل من الانفاق الحكومي الاستهلاكي، الضرائب، السياسة النقدية (عرض النقد)، سعر الصرف، على حجم الانفاق الاستثماري الخاص من خلال استخدام نموذج رقم (١) الذي سبق الاشارة اليه وعلى النحو التالي:-

أولاً: تأثير الانفاق الاستهلاكي الحكومي:

ويمكن ايجاد الاثار الكمية التي يتركها الانفاق الاستهلاكي الحكومي على الانفاق الاستثماري الخاص، وذلك من خلال اجراء تفاضل جزئي مابين المتغيرين Ip و G والذي نحصل من خلاله على النتيجة التالية:-

$$\frac{\Delta I_p}{\Delta G}=\frac{\Delta I_p}{\Delta Y}\cdot\frac{\Delta Y}{\Delta G} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

ومن خلال المعادلة (4) في النموذج رقم (١) نجد أن:

$$\frac{\Delta I_p}{\Delta Y}=a_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وباجراء تفاضل بين المتغيرين Y و G من المعادلة (21)، أمكن الوصول الى مضاعف الانفاق الحكومي كما يلي:-

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{h}(a_4+1) \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبتعويض المعادلتين (3,2) في المعادلة (١) نحصل على:-

$$\frac{\Delta I_p}{\Delta G} = a_2 \frac{(a_4 + 1)}{h} \quad \text{.....(4)}$$

والمعادلة (4) تشير الى أن زيادة نفات الحكومة الاستهلاكية بمعدل وحدة واحدة يؤدي من خلال أثر هذه النفقات على الناتج القومي الاجمالي عبر مضاعف الانفاق الحكومي الى زيادة الانفاق الاستثماري الخاص بمعدل $(\frac{a_4 + 1}{h})$ a_2.

ثانياً: تأثير الضرائب،

ولايجاد الاثار الكمية التي تتركها حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة على حجم الانفاق الاستثماري الخاص. وذلك من خلال اجراء تفاضل جزئي مابين المتغيرين IP و T. والذي نحصل من خلاله على النتيجة التالية:-

$$\frac{\Delta Ip}{\Delta T} = \frac{\Delta Ip}{\Delta Y} \cdot \frac{\Delta Y}{\Delta T} \quad \text{.....(1)}$$

ومن خلال المعادلة (5) في النموذج رقم (١) نجد أن :-

$$\frac{\Delta Ip}{\Delta Y} = a_2 \quad \text{.....} \quad (2)$$

وباجراء تفاضل بين المتغيرين Yو T من المعادلة (21). نحصل على مضاعف الضرائب، كما يلي:-

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{1}{h}(-c_1) \quad \text{.....} \quad (3)$$

وبتعويض المعادلتين (2 , 3) في المعادلة (1) نحصل على:-

$$\frac{\Delta Ip}{\Delta T} = -a_2 (\frac{c_1}{h}) \quad \text{.....} \quad (4)$$

والمعادلة (4)، تبين أن زيادة حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة بمعدل وحدة واحدة يؤدي من خلال أثر هذه الضرائب على الناتج القومى الاجمالي عبر مضاعف الضرائب الى انكماش الانفاق الاستثماري الخاص بمعدل $a_2(\frac{c_1}{h})$.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: أثر السياسة النقدية (عرض النقد).

ويمكن ايجاد الآثار الكمية التي تتركها السياسة النقدية (تغير عرض النقد) على الانفاق الاستثماري الخاص، من خلال اجراء تفاضل جزئي بين المتغيرين Ip و MS، والذي نحصل من خلاله على النتيجة التالية:-

$$\frac{\Delta Ip}{\Delta MS} = \frac{\Delta Ip}{\Delta Y} \cdot \frac{\Delta Y}{\Delta MS} \quad \ldots\ldots (1)$$

ومن خلال المعادلة رقم (5) في النموذج رقم (1) نجد أن :-

$$\frac{\Delta Ip}{\Delta Y} = a_2 \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

وباجراء تفاضل بين المتغيرين Y و MS من المعادلة (21) أمكن الوصول الى مضاعف عرض النقد كما يلي:-

$$\frac{\Delta Y}{\Delta MS} = \frac{a_1}{f_2} \quad \ldots\ldots (3)$$

وبتعويض المعادلتين (2 , 3) في المعادلة (1) نحصل على:-

$$\frac{\Delta Ip}{\Delta MS} = a_2 \left(\frac{a_1 / f_2}{h} \right) \ldots\ldots (4)$$

والمعادلة (4) تشير الى أن زيادة عرض النقد بمعدل وحدة واحدة يودي من خلال أثر عرض النقد على الناتج القومي الاجمالي عبر مضاعف عرض النقد الى زيادة الانفاق الاستثماري الخاص بمعدل $a_2 (\frac{a_1 / f_2}{h})$.

رابعاً: أثر سعر الصرف.-

ويمكن ايجاد الاثار الكمية التي تتركها سياسة تغير سعر صرف العملة الوطنية على الانفاق الاستثماري الخاص، من خلال اجراء تفاضل جزئي بين المتغيرين Ip و EX، والذي نحصل من خلاله على النتيجة التالية:-

$$\frac{\Delta Ip}{\Delta EX} = \frac{\Delta Ip}{\Delta Y} \cdot \frac{\Delta Y}{\Delta EX} \quad \ldots\ldots (1)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن خلال المعادلة (5) في النموذج رقم (1) نجد أن:-

$$\frac{\Delta Ip}{\Delta Y} = a_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

وباجراء تفاضل بين المتغيرين Y و EX من المعادلة (21)، نحصل على مضاعف سعر الصرف، كما يلي:-

$$\frac{\Delta Y}{\Delta EX} = \frac{1}{h}(x_1 - m_1) \ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

وبتعويض المعادلتين (2 , 3) في المعادلة (1) نحصل على :-

$$\frac{\Delta Ip}{\Delta EX} = a_2 \frac{(x_1 - m_1)}{h} \ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

ومن المعادلة (4) يتبين لنا ان زيادة سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية بمعدل وحدة واحدة، يؤدي من خلال أثر سعر الصرف على الناتج القومي الاجمالي عبر مضاعف سعر الصرف، الى انكماش الانفاق الاستثماري الخاص بمعدل $a_2 \left(\frac{x_1 - m_1}{h}\right)$.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٤ مصادر تمويل الاستثمار:

ان تحقيق التنمية الاقتصادية في أي مجتمع يتوقف على توفر عدة عوامل، من أهمها تحقيق معدل كافٍ من الاستثمارات، فكلما زادت مستويات الاستثمار كلما ارتفعت معدلات تحقيق التنمية.

وهنا تبرز مشكلة عجز مصادر التمويل المتاحة في الدول النامية لتمويل فرص الاستثمار المتاحة، وهو مايعرف بفجوة الادخار (Saving gap)، الأمر الذي يدعو هذه الدول الى الاستعانة بالمصادر الخارجية لتعزيز المدخرات الوطنية في تمويل برامج استثماراتها.

واذا كانت الاستعانة بالمصادر الخارجية على شكل قروض ومساعدات او استثمارات اجنبية مباشرة، هي اجراءات لامفر منها وخصوصا في المراحل الاولى من التنمية، الا انه يتعين على الدول النامية ان تتجه نحو الاعتماد على نفسها لتعبئة مدخراتها المحلية والوطنية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة لتعجيل عملية التنمية فيها.

ويتضح لنا ان مصادر التمويل هي مصادر ذاتية وتتمثل بالمدخرات المحلية والوطنية، ومصادر خارجية تتمثل بالقروض والمساعدات والاستثمار الاجنبي المباشر.

ان ظاهرة الادخار لاتعتبر حدثا جديدا في الحياة والفكر الاقتصادي، فمنذ آلاف السنين وجد الادخار البدائي الذي اعتبر جزءاً من طبيعة الحياة الاقتصادية المتطورة. ويمكن تعريف الادخار على انه سحب موارد كافية من انتاج السلع الاستهلاكية والخدمات ومن الانفاق عليها بحيث يتجمع مايكفي لاحتياجات السلع الرأسمالية الجديدة أو لتحسين ماهو قائم منها وصيانته بحيث لايبقى الاقتصاد راكدا دون نمو (٤٢).

وينقسم الدخل عادة من حيث استعماله الى جزئين، الجزء الاول يذهب الى الاستهلاك والجزء الآخر يذهب الى الادخار. ومن هنا فان الادخار يتمثل بذلك الجزء من الدخل الذي لا يتوجه نحو الاستهلاك. فاذا كان الادخار يتمثل بذلك الجزء من الناتج المحلي الاجمالي الذي لايتوجه نحو الاستهلاك فانه يسمى بالادخار المحلي، اما اذا كان يتمثل بذلك الجزء من الناتج القومي الاجمالي (الناتج القومي الاجمالي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يشتمل بالاضافة الى الناتج المحلي الاجمالي، صافي الدخل من الاستثمار في الخارج، وصافي حوالات العاملين بالخارج)، الذي لايتوجه نحو الانفاق الاستهلاكي الكلي فانه يسمى بالادخار الوطني، اما اذا كان يتمثل بذلك الجزء من الدخل المتاح (الدخل المتاح هو الدخل القومي مضافاً اليه صافي التحويلات من العالم الخارجي) الذي لا يتوجه نحو الاستهلاك الكلي فانه يسمى بالادخار القومي (٤٣).

اما القروض الخارجية والتي تعتبر من مصادر التمويل الخارجية فانها تتمثل بتلك القروض التي تحصل عليها الدول من مختلف جهات الاقراض الاجنبية دولية كانت ام وطنية، عامة كانت أم خاصة. ويتميز هذا الشكل من أشكال التمويل الخارجي، في أن ملكية الاصول المختلفة التي مول انشاءها بهذه القروض تصبح ملكية وطنية وتمارس عليها حقوق السيادة. ولكن يترتب على هذه القروض اعباء يتحملها البلد المقترض، وهي عبارة عن مدفوعات تؤدى الى الجهات المقرضة، وتتمثل بسداد الاقساط والفوائد المستحقة على هذه القروض. وبالتالي فان اللجوء الى الاقتراض يجب ان يسبقه حساب لامكانية الدول المقترضة على الوفاء بأعباء القرض من جهة، وكذلك التأكد من ان العوائد التي ستعطيها المشاريع التي تم تمويلها بهذه القروض أكبر من الاعباء التي يتحملها الاقتصاد الوطني من جهة أخرى (٤٤).

والمصدر الثاني من مصادر التمويل الخارجية هي المساعدات. وتمثل المساعدات الخارجية تدفقات الاموال الاجنبية التي لايترتب عليها اي التزام بالوفاء لاحقا وهذا الشكل يسمى بالمنح والهبات ويمثل العنصر الاساسي في سياسة المساعدات، وتتمثل المساعدات ايضا بالقروض الميسرة التي تحصل عليها الدولة والتي تحقق للدولة المقترضة منافع اقتصادية تفوق التكاليف الاقتصادية الحقيقية بما فيها اعباء الفوائد وبدل المخاطرة. وبمعنى أخر اذا منحت دولة ما دولة اخرى قرضا بفائدة ادنى من المعدل السائد ولفترة سداد طويلة فان هذا القرض يتضمن المساعدات حسب مقاييس المنظمة الاوروبية للتنمية (٤٥). وتترك المساعدات أثارا ايجابية على البلدان المتلقية لها، فهي تعتبر مكسبا لهذه الدول اذا كانت تتمتع بصفة استثمارية موجهة نحو تمويل المشاريع الانتاجية وكانت غير مرتبطة بشروط مسبقة من قبل الدولة المانحة عن اوجه استخدام هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المساعدات. ولكنها غالبا ماتكون عكس ذلك فهي تتميز في غالب الاحيان بعدم الاستقرار والتذبذب لارتباطها بالعوامل السياسية، لدرجة ان الدول النامية لاتستطيع الاعتماد عليها كمصدر مؤكد لتمويل استثماراتها. كما ان لها آثارا سلبية على المدخرات المحلية في المدى الطويل اذا لم توجه الوجهة السليمة، حيث انها وخلال فترة تلقيها تؤدي الى تكوين عادات استهلاكية، ونمط استهلاكي عند الافراد والحكومة، وعند توقف هذه المساعدات فانه يصعب التخلص من العادات الاستهلاكية عند الافراد او تخفيض الانفاق الحكومي بسهولة، مما يؤدي الى انخفاض في المدخرات المحلية وبالتالي التاثير العكسي على تمويل الاستثمارات في المدى الطويل (٤٦).

اما المصدر الثالث من مصادر التمويل الخارجية فهو الاستثمار الاجنبي المباشر ويقصد بالاستثمارات الاجنبية المباشرة تلك الاموال الاجنبية (حكومية او خاصة) التي تنساب داخل الدولة بقصد اقامة مشاريع تملكها الجهة الاجنبية وتأخذ عوائدها، بعد دفع نسبة من هذه العوائد وضمن شروط يتفق عليها، والنسبة العظمى من هذه الاستثمارات تنفذ عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات (٤٧).

وللاستثمارات الاجنبية مزايا عدة، فهي قد تساهم في حل مشكلة البطالة، وتعمل على رفع كفاءة العاملين وتطوير قدراتهم الفنية والادارية. كما ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحفز الاستثمارات المحلية بتوفير مدخلات اقل كلفة للصناعات الوطنية او باستخدامها لمنتجات هذه الصناعات كمدخلات في مشاريعها، كما تساعد الاستثمارات الاجنبية على نشر التقدم الاقتصادي في قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بادخال التكنولوجيا الحديثة (٤٨).

لكن هذا لا ينفي وجود آثار سلبية للاستثمارات الاجنبية على الدول النامية كزيادة التبعية والاستغلال لهذه الدول من قبل الدول الاجنبية وشركاتها. كما أن الفوائد التي تحققها الدول النامية من هذه الاستثمارات تتوقف على طبيعة الاستثمارات المنفذة وما اذا كانت تهدف الى اقامة نسيج صناعي متكامل ومرتبط مع الاقتصاد الوطني، أم تسعى - وهو السائد - الى استنزاف الثروات الوطنية (٤٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢ ـ ٥ تعريف النمو وأهميته:ـ

ان النمو الاقتصادي عبارة عن عملية تفاعل مستمر قائمة بذاتها ومتكاملة، وأن كل تغير أو تقدم يطرأ على احدى النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد القومي هو في واقع الحال تقدم يطرأ على النشاطات الاخرى. ومن خلال هذه العلاقات المتداخلة يمكن ان نفهم النمو الاقتصادي على انه عملية تتضمن تغيرات عميقة تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي زيادة مستمرة. ويتطلب تحقيق هذه الزيادة في الطاقة الانتاجية بصورة مستمرة توافر عدة عوامل، لعل أهمها الاستثمار. حيث يعزى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية لعدم توفر الاستثمارات اللازمة.

لقد انصرفت معظم الادبيات الاقتصادية الى تعريف النمو على أنه الزيادة التي تحدث في الطاقة الانتاجية للاقتصاد عبر الزمن [٥٠] . وبهذا المعنى فان النمو الاقتصادي ينصرف في جوهره الى تحقيق زيادة مطردة طويلة الاجل في الطاقة الانتاجية للاقتصاد، فاذا زادت الطاقة الانتاجية بعد فترة كساد، فان الزيادة تعتبر دورية (cyclical) وليست مطردة (secular) ولايعتبر ذلك نمواً اقتصاديا. كما يستبعد هذا المفهوم النمو الاقتصادي العابر (Transient)، وذلك لافتقاده صفة الاستمرارية والثبات، ولكونه يحدث لاسباب طارئة خارجية يزول بزوالها. كما ان حدوث هذا النوع من النمو في اطار هياكل اجتماعية وثقافية جامدة فان آثاره غير المباشرة ضئيلة المفعول في تحريك عجلات النمو الذاتي في الانشطة الانتاجية المختلفة في الاقتصاد القومي.

بعد ان عرفنا النمو الاقتصادي، بانه الزيادة المطردة في الطاقة الانتاجية يبرز سؤال بالغ الأهمية يتعلق بكيفية قياس الزيادة المطردة في الطاقة الانتاجية، أو بعبارةاخرى، ماهو المقياس الأفضل الذي يمكن الاعتماد عليه لقياس النمو الاقتصادي في بلد ما. ان هناك مقياسان يمكن الاعتماد عليهما.

يربط المقياس الاول النمو الاقتصادي بمدلول الانتاج الكلي المادي أو الناتج القومي الحقيقي الذي يحققه الاقتصاد في سنة معينة [٥١] فالنمو الاقتصادي حسب هذا المقياس يشير الى معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد في فترة زمنية معينة مقدارها سنة. فتزايد الناتج القومي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحقيقي يعني ان الاقتصاد القومي ينمو، اما الناتج القومي المستقر فيعني ان الاقتصاد القومي ساكن، بينما الناتج القومي المتناقص انما يعني ان الاقتصاد القومي يتراجع، ومن الجدير بالملاحظة هنا، أن هذا المقياس يقوم على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقومة بقيمتها الحقيقية (real) وليس بقيمتها النقدية (nominal) وذلك لاستبعاد أثر تقلبات الاسعار في موجات الانتعاش الوقتية التي تحدث عبر الدورات الاقتصادية، فانتاج كمية أكبر من السلع والخدمات انما يعني ان الاقتصاد القومي ينمو، اما دفع كمية أكبر من النقود لمقدار ثابت أو متناقص من الناتج لايعني اطلاقا ان الاقتصاد القومي ينمو، وانما قد يعني ان الاقتصاد القومي ساكن أو متراجع.

ولايقتصر تفسير النمو الاقتصادي على مجرد زيادة الدخل القومي الحقيقي. وانما يجب ان ينطوي على رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد. وبذلك فان النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار مايتحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط الدخل الفردي، وتبرير ذلك انه اذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط الدخل الفردي في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي مما يؤدي الى انخفاض معدل الدخل الفردي، او عندما يتعادل معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي، فيبقى معدل الدخل الفردي ثابتا (٥٢).

ورغم أهمية زيادة متوسط الدخل الفردي فانه من الاوفق التركيز على الناتج القومي في تفسير النمو باعتباره مظهرا كليا للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع. وبالاضافة الى ذلك فان زيادة الدخل القومي عادة لازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، واذا مااتخذت الزيادة في الدخل الفردي مقياسا للنمو، فليس من المقبول وصف بلد بأنه لم ينمو، اذا تحققت زيادة في دخله القومي واقترنت بزيادة مساوية في عدد السكان، او المساواة بين بلدين توصل احدهما الى مضاعفة دخله القومي والاخر توصل الى زيادة دخله القومي الى اربعة امثاله في فترة زمنية معينة وحالت زيادة السكان دون زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي في كل منهما. كما أن اتخاذ متوسط الدخل الفردي معيارا للنمو يؤدي الى اخفاء مشكلة السكان، اما اذا اتخذت معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معيارا اساسيا للنمو فمن الممكن بعد ذلك مقارنة ماتحقق من نمو بنسبة التغير في السكان لتبين مدى تحسن الدخل الفردي وبالتالي مقدار الرفاهية الاقتصادية التي اقترنت بعملية النمو(٥٣).

٢-٦ محددات النمو الاقتصادي:-

ولايضاح حقيقة النمو الاقتصادي تعتمد معظم ادبيات التنمية الاقتصادية الحديثة على دالة الانتاج Production function من الشكل التالي (٥٤):-

$$Y = F (K , L , A) \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث ترمز:-

Y: الانتاج القومي الاجمالي السنوي بالاسعار الثابتة .

K: حجم رأس المال الحقيقي الموظف في الاقتصاد القومي.

L: حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد.

A: مستوى التقدم التقني.

واستنادا الى دالة الانتاج الكلي هذه، فان حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية ونوعية الموارد الانتاجية المستخدمة في الانتاج، وهذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي رأس المال، العمل، والتقدم التقني. كما انه لايجوز النظر الى أي من العوامل كعامل ثابت، ثم ان تناسق هذه العوامل يختلف، وبالتالي لابد أن تتغير العلاقة بين حجم الناتج وبين عوامل الانتاج عبر الزمن.

ومن الواضح انه اذا كان الناتج القومي عبارة عن تابع لكل من رأس المال والعمل بالاضافة الى مستوى التقدم التقني، فان معدل نمو الناتج يتعلق بطريقة أو باخرى بمعدلات نمو كل من العوامل الثلاثة المذكورة. وعلى الرغم انه من الصعوبة بمكان تحديد دور كل من هذه العوامل في تحقيق النمو بدقة تامة ذلك انها كلها تمارس دورها بصورة مشتركة في تحقيق النمو، وكل منها يؤثر بالعوامل الاخرى ويتأثر بها. الا انه من الضروري تبيان أثر كل من هذه العوامل على النمو، وذلك عن طريق القياس الكمي لمساهمة كل عامل من هذه العوامل عن طريق ايجاد نموذج للنمو الاقتصادي يعتمد في اساسه على دالة الانتاج التي سبق ذكرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فبالاعتماد على دالة الانتاج تلك، يمكن ايجاد التغير في الانتاج بالنسبة للتغيرات في عناصر الانتاج، على النحو التالي:-

$$\Delta Y = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \cdot \Delta K + \frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \Delta L + \Delta A \quad .....(2)$$

حيث ترمز :-

ΔY : التغير السنوي في الناتج القومي بالاسعار الثابتة.

ΔK : التغير الرأسمالي الثابت بالاسعار الثابتة (الاستثمار).

ΔL : التغير السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد.

ΔA : التغير السنوي في الانتاج الذي يسببه التغير التقني .

$\frac{\Delta Y}{\Delta K}$: الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد.

$\frac{\Delta Y}{\Delta L}$: الانتاجية الحدية لعمالة الموظفة في الاقتصاد.

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على (Y) نحصل على المعادلة التالية:-

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \cdot \frac{\Delta K}{Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \frac{1}{Y} \cdot \Delta L + \frac{\Delta A}{Y} \quad ..... \quad (3)$$

ويمكن كتابة المعادلة (3) على النحو التالي:-

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K} * \frac{\Delta K}{Y} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} * \frac{L}{Y}\right) * \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{Y} \quad ..... \quad (4)$$

حيث ان :

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو السنوي في الناتج القومي الحقيقي.

$\frac{\Delta K}{Y}$: نسبة التكوين الرأسمالي الثابت السنوي (الاستثمار) الى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$\frac{\Delta Y}{\Delta K}$: معدل الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد .

$(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \frac{L}{Y})$: مرونة الانتاج بالنسبة للقوى العاملة.

$\frac{\Delta A}{Y}$: معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الحاصل عن التغير التقني.

ويمكن ايضا اعادة صياغة المعادلة (4) بصورة أخرى، على النحو التالي:

$$RY = R_0 + R_1 I^* + R_2 L^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

حيث ان:

$$RY=\frac{\Delta Y}{Y},\ R_0=\frac{\Delta A}{Y},\ R_1=\frac{\Delta Y}{\Delta K},\ I^*=\frac{\Delta K}{Y},\ R_2 \frac{\Delta Y}{\Delta L} * \frac{L}{Y},\ L^*=\frac{\Delta L}{L}$$

يتضح من نموذج النمو في المعادلة النهائية (5)، ان الاستثمار يعتبر من العوامل الاساسية التي تحدد مستوى النمو الاقتصادي، فزيادة كتلة الالات والتجهيزات وتحسين بنيتها يعتبر شرطاً اساسياً لتحقيق النمو خلال فترة طويلة من الزمن [٥٥]. ويمارس الاستثمار دورة في تحقيق النمو من خلال زيادة الطاقة الانتاجية واستبدال المستهلك منها، ويمارس دوراً في تحسين التقدم التقني ورفده بتقنيات انتاجية متقدمة[٥٦]. ومن هنا تبرز اهمية زيادة الاستثمار المستمرة في تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد اثبتت تلك الاهمية في العديد من الدارسات، منها دراسة دينسوي (Denesioy) لمجموعة من الدول النامية، بينت ان اكثر من نصف معدلات النمو المتحققة في الناتج القومي في هذه الدول ناتجة عن الاستثمار[٥٧]. وفي دراسة لبراوّن (Brown)، وجد ان مرونة النمو في الناتج القومي الاجمالي السنوي المتحقق بالنسبة للاستثمار السنوي يساوي (0,739) في الولايات المتحدة الامريكية للفترة 1950 -1959 [٥٨]. وفي دراسة ماديسون (Maddison) التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شملت 22 دولة نامية خلال الفترة 69-1950، وجد ان 50% من النمو الاقتصادي السنوي المتحقق في هذه الدول ناتج عن الاستثمار (٥٩). كما ان دراسة خان (Khan) لمجموعة من 24 دولة نامية، اثبتت ان زيادة معدل الاستثمار بمقدار 1% في هذه الدول، يؤدي الى زيادة معدلات نمو في الناتج القومي الاجمالي تتراوح ما بين (0.1%)و(0.2%) (٦٠).

ومن المهم الاشارة هنا الى ان النمو الاقتصادي الحاصل على حساب الاستثمار يتعلق بعاملين مترابطين، كما هو مبين في المعادلة (4) ، وهما حجم الاستثمار السنوي المتحقق والانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر. لذلك فان كل ما يؤثر على حجم الاستثمار والانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، من شأنه ان يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المتحققة. فكلما كانت الانتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة وكان حجم الاستثمار السنوي المتحقق عالياً، كلما كانت معدلات النمو الاقتصادي المتحققة مرتفعة (٦١).

ومما تجدر الاشارة اليه ان الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد تتوقف على عوامل كثيرة ومتعددة، منها طبيعة واتجاه استخدام الاستثمارات بين استبدال ارصدة الانتاج (رأس المال) المستهلكة وبين اضافة ارصدة جديدة. ذلك ان استبدال ارصدة الانتاج المستهلكة بارصدة جديدة ذات انتاجية وتقنية عالية، تودي من ناحية الى زيادة انتاجية العمل ومن ناحية اخرى تؤدي الى زيادة الانتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي. كما ان اضافة ارصدة جديدة عن طريق الاستثمار وخصوصاً اذا كان الاقتصاد في المراحل الاولى من النمو، حيث ان حجم رأس المال (ارصدة الانتاج) صغير يؤدي الى زيادة الانتاجية الحدية لرأس المال، اما اذا كان الاقتصاد في مراحل متقدمة حيث ان حجم رأس المال الموظف في الاقتصاد كبير، فاضافة رأس مال جديد عن طريق الاستثمار ، يؤدي الى تخفيض الانتاجية الحدية لرأس المال.

وبالاضافة الى طبيعة واتجاه استخدام الاستثمارات فان البنية الهيكلية للاستثمارات وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية، لها دور كبير في التاثير على الانتاجية الحدية لرأس المال. فكلما زادت نسبة الاستثمار في القطاعات الانتاجية التي تساهم بشكل مباشر في زيادة الانتاج كلما زادت الانتاجية الحدية لرأس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المال. وكلما زادت نسبة الاستثمار في القطاعات التي لاتساهم بشكل مباشر في زيادة الانتاج (الصحة، التعليم، المواصلات)، كلما انخفضت الانتاجية الحدية لرأس المال. كما ان التوزيع القطاعي للاستثمارات بين قطاع الخدمات وقطاعات الانتاج السلعي المادية، بين الزراعة والصناعة وبين الصناعات الخفيفة والثقيلة وبين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، له تأثير كبير في تحديد الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد. ذلك ان الانتاجية الحدية لرأس المال في مختلف هذه الفروع مختلف تماماً، حيث ان هناك انشطة تقوم على كثافة رأسمالية عالية واخرى على كثافة راسمالية متدنية، لذلك فان الانتاجية الحدية لراس المال تعتمد في هذا المقام على نسبة تركيز الاستثمارات في هذا القطاع او ذاك، فاذا كان النصيب الاكبر للاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة الراسمالية المتدنية، مثل مشاريع الانتاج السلعي الصغيرة التي يغلب عليها العمل اليدوي، فان الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد يكون عالياً. اما اذا كان النصيب الاكبر للاستثمار في القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، فان الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد تكون منخفضة (٦٢).

وبالاضافة الى الاستثمار كشرط ضروري واساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، فان هناك عامل اخر لا يقل اهمية عن الاستثمار كعامل اساسي ومهم في تحديد مستوى النمو الاقتصادي، وهذا العامل هو عنصر العمل. ويلعب عنصر العمل دوره الفعال كعامل اساسي في تحديد مستوى النمو الاقتصادي من خلال عاملين مترابطين فيما بينهما، فالعامل الاول معني بمقدار الزيادة السنوية في القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد، فحجم عمالة اكبر يعني طاقة انتاجية بشرية اكبر. اما العامل الثاني الذي يلعب دورا مهما في تحديد مستوى النمو الاقتصادي الناتج عن الزيادة في حجم القوى العاملة، هو معدل الانتاجية الحدية لعنصر العمل، والذي يتحدد بمستوى التقدم التقني، والمستوى الصحي، ومستوى التعليم والتأهيل المهني للعامل.

وبالاضافة الى الاستثمار والعمل كعناصر اساسية تحدد مستوى النمو الاقتصادي، فان مستوى التقدم التقني ايضا له دور كبير في تحديد مستوى النمو الاقتصادي. والتقدم التقني بمعناه الواسع هذا، يمثل التقدم التكنولوجي واثر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الظروف المناخية والبيئة الجغرافية والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وغير ذلك من العوامل التي لا يمكن حسابها رقميا بصورة مباشرة، لذلك فانها تحسب بطريقة الباقي بعد حساب دور كل من الاستثمار والعمل، ولهذا فانه يطلق عليه العامل المتبقي (residual factor) والذي يتمثل في نموذج النمو المعادلة (5) بالرمز R_0 .ولا شك ان لتقدم التقنيات المستخدمة في الانتاج وتحسن اسلوب استخدامها او ما يطلق عليه "التقدم التكنولوجي"، الدور الاكبر في نصيب العامل المتبقي. ويتضح دور التقدم التكنولوجي في الانتاج بتحسن نوعية السلع المنتجة وزيادة تنوعها بالاضافة الى زيادة انتاجية العمل وراس المال المستثمر كما اشرنا اليه فيما سبق (٦٣).

٢-٧ الاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي:-

كان لتعاقب الازمات في اقتصادات السوق، والتي تبدت في عدم تشغيل المؤسسات بكامل طاقاتها الانتاجية اثره في اظهار عدم النجاح الكامل لالية السوق وخصوصا في الدول النامية، عن تحقيق الاستثمار الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق اعلى معدل ممكن للنمو الاقتصادي. مما حدى بكثير من حكومات الدول التي تعتمد على الية السوق في تحريك النشاط الاقتصادي على التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي. وتراوح هذا التدخل بين استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وبين تملك عناصر الانتاج والقيام بالعملية الانتاجية من قبل الحكومة مباشرة.

غير ان فكراً مناهضاً للتدخل الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي قد تبلور اخيرا، وبشكل خاص في الدول النامية. واعتمد هذا الفكر على حجة انخفاض الكفاءة في المشروعات التي تستثمر فيها الحكومة مقارنةً بالمشروعات الخاصة من النواحي الادارية والفنية. اضافة الى ان المشروعات الحكومية تعاني من الهيمنة السياسية والبيروقراطية ، وعدم الكفاءة في استخدام الموارد الانتاجية، وشيوع ظاهرة الفساد والرشوة. ويرى اصحاب هذا الفكر ان دافع الربح في الاستثمارات الخاصة يرفع من كفاءة هذه المشروعات وقدرتها على خلق الفائض الاقتصادي وتعجيل النمو الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك فان المشروعات العامة لا تستهدف تحقيق الربح بالدرجة الاولى، وهي في الغالب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية، كالحفاظ على مستوى الاسعار ومستوى التوظيف، فتتركز استثماراتها في انتاج السلع والخدمات غير المربحة اذا كانت تحقق اهدافا اقتصادية واجتماعية، وعليه فان قدرتها على خلق الفائض الاقتصادي والتراكم الراسمالي والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي تكون اقل منها في الاستثمارات الخاصة. لذلك فان اصحاب هذا الرأي يرون ان على الدول التي تسعى الى تعجيل معدلات النمو الاقتصادي، ان تسعى الى توسيع دور استثمارات القطاع الخاص وتقليص دور الاستثمارات الحكومية وذلك عن طريق ما يسمى بـ " التخاصية " (Privatization).

وكلمة التخاصية هي كلمة جديدة، تم تعريفها في بادىء الامر على انها تحويل الاعمال والمشاريع الحكومية الى الملكية الخاصة. ولكن مفهوم التخاصية اخذ ياخذ مفهوما اشمل يرمز الى اسلوب جديد في النظر الى متطلبات وحاجات المجتمع واعادة النظر في دور الحكومة في تلبية هذه الحاجات، ويعني هذا الاعتماد بشكل اكبر على المؤسسات الخاصة بدلاً من الاعتماد على الحكومة لمواجهة متطلبات الافراد. وبناء على ما سبق يمكن تعريف التخاصية، على انها العملية التي يتم من خلالها تقليل دور الحكومة او زيادة دور القطاع الخاص في ادارة وامتلاك الاستثمارات(٦٤).

ورغم اننا لا نستطيع تجاهل جميع الحجج المعارضة للاستثمارات الحكومية، حيث انها تنطبق على ظروف الدول النامية وبدرجة كبيرة. الا ان هناك اسباباً قوية تدعو الحكومات وخصوصا في الدول النامية التي تعاني من تشوه في بنيتها الهيكلية وانعدام آلية اقتصادية داخلية تمكنها من السير بطريق النمو بصورة عفوية مما يحتم على هذه الدول ان تقوم حكوماتها بالدور الرئيسي بتعجيل النمو من خلال اقامة الاستثمارات الحكومية.

وبالاضافة الى تشوه البنية الهيكلية وانعدام آلية اقتصادية داخلية، فان هناك أسباب اخرى قوية تضطر حكومات الدول النامية الى الاضطلاع بدور اكبر في العملية الاستثمارية. ويمكن تلخيص هذه الأسباب على النحو التالي:-

١- عزوف القطاع الخاص عن التوجه نحو اقامة المشروعات الاقتصادية الكبرى، التي ترتبط بدرجة كبيرة بتحقيق النمو الاقتصادي، مثل الصناعات

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الثقيلة (حديدية، بتروكيمائية، كهربائية، طاقة) نتيجة ضخامة رؤوس الاموال اللازمة لها من ناحية، والمدة الزمنية للانتاج فيها وصعوبة التسويق ، وعدم امكانية تجزئة الاستثمار فيها من ناحية أخرى.

٢- ان ضيق نطاق السوق واتجاه التكنولوجيا الحديثة للانتاج الكبير يؤدي الى خلق وضع احتكاري لبعض المشروعات في الدول النامية، ووجود المشروعات العامة قد يمنع أو يخفض على الأقل من الآثار السيئة للاحتكار على الاقتصاد القومي.

٣- تأمين خدمات البنية التحتية التي عادة تواجه عزوفا من قبل القطاع الخاص، اما لانخفاض ربحيتها أو لضخامة رؤوس الاموال المطلوبة للقيام بها.

٤- تحقيق نوع من النمو المتوازن بين الاقاليم عن طريق توجيه الاستثمارات الحكومية نحو المناطق الاقل نمو في الدولة.

٥- تعاني الدول النامية من احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع المهمة ذات المخاطرة الكبيرة، لذلك فان هناك حاجة ملحة لان تقوم الحكومة بدور الريادة الاقتصادية، ويتم ذلك بتحمل المخاطرة بالكامل من خلال قيام الحكومة ببعض المشاريع والتنازل عنها فيما بعد للقطاع الخاص أو بتحمل جزء من المخاطرة من خلال المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص.

٦- يمكن من خلال الاستثمارات الحكومية التحكم بنوعية التكنولوجيا المستوردة لتلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

٧- ولاعتماد الجزء الاكبر من الاستثمارات في الدول النامية على المساعدات والقروض الخارجية فلا شك ان الدولة اقدر في الحصول عليها من الخارج وبشروط أسهل من القطاع الخاص.

٨- يمكن استخدام الاستثمارات العامة لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية التي لاتهم القطاع الخاص، مثل زيادة حجم العمالة، والعمل على تنويع الصادرات ...الخ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و يجب على الدولة عند تخطيط الاستثمارات العامة، العمل قدر الامكان على أن تكون هذه الاستثمارات حافزا ومكملا للاستثمارات الخاصة وليس منافسا لها، وأن تبذل كل مافي وسعها لحفز القطاع الخاص على القيام بدوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومما تجدر ملاحظته هنا ايضا عدم وجود معيار ثابت للأنشطة التي يجب تركها للقطاع الخاص اوتلك التي يجب ان يقوم بها القطاع العام، كما انه لايوجد حد فاصل بين القطاعات التي يمكن تخصيصها للاستثمارات العامة او لاستثمارات القطاع الخاص، اذ يعتمد ذلك على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في بلد معين وفي وقت معين.

وحتى يمكن بشكل عام اعتبار الاستثمار العام اكثر فعالية من استثمار القطاع الخاص، يتوجب عليه ان يكون اقدر على زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني بصرف النظر عن المعايير والظروف الاخرى، اي ان يكون اكثر قدرةً على تحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن قياس كفاءة كل من الاستثمارات العامة والخاصة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال المعادلة التالية (٦٥):

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \frac{L}{Y}\right) \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y}{\Delta Kp} \cdot \frac{\Delta Kp}{Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta Kg} \cdot \frac{\Delta Kg}{Y} + \frac{\Delta A}{Y} \quad \ldots\ldots \quad (6)$$

حيث ترمز :

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

$\left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \frac{L}{Y}\right)$:مرونة الانتاج بالنسبة للقوى العاملة.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة.

$\frac{\Delta Y}{\Delta Kp}$:الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الخاص.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

$\frac{\Delta Kp}{Y}$: نسبة تكوين رأس المال الثابت السنوي الحقيقي في القطاع الخاص (الاستثمار الخاص) الى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

$\frac{\Delta Y}{\Delta Kg}$: الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع العام.

$\frac{\Delta Kg}{Y}$: نسبة تكوين راس المال الثابت السنوي الحقيقي في القطاع العام (الاستثمار العام) الى الناتج القومي الحقيقي.

$\frac{\Delta A}{Y}$: معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الحاصل عن التغير التقني.

ويمكننا اعادة كتابة المعادلة (6) بالصيغة التالية:-

$$RY = r_0 + r_1 L^* + r_2 Ip^* + r_3 Ig^* \quad \ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث ترمز :

$$IP^* = \frac{\Delta Kp}{Y},\ r_2 = \frac{\Delta Y}{\Delta Kp},\ L^* = \frac{\Delta L}{L},\ r_1 = \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \cdot \frac{L}{Y}\right),\ r_0 = \frac{\Delta A}{Y},\ RY = \frac{\Delta Y}{Y},\ Ig^* = \frac{\Delta Kg}{Y},\ r_3 = \frac{\Delta Y}{\Delta Kg}$$

ومن المعادلة (7) يمكننا ايجاد كفاءة كل من الاستثمار العام والخاص في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال النظر الى الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في كل من القطاعين العام والخاص. فاذا كانت الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع العام (r_2) اعلى من الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الخاص (r_3) فهذا يعني ان استثمارات القطاع العام أكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي من استثمارات القطاع الخاص. وبمعنى آخر فأن الاستثمارات العامة تكون أكثر كفاءة من الاستثمارات الخاصة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي (٦٦).

٢ - ٨ التوزيع القطاعي للاستثمارات والنمو الاقتصادي:-

لقد تبين لنا مما سبق ان النمو الاقتصادي لاي بلد يعتمد اساسا على مستوى الاستثمار المتحقق في هذا البلد. ومن اجل الوصول الى أهداف النمو الاقتصادي التي تنصرف في جوهرها الى زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القومي وتقاس بمعدل الزيادة الحقيقية في الناتج القومي الحقيقي، فانه يجب التخطيط لعملية الاستثمار هذه، وضمن هذا التخطيط هناك مستويات مختلفة ومتداخلة. فالناتج القومي يجب ان يخصص جزء منه للاستهلاك والجزء الآخر للاستثمار. كما انه يجب ان تكون هناك أولويات في توزيع الاستثمارات بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي، حيث انه لوحظ وفي كثير من الدول النامية انها وبالرغم من الزيادة الكبيرة التي حققتها في حجم الاستثمارات، الا انها لم تحقق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة. وقد عزي ذلك الى سوء توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في هذه الدول، ومن هنا بدأت الادبيات الاقتصادية تولي اهتماماً كبيراً لمسألة توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاديات النامية.

وكثيرا مانصادف في الأدبيات الاقتصادية طرح مسألة توزيع الاستثمارات كاختيار احادي الجانب : هل يجب على الدول النامية ان توجه اهتمامها وتخصص مواردها لتنفيذ عملية التصنيع؟ أم انه يفضل ان تعطي الاولوية لتحقيق الثورة الزراعية ؟ ام اعطاء الاولوية الى بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الاساسية.

والواضح من طرح المسألة ان البعض يرى ان الصناعة هي القطاع الاستراتيجي والمحرك للنمو الاقتصادي، لذلك فانهم يرون انه لابد من اعطاء الاستثمار في القطاع الصناعي الاولوية في استراتيجية التنمية في البلدان النامية، ليس فقط استنادا الى المشاهدة الفعلية بان النمو الاقتصادي ترافقه دائما التنمية الصناعية، وانما للدور الكبير الذي يقوم به القطاع الصناعي في تحفيز القطاعات الاخرى، فتنمية القطاع الصناعي يتطلب بنية اساسية اقتصادية واجتماعية واسعة، من خدمات التعليم والصحة والمواصلات والماء والكهرباء وغيرها اللازمة لتنمية التصنيع، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان نمو القطاع الصناعي مرتبط في كثير من الاحيان بالقطاع الزراعي. فالمعروف ان الزراعة تزود القطاع الصناعي بالخامات اللازمة، مثل القطن لصناعة المنسوجات، والخضروات والفواكه للصناعات الزراعية الخ، فنمو هذه الصناعات يدفع القطاع الزراعي على التوسع وزيادة الانتاج (٦٧).

أما الفريق الآخر فيرى ان الزراعة هي التي يجب ان تقوم بهذا الدور.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذلك لان القطاع الزراعي يقوم بتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان من ناحية، ومن ناحية أخرى فانه يقوم بتوفير الموارد النقدية اللازمة لتمويل الاحتياجات الاساسية لعملية التنمية، وذلك من خلال تصدير المحاصيل التي يكون للبلد ميزة نسبية في انتاجها، وبالاضافة الى الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في توفير اليد العاملة للقطاعات الاقتصادية الاخرى. فمن خلال تطوير القطاع الزراعي وذلك بادخال التقنيات الحديثة التي تؤدي الى زيادة الكفاءة الانتاجية لعنصر العمل في القطاع الزراعي، مما يترتب عليه توفير قدر من العمال للقطاعات الاقتصادية الاخرى. وكذلك فان التوسع وزيادة الاهتمام في القطاع الزراعي حسب رأي هذا الفريق يؤدي الى زيادة دخول المزارعين، مما يترتب عليه زيادة الطلب على السلع الزراعية والاستهلاكية المصنعة والخدمات على حد سواء، وهذا الوضع سيؤدي في صيغته النهائية الى توسيع سوق السلع والخدمات والذي يؤدي بدوره الى تنمية القطاعات الانتاجية الاخرى (صناعة وخدمات). كما أن تنمية القطاع الزراعي يترتب عليه تنمية القطاعات الانتاجية الاخرى، فتوسع ونمو القطاع الزراعي يؤدي الى نمو وتوسع الصناعات المادية وصناعة الآلات الزراعية والصناعات التي تعتمد على الزراعة كمدخلات لها (٦٨).

اما اصحاب الرأي الثالث، فانهم يرون ضرورة ايلاء الاهمية الكبرى لبناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الاساسية (التعليم، الصحة، المواصلات، الماء، الكهرباء ....) والتي لايمكن للقطاعات الاقتصادية الانتاجية (الزراعة، الصناعة) في حال غيابها أن تعمل. فتوفر هيكل اساسي قوي للاقتصاد يهيء الظروف الملائمة للتنمية ويجعل كثيرا من الاستثمارات ممكن اقتصادياً، كما يقلل كلفة اقامة المشاريع الانتاجية بما يحققه لها من وفورات خارجية عن طريق تزويدها بخدمات التعليم والتدريب والابحاث والصحة والاسكان وتسهيلات النقل والمواصلات والتخزين وانتاج الطاقة وغير ذلك من المرافق الاجتماعية والاقتصادية الاساسية (٦٩).

ولما كانت عملية النمو الاقتصادي تنصرف في جوهرها الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي، وتقاس بمعدل الزيادة الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي، فان التوزيع الأمثل للاستثمارات يجب ان يبنى على مدى مساهمة هذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التوزيع في تنمية هذه الطاقة. فالقطاع الاقتصادي الذي يساهم الاستثمار فيه أكثر من غيره في تحقيق معدلات نمو اقتصادي، هو القطاع الذي يجب ان تتوجه اليه الاستثمارات أكثر من غيره، أو بمعنى آخر، أن القطاع الاقتصادي الذي يكون الاستثمار فيه أكثر كفاءة من غيره على تحقيق النمو الاقتصادي، هو القطاع الذي يجب ان تتوجه اليه الاستثمارات أكثر من غيره.

ويمكن قياس كفاءة الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، من خلال المعادلة التالية:-

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\left(\frac{\Delta Y}{\Delta L}\,\frac{L}{Y}\right).\frac{\Delta L}{L}+\frac{\Delta Y}{\Delta KH}.\frac{\Delta KH}{Y}+\frac{\Delta Y}{\Delta KI}.\frac{\Delta KI}{Y}+\frac{\Delta Y}{\Delta KS}.\frac{\Delta KS}{Y}+\frac{\Delta A}{Y} \quad ...(8)$$

حيث ترمز :-

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

$(\frac{\Delta Y}{\Delta L}.\frac{L}{Y})$: مرونة الانتاج بالنسبة للقوى العاملة.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد.

$\frac{\Delta Y}{\Delta KH}$: الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الزراعي.

$\frac{\Delta KH}{Y}$: نسبة تكوين راس المال الثابت السنوي الحقيقي في القطاع الزراعي (الاستثمار السنوي في القطاع الزراعي) الى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

$\frac{\Delta Y}{KI}$: الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الصناعي.

$\frac{\Delta KI}{Y}$: نسبة تكوين رأس المال الثابت السنوي الحقيقي في القطاع الصناعي (الاستثمار السنوي في القطاع الصناعي) الى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$\frac{\Delta Y}{\Delta KS}$:الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في قطاع الخدمات .

$\frac{\Delta KS}{Y}$: نسبة تكوين راس المال الثابت السنوي الحقيقي في قطاع الخدمات (الاستثمار السنوي في قطاع الخدمات) إلى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

$\frac{\Delta A}{Y}$:معدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي الحاصل عن التغير التقني.

ويمكن اعادة صياغة المعادلة (8) على النحو التالي:-

$$RY = r_0^* + r_1^* L^* + r_2^* I_{II}^* + r_3^* I_I^* + r_4^* I_S^* \quad \ldots\ldots(9)$$

حيث ترمز:

$$RY = \frac{\Delta Y}{Y},\ L^* = \frac{\Delta L}{L},\ r_1^* = \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L}.\frac{L}{Y}\right),\ r_0^* = \frac{\Delta A}{Y},$$

$$I_I^* = \frac{\Delta KI}{Y},\ H_{II}^* = \frac{\Delta KH}{Y},\ r_2^* = \frac{\Delta Y}{\Delta KH},\ r_3^* = \frac{\Delta Y}{\Delta K_I},\ I_s^* = \frac{\Delta KS}{Y},\ r_4 = \frac{\Delta Y}{\Delta KS}$$

ومن خلال المعادلة (9) يمكن ايجاد القطاع الاقتصادي الذي يكون الاستثمار فيه أكثر كفاءة من غيره في تحقيق معدلات نمو اقتصادي، وذلك من خلال النظر الى كفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في مختلف القطاعات الاقتصادية . فاذا كانت الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الصناعي (r_3^*) أكبر من الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في كل من القطاع الزراعي (r_2^*) وقطاع الخدمات (r_4^*) ،يعني ان الاستثمار في القطاع الصناعي أكثر كفاءة من القطاعات الاخرى على تحقيق النمو الاقتصادي، لذلك فان الاستثمارات يجب ان تتوجه الى القطاع الصناعي أكثر من غيره من القطاعات وذلك لتعجيل النمو الاقتصادي (٧٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الهوامش:-

١- محمد عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية- بيروت، ١٩٨٣، ص٥٦.

٢- نفس المصدر، ص ٥٨ - ٦١.

٣- عبد الحميد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة، ١٩٨٢ ، ص١٣٧-١٤٢.

٤- Michael P.Todaro, Economic Development In The Third World, Longman Inc., New York, 1985, pp. 63 - 64

٥- سامي خليل، مباديء الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح - الكويت، ١٩٨٠ ، ص ٣٦٧.

٦- Micheal P.Todaro. op. cit., pp. 67 - 78.

٧- ibid;

٨- عبد الحميد القاضي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤ - ١٥٩.

٩- نفس المصدر، ص ١٥٠-١٥٣.

١٠- بسام الساكت وأحمد قاسم الأحمد، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٠ ، ص١.

١١- محمد عادل العاقل، مباديء الاستثمار وتقييم المشاريع، كلية التجارة - جامعة حلب، ١٩٦٨ - ١٩٦٩، ص٥.

١٢- عبد الله المالكي، استراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية في الأردن، عمان - الأردن، ١٩٧٤ ، ص ١٢.

١٣- بسام الساكت وأحمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص٢.

١٤- محمد عجمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

١٥- Irving Leveson, and Jimmy,W.Wheeler,Westren Economics In Transition, Structural Change and Adjustment Policies In Industrial Country , Westveiw Press, Inc., 1980 , p.9.

١٦- ibid; p.53

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٧- عبد الفتاح عبد الجيد، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة الجلاء - المنصورة، ١٩٨٣، ص ٢٤-٣٠.

١٨- Willaim H.Branson,Macroeconomic Theory and Policy, Harper and Row Publishers, New York, 1979, p.236 .

١٩- Mario I.Blejer and Mohsin S. Khan ,Government Policy and Private Investment In Developing Country. International Monetary Fund-Staff Paper, Vol. 38, No. 2, (June 1989), PP.310-333.

٢٠. Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, Harcourt Brance Jovanovich. Inc, New York 1982 , pp. 446 - 448.

٢١- D.P.Villaneva ,"Asemiannual Macroeconomic Model Of Philipien", In, Warrent Coasts and Deena Khaffafe (ed's), Money and Monetary Policy In LDC's, Survey Of Issuse and Evidence, Great Britian, Pergamon Press, 1980. pp. 39 - 63.

٢٢- LR.Ktein,"What Kind Of Macroeconomic For Developing Economies In Warrent Coasts and Deena Khaffafe (ed's), op.cit.,

٢٣- William H.Branson, op.cit., pp. 66-67.

٢٤- محد البيطار، النفقات العامة في الأردن، أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة اليرموك ، ١٩٩٠، ص ٢٥٩.

٢٥- Talafha.H,"The Effect Of Worker's Remittaness Of Jordanian Economy",METU Studies In Development,12 (1,2),1985,pp.91- 130.

٢٦- Pecok. A, and Shaw. G.K,The Economic Theory Of Fisical Policy, Geroge Allen and Unwin ltd., London, 1971, pp.28.

٢٧- عادل علي، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة، ١٩٨٠ ، ص ٣٩.

٢٨- Shoven, John. B,Applied General Equilibrum Tax Model, International Monetary Fund-Staff Paper, Vol. 30, No. 1, (June 1983), pp.350 - 393.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Robert Corker, Owen Evena and Loyed Kenword,Tax Policy and -٢٩
Business Investment In United States , International Monetary fund -
Staff Paper, Vol. 36,no.1, (March 1989).
Wan Soon Kim and K.Y.Yan, Fisical Policy and Development In -٣٠
Korea, World Development, Vol. 16, No.1, 1988, pp . 65 - 83.
D.P. Villanuva, op.cit, pp. 39 - 63 . -٣١
Maurice Fitzgerald Scott, A new Veiw Of Economic Growth, -٣٢
Glardon Press, Oxford, 1989, p.393.
Steven Fazzari, R Glenn Hubbard and Brance Pertnson,Tax Policy -٣٣
and Investment, American Economic Reveiw, Vol. 78, No.1 (May
1988), pp.200-205.
H.Patrick,"The Role Of Money In Development Pross:Financial -٣٤
Development and Economic Growth In Under Development Country",
Economic Development andCulture Change, Vol.14, No.1,(June 1966) ,
pp.174-189.
Lawrence S.Ritter and Willian L.Silbar, Princeple Of Money, -٣٥
Banking and Financial Markets, Basic Book, Inc., New York,
1986,pp.332-333
٣٦- مروان عوض، التعامل بالعملات الاجنبية، البنك الاردني المركزي، ١٩٨٥ ،
ص٤٩.
O.E G.Johanson, The Exchange Instrument Policy In a Developing -٣٧
Country , Internatinal Monetary Fund - Staff Papers Vol. 33, No.2,
(July 1976), pp . 334 - 348.
J.F. Broth Well, Government Finance, in, W.T. Finance Of -٣٨
Economic Development, Derendon Press, Oxford, 1977 , p.91.
Keith Cuthbertson, Macroeconomic Policy, Macmillan press ltd., -٣٩
London , 1982 , p . 24.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٠- Keith Cuthbertson, op.cit., P. 24

٤١- Ackley. G. Mony and Banking and Financial Market, Basic Book, Inc., New York, 1986 p. 295.

٤٢ - محمد مبارك حجير، تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٠٧.

٤٣- دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، ١٩٨٣- ١٩٨٧، ص ١٦- ٢٦.

٤٤- محمد عجمية، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٦.

٤٥- مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٩.

٤٦ - د. محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة والنشر - الاسكندرية، ١٩٨٧ ، ص ١٦١.

٤٧- Isaiah Frank, Foriegh Enterprise In Development Country, The John Hopkinsvinesity Press. ltd., London , 1980 , p.5.

٤٨- Gerald M., The International Economic Development, The Theory and Policy, Harper and Row Puplisher's, New York, 1968, pp.138 - 142.

٤٩- مطانيوس حبيب، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٨.

٥٠- Edward Shapiro, op.cit, p . 429.

٥١- Robet J. Gordan, Macroeconomics, Little Brown and Company, 1987, pp. 555 - 556.

٥٢- Nicholas Stem, The Determenant Of Growth, Economic Jornal, Vol,5, No.3 , 1991 , pp. 122 - 133.

٥٣- H. Jones, Modern Theories Of Economic Growth", Comelot Press ltd., Great Britain, 1978 , p.2.

٥٤- A.P. Thirwall, Growth and Development , Macmillan Education ltd., 1989 , p. 306.

٥٥- Revisted Erich Streissler, Model Of Investment-Developing Economic Growth, in, R.C.O. Mathhous, op.cit., pp . 145 - 163.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٦- John.W.Kendrich, Total Investment, Capital and Economic Growth, in, R.C.O. Mathous, op.cit., pp, 91 - 106.

٥٧- A.P. Thirlawll, op.cit. , p. 78

٥٨- ibid., p.79

٥٩- ibid.,

٦٠- ibid.,

٦١- Mohsin. Khan and Carem M. Reinbart, PrivateInvestment and Economic Growth In Development Country, World Development, Vol.18, No.1 (1990), pp. 19-27 .

٦٢- مطانيوس حبيب، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ - ٨٥.

٦٣- Maurice Fizgerald Scott, op.cit., p. 79.

٦٤- E.S . Savas, Privatization, The Key To Better Government, Chatham House Publisher's , London , 1987 , p.11.

٦٥- Mohins K, and Carem M. Renbart, op.cit., pp. 17 - 27.

٦٦- ibid.,

٦٧- مطانيوس حبيب، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٨.

٦٨ - نفس المصدر، ص ٢٢٣.

٦٩ - علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس -القاهرة ، ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ص ١٤٦.

٧٠- مهدي علي الوحيد ، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة - القاهرة، ١٩٨٦ ، ص ٣٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

الاستثمار في الاردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث
الاستثمار في الأردن

المقدمة:

يهدف هذا الفصل الى استعراض تطور حجم الانفاق الاستثماري في الأردن، والتوزيع القطاعي للاستثمارات الأردنية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يهدف الى تبيان الأهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة من الاستثمار الكلي المتحقق في الاقتصاد الأردني. وبعد ذلك سوف يستعرض دور الاستثمار في احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الأردني (الانتاج، العمالة، التجارة الخارجية)، وسيتم أيضا في هذا الفصل تقدير وتحليل العوامل المحددة للانفاق الاستثماري العام والخاص في الأردن، وأخيرا سوف يلقى الضوء على هيكل وتطور حجم المدخرات الأردنية.

٣ - ١ تطور حجم الانفاق الاستثماري في الأردن:-

لقد اتسمت عملية التكوين الرأسمالي في الأردن بالضعف الشديد منذ البداية سواء من حيث الحجم أو نسبتها للناتج القومي الاجمالي، فلم يزد حجم الاستثمار الكلي عن (٥٠٥) دينار عام ١٩٥٤، أي مايعادل (١١٪) من الناتج القومي الاجمالي [١]، ويعود ذلك للانخفاض الشديد في مستوى الدخل القومي، وعدم توفر خدمات البنية التحتية والافتقار الى المهارات الفنية والادارية اللازمة لقيام المشاريع الاستثمارية في بداية الخمسينات.

وما لبثت معدلات الاستثمار ان تزايدت بعد ذلك، حيث وصل الاستثمار عام ١٩٦٢ الى (١٩٠١) مليون دينار، أي مايعادل (١٥٠٢٪) من الناتج القومي الاجمالي [٢].

ولقد شهد الأردن أولى محاولات التخطيط الاقتصادي عام ١٩٦٢، وذلك بوضع برنامج السنوات الخمس (١٩٦٢ - ١٩٦٧)، ولم يكن هذا البرنامج خطة اقتصادية بالمعنى الدقيق للتخطيط، فلم يزد عن كونه مجرد تجميع لعدد من المشاريع المتوقع القيام بها من قبل القطاع العام، كما انه لم يأخذ استثمارات القطاع الخاص في الاعتبار، وكان يعتمد في تمويله على المساعدات الخارجية مما ادى الى تعديله سنة ١٩٦٣ بسبب الانخفاض الطارىء في مستوى المساعدات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخارجية [٣]. وقد استعيض عنه ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠)، الذي قدرت اجمالي استثماراته بحوالي (٢٧٥) مليون دينار، غير انه لم يكن بالامكان السير في ضوء هذا البرنامج لوقوع العدوان الاسرائيلي على الأردن سنة ١٩٦٧ ومانتج عنه من احتلال للضفة الغربية، وتدفق عدد كبير من اللاجئين منها للضفة الشرقية وتعطل العمل بكثير من المشاريع مثل مشروع سد خالد بن الوليد ومشروع البوتاس وكهرباء الأردن [٤]. لذلك فقد استمر التكوين الرأسمالي بنفس المستوى تقريبا، حيث حقق الاقتصاد الأردني معدل استثمار سنوي مقداره (٢٢.٦) مليون دينار وذلك خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٦٧)، أي بنسبة (١٣.٤٪) من الناتج القومي الاجمالي [٥].

وقد أدى احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ الى خسارة الأردن جزءا هاما من الموارد الطبيعية والاقتصادية، مما اثر سلبيا على مسيرته التنموية واعطى للانفاق العسكري والتسليح أهمية خاصة، كما احدثت الهجرة القسرية الى الضفة الشرقية اختلالا في التركيب الديمغرافي، والزيادة السكانية المفاجئة في اعداد السكان أدت الى ارتفاع معدلات البطالة وزادت في عبء الانفاق العام لتهيئة الظروف الحياتية لجموع النازحين. وادى القلق الأمني الي التأثير السلبي على الانفاق الاستثماري العام والخاص، حيث لم تزد معدلات التكوين الرأسمالي خلال فترة مابعد العدوان ١٩٦٧-١٩٧٢ كثيرا، حيث وصل معدل الاستثمار السنوي خلال هذه الفترة حوالي (٢٧.٤) مليون دينار، أي بنسبة (١٤.٤٪) من الناتج القومي الاجمالي [٦].

وشهدت الفترة اللاحقة تطورات اقتصادية واجتماعية واسعة احدثت تغيرات مكثفة ومتعددة الابعاد، فقد وضعت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ التي تركزت اهدافها على تحريك الفعاليات الاقتصادية وعلى زيادة فرص العمل وزيادة حجم الاستثمار[٧].

وتلى ذلك الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) في ظروف ومعطيات جديدة كان من ابرزها الاثار المترتبة على ارتفاع أسعار النفط وانتاجه في بلدان الخليج العربي انعكست بزيادة كبيرة في حجم المساعدات والقروض العربية للأردن، وبارتفاع الطلب على القوى العاملة في هذه البلدان. فزادت قيمة تحويلات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأردنيين العاملين من جانب، الا انها من جانب أخر ادت الى نقص في الكوادر البشرية والفنية في سوق العمل المحلية الأمر الذي ادى الى استقدام العمالة العربية والاجنبية[٨] .

وفي جو يسوده التفاؤل حول المستقبل تم اعداد الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥). فقد افترضت الخطة استمرار الاتجاهات الايجابية فيما يتعلق بتدفق المساعدات ورؤس الأموال العربية للأردن وتطوير التبادل التجاري. ولكن ماحصل كان تدني مستوى الاداء الاقتصادي عما استهدفته الخطة نتيجة للاتجاهات الاقتصادية السلبية التي تبدت في دول الخليج الأمر الذي انعكس على اجمالي الطلب المحلي والخارجي هذا بالاضافة الى الاوضاع الجديدة في المنطقة والتي تأثرت بحرب الخليج والحرب اللبنانية[٩].

وبعد ذلك جاءت خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦-١٩٩٠، وقد تطلعت هذه الخطة الى معالجة الاختلالات القائمة في هيكل الاقتصاد الأردني وفي الموازنة العامة للدولة وفي سوق العمل والى تحريك مختلف اوجه النشاط الاقتصادي واتجهت هذه الخطة الي تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني[١٠]. ونتيجة للأوضاع الاقتصادية الحادة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٨ والتي تمثلت بزيادة الضغوط الانكماشية، مما ادى الى زعزعة الثقة بالاقتصاد الأردني والى مزيد من عدم التوازن المالي على الصعيدين المحلي والخارجي والى تعميق الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد ترتب على ذلك تدني في معدلات النمو الاقتصادي وتدني مستوى الادخار وزيادة العجز في الموازنة العامة للحكومة وميزان المدفوعات وتفاقم وضع المديونية الخارجية وهبوط الاحتياطات الاجنبية وسعر صرف الدينار الأردني[١١] . ونجم عن هذا الوضع الذي وصل اليه الاقتصاد الأردني هذا العام الى الغاء العمل في برنامج الخطة الخمسية الثالثة والى تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد الأردني بصورة مباشرة وذلك عن طريق وضع مايسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي[١٢].

والأردن وبشكل عام، استطاع بفضل التدفق المستمر والكبير في الموارد المالية الاجنبية عليه، سواء كانت على شكل مساعدات ومنح أو على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، وتدفق حولات العاملين بالخارج، أن يحقق مستويات استثمار

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مرتفعة نسبيا مابعد عام ١٩٧٣ كما هو في الجدول رقم (٣ -١).

فخلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) استطاع الأردن أن يحقق مستويات استثمار مرتفعة بالمقارنة مع الفترات السابقة، فقد حقق سنويا بالمتوسط مامقداره (١ . ٦٦) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط (٤ . ٢٦٪) وقد شكل بما نسبته (٤ . ٢٦٪) من الناتج القومي الاجمالي بالمتوسط خلال هذه الفترة.

ونتيجة لارتفاع حجم المساعدات والقروض المقدمة للأردن والزيادة في قيمة تحويلات الاردنيين العاملين بالخارج خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠)، واستطاع الأردن زيادة مستوى الاستثمار السنوي المتحقق بالمقارنة مع الفترة السابقة (١٩٧٣-١٩٧٥). فقد استطاع الأردن خلال هذه الفترة تحقيق مستوى استثمار سنوي بلغت قيمته (٣ . ٢٥١) مليون دينار بالمتوسط، بمعدل نمو سنوي بلغ (١ . ٣٤٪)، وبنسبة سنوية مرتفعة مقدارها (٤ . ٣٧٪) من الناتج القومي الاجمالي بالمتوسط .

وبالرغم من تدني مستوى الأداء الاقتصادي، خلافاً لما كان مخططا له خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٥)، وذلك نتيجة للاتجاهات الاقتصادية السلبية التي تبدت في دول الخليج، والاوضاع الجديدة التي عصفت بالمنطقة والتي تأثرت بحرب الخليج والحرب اللبنانية. ورغم هذه الظروف فقد استطاع الأردن أن يحقق مستويات عالية من الاستثمار خلال هذه الفترة حيث حقق ماقيمته (١ . ٥٠٧) مليون دينار سنويا بالمتوسط، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٦ . ١ ٪) بالمتوسط، وبنسبة سنوية بلغت (٦ . ٢٩٪) من الناتج القومي الاجمالي بالمتوسط. ولا بد من الاشارة هنا الى انه وبالرغم من مستويات الاستثمار العالية التي حققها الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة، فقد اتجه مستوى الاستثمار السنوي الى الانخفاض مابعد عام ١٩٨٢، كما هو مبين في الجدول رقم (٣ -١)، حيث انخفض مستوى الاستثمار المتحقق من (٣ . ٥٩٧) مليون دينار عام ١٩٨٢ الى (٨ . ٥٠٢)، (٦ . ٤٨٥) ، (٢ . ٣٨٥) مليون دينار لاعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤، ١٩٨٥ على التوالي، أي بمعدلات نمو سالبة بلغت (-١٥,٨٪) ، (-٣ . ٣٪) ، (-٦ . ٢٠٪) على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣ -١)

تطور حجم الاستثمار في الأردن

١٩٧٣ - ١٩٩٠

السنة	الاستثمار الكلي بالمليون دينار	معدل النمو السنوي ٪	الناتج القومي الاجمالي بالمليون دينار	نسبة الاستثمار الكلي الى الناتج القومي ٪
١٩٧٣	٤٧.٢	٣٠.٠	٢٤١.٠	٢١.٤
١٩٧٤	٦٣.٢	٢١.٢	٢٧٩.٥	٢٦.٢
١٩٧٥	٨٧.٩	٢٨.١	٣٧٦.٠	٣١.٥
المتوسط	٦٦.١	٢٦.٤	٢٩٨.٨	٢٦.٤
١٩٧٦	١٣٨.٠	٥٧.٠	٥٦٢.٤	٣٧.٣
١٩٧٧	١٩٧.٠	٤٢.٨	٦٦٠.٠	٣٥.٠
١٩٧٨	٢٢٩.١	١٦.٣	٧٨١.٠	٣٤.٧
١٩٧٩	٢٩٤.٥	٢٨.٥	٩٢١.٠	٣٧.٧
١٩٨٠	٣٩٧.٨	٢٦.٠	١١٩٠.١	٤٣.١
المتوسط	٢٥١.٣	٣٤.١	٨٢٢.٩	٣٧.٦
١٩٨١	٥٦٤.٨	٤٢.٠	١٤٦٢.٧	٣٨.٦
١٩٨٢	٥٩٧.٣	٥.٧	١٦٧٣.٤	٣٥.٧
١٩٨٣	٥٠٢.٨	-١٥.٨	١٧٨٣.٧	٢٨.٢
١٩٨٤	٤٨٥.٦	-٣.٣	١٩٠٥.٠	٢٥.٥
١٩٨٥	٣٨٥.٢	-٢٠.٦	١٩٣٥.٨	١٩.٩
المتوسط	٥٠٧.١	١.٦	١٧٥٢.١	٢٩.٦
١٩٨٦	٤١٠.٣	٦.٤	٢٠٦٢.٩	١٩.٩
١٩٨٧	٤٦٨.٤	١٤.٢	٢٠٨٦.١	٢٢.٤
١٩٨٨	٥٠٨.٤	٨.٥	٢١٤٦.٤	٢٣.٧
١٩٨٩	٥٤٧.٤	٧.٧	٢٢٨٠.٢	٢٤.٠
١٩٩٠	٦٩١.٤	٢٦.٣	٢٣٤٧.٤	٢٩.٥
المتوسط	٥٢٥.١	١٤.٣	٢١٨٤.٦	٢٣.٨

المصدر : تم احتسابه اعتمادا على الجدول رقم (١) و (٢) في الملحق الاحصائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) حقق الاقتصاد الأردني مستوي استثمار مقداره (١ . ٥٢٥) مليون دينار سنويا بالمتوسط، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣ . ١٤٪) بالمتوسط وبنسبة سنوية مقدارها (٨ . ٢٣٪) من الناتج القومي الاجمالي بالمتوسط.

٢-٢ التوزيع القطاعي للاستثمارات داخل الأردن:-

ان الاقتصاد الأردني يتصف، منذ نشأته بانه اقتصاد خدمات، اذ يلاحظ ان قطاع الخدمات حافظ حتى الآن على مركزه الاول بالنسبة لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى ذلك الى أصول نشأة الاقتصاد الأردني والتي تتلخص في أنه نمى تحت مظلة المساعدات الاجنبية والتي تمكن الأردن بفضلها من بناء جهاز اداري واسع واستيراد أكثر من خمسة أضعاف صادراته خلال مسيرته الاقتصادية مما ادى الى تضخم النشاط التجاري ونشاط الادارة العامة والدفاع.

وقد ادى النمو الكبير في البيروقراطية في الأردن الى تضخم الادارة العامة للدولة، وارتفاع الربح وتأكده في قطاع الخدمات مقابل انخفاضه وتآرجحه في قطاعي الصناعة والزراعة مما ادى الى ابتعاد الاستثمارات عن هذين القطاعين وتحوله الى القطاع المذكور.

ففي خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)، استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الكبرى من مجمل استثمارات الخطة، فقد حصل قطاع الخدمات على (٤ . ٦٤٪) من مجمل استثمارات الخطة المقدرة. وتلاه قطاع الصناعة، حيث قدر لان يستثمر فيه مانسبته (١ . ٢٠٪) من مجمل استثمارات الخطة المقدرة، واخيرا خطط لان يستثمر في قطاع الزراعة مانسبته (٥ . ١٥٪) من اجمالي استثمارات الخطة المقدرة. غير أن الارقام الفعلية لتوزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال هذه الخطة ،حدث فيها بعض الانحراف لصالح قطاع الخدمات عما هو مخطط. فقد حصل قطاع الخدمات على (٣ . ٧٠٪) من اجمالي الاستثمارات الفعلية لهذه الخطة، بينما حصل قطاع الصناعة على (٧ . ١٩٪) من الاستثمارات الفعلية، وأخيرا قطاع الزراعة وحصل على مانسبته (١٠٪) من استثمارات الخطة الفعلية.

وفي خطة التنمية الخمسية الاولى ١٩٧٦- ١٩٨٠، أتجه نحو منح نشاط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التصنيع والتعدين مزيدا من الاهتمام وخصوصا الصناعات الاستخراجية، اذ يلاحظ ذلك من الارتفاع الملموس في نصيب قطاع الصناعة من الاستثمارات المخططة بالمقارنة مع خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)، حيث حصل هذا القطاع على (٣٥.٥٪) من مجمل الاستثمارات المقدرة في هذه الخطة، وبالمقابل انخفض نصيب قطاع الخدمات الى (٤٦.٥٪)، واما قطاع الزراعة فقد بقي لايحظى بالاهتمام المطلوب، والذي وإن كان نصيبه من مجمل الاستثمارات المقدرة قد زاد قليلا خلال هذه الخطة عما كان عليه في الخطة الثلاثية، فقد حصل قطاع الزراعة على مانسبته (١٨٪) من مجمل الاستثمارات المقدرة خلال هذه الخطة.

غير ان هذا التوزيع للاستثمارات المقدرة بين القطاعات الاقتصادية خلال هذه الخطة حدث فيه بعض الانحراف لصالح قطاع الخدمات على حساب قطاع الزراعة والصناعة، حيث حصل قطاع الخدمات على (٥٥.٧٪) من اجمالي الاستثمارات الفعلية خلال هذه الخطة بينما حصل قطاع الزراعة على مانسبته (١٠.٣٪) من اجمالي الاستثمارات الفعلية، وحصل قطاع الصناعة على مانسبته (٣٤٪) من اجمالي الاستثمارات الفعلية خلال هذه الخطة.

وخلال خطط التنمية الاقتصادية اللاحقة، خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) وخطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) لم تتغير اتجاهات التنمية في مسألة توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. فقد بقي قطاع الخدمات يحتل المركز الاول من حيث نصيبه من مجمل الاستثمارات المقدرة خلال هاتين الخطتين وتلاه قطاع الصناعة وأخيرا قطاع الزراعة، كما هو مبين في الجدول رقم (٣-٢).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول رقم (٣-٢)

التوزيع القطاعي للاستثمارات المقدرة والفعلية بين القطاعات الاقتصادية في خطط التنمية الأردنية

(نسبة مئوية ٪)

الخطة	خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥		خطة التنمية الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠		خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥		خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠	
النشاط	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
الزراعة	١٥,٥	١٠	١٨	١٠,٣	٢٢,٩	٢,٢	٢٥,٦	١,٠
الصناعة	٢٠,١	١٩,٧	٣٥,٥	٣٤,٠	٢٨,٠	١٩,٨	٢٢,١	٦,٨
الخدمات	٦٤,٤	٧٠,٣	٤٦,٥	٥٥,٧	٤٩,١	٧٧,٩	٥٧,٣	٩٢,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: حسب هذا الجدول من :١- المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥، جدول ٥، ص ٤٠ ٢- المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠، ص ١٥. ٣- المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ - ١٩٨٥، جدول رقم ٨، ص ٥٥. ٤- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، جدول رقم ١٠، صفحة ١٠٠.

ويمكن ايضا أن نرى هذا الخلل الكبير في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك بالنظر الى بيانات دائرة الاحصاءات العامة المتوفرة حول هذا الموضوع، حيث تشير هذه البيانات كما هو في الجدول رقم (٣-٣) الى ان قطاع الخدمات قد استحوذ على النسبة الكبرى من اجمالي الاستثمارات المتحققة في الاقتصاد الأردني ثم تلاه قطاع الصناعة، وأخيرا قطاع الزراعة، حيث حصل على نسبة متواضعة جدا. ومن الملاحظات المهمة والواضحة والتي يمكن الاشارة اليها هنا بالاعتماد على الجدول المذكور، على انه وبالرغم من المعرفة الأكيدة لدى المسؤلين على ان اتجاهات ونمط التنمية الاقتصادية في الأردن بنيت على أسس غير دقيقة والتي تمثلت بتوجيه موارد ضخمة نحو الاستثمار في قطاع الخدمات والتي اعتمدت نسبة كبيرة من مشاريعها على التمويل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخارجي (القروض) ذات الكلفة العالية والتي فاقت المردود الحقيقي لهذه المشاريع. الا ان هذه الاتجاهات لم تتغير بل ازدادت، حيث نلاحظ ذلك من خلال تزايد نصيب قطاع الخدمات من مجمل الاستثمار السنوي المتحقق في البلاد على حساب قطاعات الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) وذلك خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٠). حيث نلاحظ من الجدول رقم (٣-٣) أن نصيب قطاع الخدمات قد تزايد باستمرار من (٧٧.٩٪) من مجمل الاستثمارات المتحققة عام ١٩٨٥ الى (٩٢.٢٪) عام ١٩٩٠، وبالمقابل نرى أن نصيب كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة قد انخفض باستمرار، ففي عام ١٩٨٥ كان نصيب الصناعة من اجمالي الاستثمارات المتحققة حوالي ١٩.٨٪، انخفضت عام ١٩٩٠ الى (٦.٦٪). وانخفض نصيب قطاع الزراعة من (٢.٢٪) عام ١٩٨٥ الى (١٪) عام ١٩٩٠.

جدول رقم (٣-٣)

التوزيع القطاعي للاستثمار في الأردن

١٩٨٥ - ١٩٩٠

(نسبة مئوية٪)

السنة / النشاط	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الزراعة	٢.٢	٢.٦	٢.٤	١.٦	٠.٤	١.٠
الصناعة	١٩.٨	٢٤.٥	٢٢.١	١٣.٥	١٣.٢	٦.٨
الخدمات	٧٧.٩	٧٢.٩	٧٥.٥	٨٤.٩	٨٦.٤	٩٢.٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : حسب هذا الجدول بالاعتماد على جدول رقم (٣) في الملحق الاحصائي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٣-٣ الأهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة في الأردن:-

في معظم البلدان النامية، يوجد الجزء الأكبر من الانتاج في ايدي القطاع الخاص فالزراعة والتجارة والخدمات الشخصية والسلع المصنعة في قطاع الصناعات الصغيرة يسيطر عليها على نحو نموذجي القطاع الخاص غير الرسمي في حين يتم الاحتفاظ بالصناعات التحويلية الكبيرة والتعدين وتدبير الموارد المالية للمشروعات المملوكة للدولة بشكل كلي أو تكون الدولة مساهمة بها بنسبة عالية. اما الكهرباء والغاز والمياه فتوفرها أساسا المرافق المملوكة للدولة، كما تقوم المشروعات المملوكة للدولة كذلك بدور واضح في النقل والمواصلات. وقد بلغ اسهام المشروعات المملوكة للدولة في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية (٧٪) في المتوسط في بداية السبعينات ارتفعت الى حوالي (١٠٪) في الثمانينات. وتسهم المشروعات المملوكة للدولة بدرجة عالية في حجم الاستثمار المتحقق في هذه البلدان، ففي معظم البلدان النامية تمثل المشروعات المملوكة للدولة ثلث اجمالي الاستثمارات المتحققة على الاقل (١٣).

ويتبع الأردن نظام السوق كاستراتيجية اقتصاديةفيعتمد على القطاع الخاص مع افساح المجال امام الحكومة للتدخل اينما كان ذلك ضروريا، فالاصل هو الاعتماد على القطاع الخاص في اتخاذ القرارات الاقتصادية في مجال الاستثمار، الا انه ترك المجال امام الحكومة للتدخل في النشاط الاقتصادي بهدف التأثير على تلك القرارات وتوجيهها نحو مصلحة الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) او من خلال التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي عن طريق ما تقوم به الدولة من استثمارات سواء كانت على شكل مشاريع حكومية تماما او على صيغة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص. وتقوم الحكومة الاردنية، بممارسة هذا الدور بدوافع مختلفة وبدون تخطيط مدروس وواضح. وتنحصر المشاريع الحكومية في المملكة في مجال الخدمات العامة واقامة الهياكل الاساسية للاقتصاد الوطني والمساهمة في المشاريع المساهمة العامة والخصوصية الكبيرة التي تعمل في مجال الخدمات والصناعات الاستخراجية او الصناعات الاحتكارية مثل صناعة الفوسفات، والاسمنت وصناعة النفط. ويتم تمويل معظم الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة من المساعدات الاجنبية، ولذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فان نمط الاستثمار العام في الاردن يجري تحديده جزئيا من قبل وجهة نظر الجهات المانحة لهذه المساعدات وفي ضوء سياستها العامة [١٤].

وعن الاهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة في الاردن الجدول رقم (٣-٤)، يوضح ان الاستثمارات العامة قد شكلت نسبة عالية من مجمل الاستثمارات المتحققة في الاقتصاد الاردني، حيث شكلت ما نسبته (٤٣,٩٣٪) من الاستثمارات الكلية وذلك خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥) وارتفعت هذه النسبة خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) الى (٤٥,٤٢٪). واستمرت هذه النسبة بالارتفاع حيث وصلت خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥) الى (٤٨,٩٥٪) اي بزيادة مقدارها (٣,٥٣٪) عما كانت عليه بالفترة السابقة. ولم ترتفع هذه النسبة الا بمقدار بسيط خلال الفترة الاخيرة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ حيث وصلت الى (٤٩,٣٠٪).

جدول رقم (٣ - ٤)

الأهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة في الاردن خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٠ *

(نسبة مئوية٪)

الفترة / القطاع	١٩٧٣ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠
خاص	٥٦,٠٧	٥٤,٥٨	٥١,٠٥	٥٠,٧٠
عام	٤٣,٩٣	٤٥,٤٢	٤٨,٩٥	٤٩,٣٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (٢) في الملحق الاحصائي.

* اخذت النسب الواردة في هذا الجدول على اساس متوسط النسب لمجموع السنوات لكل فترة .

ويرجع السبب في الاهمية النسبية الكبيرة التي حظيت بها الاستثمارات العامة من الاستثمارات الكلية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٠ وبالرغم من انها لم تساهم بأكثر من (٢٧,٧٪) من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٣[١٥] الى ان هذه الفترة شهدت محاولات الاردن الجادة للتنمية الاقتصادية من خلال خطط التنمية التي تم وضعها وتنفيذها خلال هذه الفترة، والتي سعت من خلال برامجها الاستثمارية الى زيادة دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية كوسيلة لا بد منها لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اقامة المشاريع الخدمية والهياكل الاساسية لتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار، ومشاركته في مجالات الاستثمار الرائدة المتعددة. وهذا الهدف نراه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بوضوح من خلال هذه الخطط. ففي خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥، نجد انها قد عولت على القطاع العام القيام بحوالي (٥٦٪) من اجمالي استثمارات هذه الخطة. وفي خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) نجد ان القطاع العام قد استحوذ على (٤٩,٩٪) من مجمل استثمارات الخطة المقدرة. وقد قدرت مساهمة الاستثمارات العامة في خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥) بنحو (٥٣,٣٣٪) من مجمل استثمارات الخطة. اما في خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) والتي توقف العمل في تنفيذها نتيجة الازمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الاردني عام ١٩٨٨ فقد قدرت مساهمة القطاع العام في استثمارات هذه الخطة بنحو (٥٢٪) .

وقد استحوذ قطاع الخدمات نسبة عالية من مجمل استثمارات القطاع العام (الحكومة) المقدرة والفعلية في خطط التنمية، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٥.٣)، ففي خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ قدر ان يستحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته (٦٤,٧٪) من اجمالي استثمارات الحكومة المقدرة في هذه الخطة، وقد فاقت استثمارات الحكومة الفعلية في هذا القطاع ما كان مخططا له، فقد شكلت ما نسبته (٧٠,٦٪) واستحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته (١١,٦٪) من مجمل استثمارات الحكومة المقدرة في هذه الخطة، وقد تحقق ما نسبته (١١,٨٪) من الاستثمار الفعلي للحكومة. وقد قدرت استثمارات الحكومة في قطاع الزراعة خلال هذه الخطة ما نسبته (٢٣,٧٪) من اجمالي استثمارات الحكومة المقدرة، وتحقق ما نسبته (١٧,٦٪) من اجمالي استثمارات الحكومة الفعلية.

وخلال خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، بقيت استثمارات الحكومة في قطاع الخدمات تستحوذ على نسبة عالية من اجمالي استثمارات الحكومة المقدرة والفعلية. فقد خطط لان يستحوذ قطاع الخدمات على (٥٨,٩٪) من اجمالي استثمارات الحكومة المقدرة. وقد فاقت استثمارات الحكومة الفعلية في هذا القطاع ماكان مخططا له فقد شكل مانسبته (٦٢,٤٪) من اجمالي استثمارات الحكومة الفعلية في هذه الخطة. اما قطاع الصناعة فقد كان مخططا للحكومة أن تستثمر فيه مانسبته (١٠,٩٪) من مجمل استثماراتها المقدرة، ولكن نسبة الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع فاقت النسبة المخطط لها بكثير، حيث شكلت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مانسبته (٢١.٩٪) من اجمالي استثمارات الحكومة الفعلية. اما في قطاع الزراعة فقد كان مخططا للحكومة أن تستثمر ما نسبته (٣٠.٢٪) من مجمل استثماراتها المقدرة في هذه الخطة، ولكن الاستثمار الحكومي في هذا القطاع لم يصل الى المستوى المقدر في الخطة، حيث شكل فعليا مانسبته (١٥.٧٪) من اجمالي الاستثمارات الحكومية المتحققة خلال هذه الخطة.

وقد استمرت استثمارات الحكومة في قطاع الخدمات تستحوذ على النسبة العالية من مجمل استثمارات الحكومة المقدرة خلال خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥)، وخطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠). حيث قدرت بـ (٦٣.٤٪) ، (٦٢٪) علي التوالي، وفي قطاع الصناعة قدرت مساهمة استثمارات الحكومة في هذا القطاع خلال خطة التنمية الخمسية الثانية والثالثة بـ (٨.٢٪) ، (١٥.٨٪) على التوالي، أما في قطاع الزراعة فقدرت مساهمة الاستثمارات الحكومية في هذا القطاع خلال الخطتين بـ (٢٨.٤٪) ، (٢٢.٢٪) على التوالي.

ومن التحليل السابق تبين أن الاستثمارات الحكومية شكلت نسبة عالية من مجمل الاستثمارات الكلية المتحققة في الاقتصاد الوطني خلا ل الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٠)، غير انه يلزم الانتباه هنا الى أن ذلك لايعكس الثقل الحقيقي للقطاع الحكومي في الاقتصاد القومي، ويرجع ذلك الى حقيقة الدور الذي يقوم به القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي، حيث ان النسبة الكبرى من هذه الاستثمارات تذهب نحو اقامة مشاريع الخدمات العامة، والبنى التحتية، مثل الموانيء، المواصلات العامة والنقل، الصحة، التعليم ...الخ. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان النسبة الكبرى من الاستثمارات الحكومية يتم تمويلها من خلال المساعدات الخارجية، وذلك فان النظر الى مساهمة المدخرات الحكومية في تمويل هذه الاستثمارات، قد يكون أفضل نسبيا في الدلالة على أهمية القطاع الحكومي في الاستثمار القومي، حيث يتبين ان الادخار الحكومي كان سالبا خلال فترة الدراسة كما هو في الجدول رقم (٤) في الملحق الاحصائي.

والادخار الحكومي السالب يدلل ان الاستثمار الحكومي يستمد قوته بل وجوده من تدفق المساعدات الاجنبية على البلاد، كما سيتوضح لنا في موقع لاحق من هذا الفصل. ولذا فان نمط الاستثمار العام في البلاد يجري تحديده جزئيا من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قبل وجهة نظر الجهات المانحة لهذه المساعدات وفي ضوء سياستها العامة كما ذكرنا سابقا. كما أن نمط الاستثمار الحكومي في الأردن يتأثر بقدرة الوزارات والمؤسسات الحكومية وسرعتها في تحضير المشاريع المقترحة بشكل مدروس ومفصل، وبصورة مقبولة لدى الجهات المانحة للمساعدة.

جدول رقم (٣-٥)

التوزيع النسبي للانفاق الاستثماري العام والخاص على الأنشطة الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية المختلفة

(نسبة مئوية٪)

الخطة / النشاط	خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥				خطة التنمية الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠			
	خاص		عام		خاص		عام	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
الزراعة	٥,١	٣,٩	٢٣,٧	١٧,٦	٥,٨	٦,٥	٣٠,٢	١٥,٧
الصناعة	٣٠,٧	٢٦	١١,٦	١١,٨	٦٠,١	٤٢,٤	١٠,٩	٢١,٩
الخدمات	٦٢,٢	٧٠,١	٦٤,٧	٧٠,٦	٣٤,١	٥١,١	٥٨,٩	٦٢,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(نسبة مئوية ٪)

الخطة / النشاط	خطة التنمية الثلاثية ١٩٨١ - ١٩٨٥				خطة التنمية الخمسية الاولى ١٩٨٦ - ١٩٩٠			
	خاص		عام		خاص		عام	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
الزراعة	١٤,٢	-	٤٨,٤	-	١٤,٢	-	٢٢,٢	-
الصناعة	٣٩,٢	-	٨,٢	-	٣٤,٦	-	١٥,٨	-
الخدمات	٤٦,٦	-	٦٣,٤	-	٥١,٢	-	٦٢	-
المجموع	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	-

المصدر: احتسب هذا الجدول من : (١) المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥، جدول (٢)، ص (٤٠). (٢) المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠، ص (١٠). (٣) المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٨١-١٩٨٥، جدول (٨)، ص (٥٥). (٤) المملكة الأردنية الهاشمية، خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، جدول (١٠) ص (١٠٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما عن الاستثمارات الخاصة فالجدول السابق رقم (٣-٥)، يوضح ان قطاع الخدمات قد استحوذ على نسبة عالية من مجمل استثمارات القطاع الخاص المقدرة والفعلية في خطط التنمية الأردنية، ثم تلاه قطاع الصناعة، وأخيرا قطاع الزراعة.

ففي خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥)، خطط لان يستثمر في قطاع الخدمات مانسبته (٦٢,٢٪) من اجمالي الاستثمارات المخططة للقطاع الخاص، لكن الاستثمارات الخاصة الفعلية في قطاع الخدمات فاقت المخطط، حيث استحوذت على (٧٠,١٪)، وفي قطاع الصناعة خطط لان يستثمر القطاع الخاص مانسبته (٣٠,٧٪) من مجمل استثماراته في هذه الخطة لكن تحقق فعليا مانسبته (٢٦٪). وفي قطاع الزراعة خطط لان يستمثر القطاع الخاص مانسبته (٥,١٪) من اجمالي استثماراته المخططة. وتحقق فعليا مانسبته (٣,٩٪) من اجمالي الاستثمارات المتحققة لهذا القطاع في هذه الخطة.

وفي خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، خطط لان يستثمر في قطاع الخدمات مانسبته (٣٤,١٪) من اجمالي الاستثمارات الخاصة المخطط لها. ولكن الاستثمارات الفعلية والمتحققة في قطاع الخدمات فاقت هذه النسبة، فقد استثمر مانسبته (٥١,١٪) من اجمالي الاستثمارات الخاصة الفعلية. وفي قطاع الصناعة خطط لان يستثمر القطاع الخاص مانسبته (٦٠,١٪)، ولكن المتحقق شكل مانسبته (٤٢,٤٪) من الاستثمارات الفعلية للقطاع الخاص خلال هذه الخطة. اما قطاع الزراعة فقد خطط لان يستمثر القطاع الخاص فيه مانسبته (٥,٨٪) من مجمل استثماراته المخططة، ولكن المتحقق زاد عن هذه النسبة حيث تتحقق فعليا مانسبته (٦,٥٪) من اجمالي الاستثمارات الفعلية للقطاع الخاص.

وفي خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥) خطط لان يستثمر القطاع الخاص مانسبته ٤٦,٦٪ في قطاع الخدمات و (٣٩,٢٪) في قطاع الصناعة و (١٤,١٪) في قطاع الزراعة. وفي خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) خطط لان يستثمر القطاع الخاص في قطاع الخدمات مانسبته (٥١,٢٪)، وان يستثمر في قطاع الصناعة ما نسبته (٣٦,٦٪) وفي قطاع الزراعة (١٤,٢٪).

ومما سبق يتبين لنا أن قطاع الخدمات قد استحوذ على نسبة عالية من مجمل الاستثمارات المخططة والفعلية في خطط التنمية الأردنية. ومن الملاحظ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ايضا ان الاستثمارات الخاصة المتحققة في هذا القطاع قد فاقت المخطط لها، وبالمقابل نرى ان القطاع الخاص لم يحقق الاستثمارات المخططة في قطاع الصناعة.

٣-٤ دور الاستثمار في احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الأردني:-

يسود انتاج المواد الاولية (الزراعية او التعدينية) هيكل الانتاج والعمالة في سائر البلدان النامية، ويقتصر الانتاج الصناعي في هذه البلدان على تجهيز المواد الاولية أو بعض الصناعات التحويلية الخفيفة كالغزل والنسيج او بعض الصناعات اليدوية والحرفية. ويترتب على هذا التخصص في انتاج المواد الاولية والاعتماد الكبير على القطاع الزراعي الذي يساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي والعمالة، ويقابل ذلك ضعف واضح في القطاع الصناعي في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والعمالة، الاعتماد الكبير لهذه الدول وبشكل متزايد على الدول المتقدمة للحصول على ماتحتاجه من السلع الرأسمالية والاستهلاكية المصنعة، مما يؤدي الى زيادة التبعية وتدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية، وذلك لترابط معدل التبادل التجاري الدولي مع هيكل التجارة الخارجية لاي دولة. حيث تتحكم نوعية الصادرات وتنوعها ومدى التركيز الجغرافي للواردات بمدى استقرار معدل التبادل التجاري الدولي (شرط التجارة الدولية).

ومن هنا فان احداث تغيرات هامة في هيكل الانتاج والعمالة في الدول النامية، والنهوض بالقطاع الصناعي، وزيادة أهميته النسبية من حيث مدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف تعتبر من الأهداف الرئيسية للتخطيط الاقتصادي في هذه الدول، لما له من تأثير على تنويع الصادرات وتخفيض حجم واردات هذه الدول مما يؤدي الى حل كثير من مشاكل موازين المدفوعات وتقليص درجة الاعتماد على الخارج وبالتالي الحد من مشكلة تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالح هذه الدول.

والجدول (٣-٦) يوضح التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن، وتشير الارقام في هذا الجدول الى أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الاولى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٩٧٣-١٩٧٥) قد كانت (١١.٥٧٪)، ثم انخفضت خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) الى (٩٪)، واستمرت هذه النسبة في الانخفاض خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥)، حتى وصلت الى (٧.٨٢)، وخلال الفترة الاخيرة (١٩٨٦-١٩٩٠) ارتفعت بمقدار بسيط (٠.٩٣٪) حيث وصلت الى (٨.٧٥٪).

ويرجع السبب في الانخفاض لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالرغم من الزيادة التي تحققت في قيمة الانتاج الزراعي حيث كانت قيمة الانتاج الزراعي عام ١٩٧٣ تساوي (١٥.٦) مليون دينار وصلت عام ١٩٩٠ الى (١٨٤.٩) مليون دينار كما هو في الجدول رقم (٤) في الملحق الاحصائي الى المعدلات العالية لنمو القطاع الصناعي والخدمات.

جدول رقم (٣-٦)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي بين

القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٠ *

(نسبة مئوية٪)

القطاع	١٩٧٣ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠
الزراعة	١١.٥٧	٩	٧.٨٢	٧.٧٥
الصناعة	٢٠.٠٥	٢٨.٣٣	٢٩.٢٧	٢٨.٣٧
الخدمات	٦٨.٣٨	٦٢.٦٧	٦٢.٩١	٦٢.٨٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تم تقدير هذا الجدول من الجدول رقم (٥) في الملحق الاحصائي.

* أخذت النسب الواردة في هذا الجدول على اساس متوسط النسب لمجموع السنوات في كل فترة.

اما القطاع الصناعي كما يظهر من الارقام الواردة في الجدول رقم (٣-٦)، ان نسبة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي قد ارتفعت باستمرار. حيث كانت (٢٠.٠٥٪) خلال الفترة الاولى ١٩٧٣-١٩٧٥، وشهدت نسبة مساهمة هذا القطاع ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (١٩٧٦- ١٩٨٠)، حيث وصلت الى (٢٨.٣٢٪) ولم تتغير هذه النسبة الا بمقدار بسيط مقداره (٠.٩٥٪) خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥، وخلال الفترة الأخيرة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع بمقدار (٢.١٪)، حيث وصلت الى (٣١.٣٧٪).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرجع السبب في الارتفاع الكبير الذي حدث في نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠، الى التزايد السريع في حجم الانتاج الصناعي وقيمته وتوسع القاعدة الانتاجية وخاصة في الصناعات الاستخراجية. وخلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥)، لم تحقق زيادة في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي تتناسب مع حجم الاستثمار الضخم الذي توجه اليه، ويرجع السبب في ذلك الى الصعوبات التي واجهت بعض الصناعات التي انشئت خلال هذه الفترة مثل البوتاس واسمنت الجنوب، والخشب والزجاج. والتي نجمت عن بعض الظروف الاقتصادية العالمية وعن مشكلات تتعلق بسوء الادارة وعدم كفاءة التشغيل، وتغير ظروف العرض والطلب وارتفاع الانتاج العالمي للمواد الاولية الوسيطة مما أثر على اسعار الصادرات من البوتاس والفوسفات والاسمدة. كما أن الصناعات الأردنية المنتجة للسلع الاستهلاكية قد عانت من مشاكل كبيرة خلال هذه الفترة، حيث عانت ظروف التباطؤ في المنطقة العربية ومن الاسواق المجاورة ومن الركود الاقتصادي في السوق المحلي، مما انعكس على انخفاض الطلب على منتجاتها. وقد زاد هذا الوضع سوءاً، السياسات الاغراقية والمنافسة الحادة من المنتجات المستوردة [١٦].

وبالنسبة لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي، فقد بدأت مرتفعة خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥)، حيث كانت (٦٨.٣٨٪)، ولكنها بدأت بانخفاض خلال الفترات الاخرى من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٩٠، وهذا دليل واضح على وجود تضخم في حجم قطاع الخدمات في الاقتصاد الأردني، حيث ان الاقتصاد الاردني تميز خلال هذه الفترة (١٩٧٦ = ١٩٩٠) بتحقيق نموٍ حقيقي. ويتوقع عادة ان تزيد نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي مع زيادة النمو الاقتصادي، حيث ان تطور وتوسع القطاعات الاقتصادية الاخرى يؤدي عادة الى زيادة الطلب على الخدمات، والتي تتمثل بالخدمات المالية والمصرفية، والمواصلات، والتجارة والصحة والتعليم.

اما بالنسبة لهيكل العمالة فيشير الجدول (٣-٧) الى ان القطاع الزراعي قد استوعب مانسبته (١٦.٨٨٪) من مجموع القوى العاملة بالفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥، وأخذت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي الى أن وصلت الى (٧.٣٩٪) بالفترة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٩٨٦ - ١٩٩٠). كما ان عدد العاملين بالزراعة قد انخفض، فقد كان يقدر عام ١٩٧٠ بـ (٥٨.٨) الف عامل انخفض الى (٤٦) الف عامل عام ١٩٩٠ كما هو في الجدول رقم (٦) في الملحق الاحصائي. ويرجع السبب في هذا الانخفاض في حجم العمالة في القطاع الزراعي الى التغير التكنولوجي الذي حدث في القطاع الزراعي باتجاه طرق انتاج ذات كثافة اعلى في رأس المال وازدياد الهجرة من الريف الى المدينة.

جدول رقم (٣-٧)

التوزيع النسبي للأيدي العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٠ *

(نسبة مئوية٪)

القطاع	١٩٧٣ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠
الزراعة	١٦.٨٨	١٢.٠٥	٩.٨٣	٧.٣٩
الصناعة	١٩.١٥	٢١.٣٨	٢٢.٦٢	٢٢.١٩
الخدمات	٦٣.٩٧	٦٦.٥٧	٦٧.٥٥	٧٠.٤٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : تم احتساب هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (٧) في الملحق الاحصائي

* اخذت النسب الواردة في هذا الجدول على اساس متوسط النسب لمجموع السنوات في كل فترة.

اما قطاع الصناعة فقد استوعب مانسبته (١٩.١٥٪) من قوة العمل بالفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥). وبعد ذلك اخذت نسبة استيعاب هذا القطاع من الايدي العاملة بالتزايد ببطء الى أن وصلت الى (٢٢.١٩٪) بالفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) حيث لم يتجاوز ماكان عليه عام ١٩٧٣ الا في حدود (٣٪) خلال تسعة عشرة عاما. مما يشير الى أن نمو هذا القطاع كان بطيئا جدا من حيث مساهمته في استيعاب قوى العمل، مما يشكل دليلا واضحا على ان هذا القطاع يستخدم التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة والموفرة للعمالة.

وبالنسبة لقطاع الخدمات فقد تزايدت نسبة العاملين في هذا القطاع من (٦٣.٩٧٪) خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥)، الى ان وصلت هذه النسبة الى (٧٠.٤٢٪) من مجموع القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

وللوقوف على الآثار المباشرة التي يتركها الاستثمار الكلي في احداث تغيرات هيكلية في الانتاج والعمالة والتجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني، تم تقدير سبع دوال تربط هذه الدوال الاستثمار الكلي كمتغير مستقل يؤثر على التغيرات الهيكلية في الانتاج والعمالة وشروط التبادل التجاري للأردن مع العالم الخارجي، خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث ظهرت النتائج على النحو التالي:-

$$RGDPA = 11.40 - 0.0063I \quad \text{.....} \quad (1)$$
$$(16.40) \quad (-3.58)$$
$$R^2 = 0.40 , R^{-2} = 0.37 . D.W = 1.81 , F = 12.67$$

$$RGDPI = 20.49 + 0.020\ I \quad \text{.....} \quad (2)$$
$$(14.93) \quad (5.63)$$
$$R^2 = 0.62 , R^{-2} = 0.60 , D.W = 1.81 , F = 31.64$$

$$RGDPS = 68.93 - 0.017I \quad \text{.....} \quad (3)$$
$$(63.22) \quad (-6.02)$$
$$R^2 = 0.87 , R^{-2} = 0.86 , D.W = 1.90 , F = 114.79$$

$$RLA = 16.97 - 0.017\ I \quad \text{.....} \quad (4)$$
$$(26.74) \quad (-10.52)$$
$$R^2 = 0.85 , R^{-2} = 0.84 , D.W = 1.30 , F = 110.76$$

$$RLI = 19.33 + 0.006\ I \quad \text{.....} \quad (5)$$
$$(55.63) \quad (6.57)$$
$$R^2 = 0.69 , R^{-2} = 0.68 , D.W = 1.51 , F = 43.11$$

$$RLS = 63.46 + 0.12I \quad \text{.....} \quad (6)$$
$$(139.45) \quad (10.023)$$
$$R^2 = 0.84, R^{-2} = 0.83 , D.W = 1.96 , F = 100.47$$

$$NT = 98.47 + 0.10\ I \quad \text{.....} \quad (7)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(15.5) (0.63)

$R^2 = 0.12$, $R^{-2} = 0.073$, D.W = 2.0 , F = 2.51

حيث ترمز:

RGDPA: لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

RGDPI: لنسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

RGDPS: لنسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

RLA : لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في توظيف القوى العاملة.

RLI : لنسبة مساهمة القطاع الصناعي في توظيف القوى العاملة.

RLS : لنسبة مساهمة قطاع الخدمات في توظيف القوى العاملة.

NT : شروط التبادل التجاري للأردن مع العالم الخارجي (الرقم القياسي لاسعار الصادرات منسوبا لرقم القياسي لاسعار الواردات، ١٩٨٥ = ١٠٠).

I : الاستثمار الكلي الحقيقي (تكوين راس المال الثابت السنوي الحقيقي).

وقد أظهرت نتائج التقدير الى وجود علاقة سلبية وقوية بين حجم الاستثمار الكلي ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج والتوظيف، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t)، والذي يشير الى معنوية معامل الاستثمار الكلي مع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج الدالة (١)، ونسبة مساهمته في استيعاب القوى العاملة الدالة (٤)، عند مستوى المعنوية 5%.

كما تشير النتائج ايضا الى وجود علاقة ايجابية وقوية بين حجم الاستثمار الكلي ومساهمة القطاع الصناعي في كل من الانتاج (الدالة (٢))، والعمالة (الدالة(٥)). ويظهر ذلك من خلال اختبار (t)، حيث يشير الى معنوية معامل الاستثمار الكلي عند مستوى 5%.

كذلك يتبين من نتائج التقدير السابقة ان هناك علاقة عكسية وقوية بين الاستثمار الكلي ونسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي (الدالة(٣))، وعلاقة طردية قوية مع نسبة مساهمة هذا القطاع في استيعاب القوى العاملة (الدالة(٦)). وانخفاض نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الانتاج مع زيادة حجم الاستثمار الكلي، بالرغم من ان نسبة عالية من حجم الاستثمار الكلي السنوي المتحقق في الاقتصاد الاردني يذهب الى قطاع الخدمات، حيث حصل هذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القطاع على ما نسبته (٩٢.٢٪) من اجمالي الاستثمارات المتحققة خلال عام ١٩٩٠[١٧] وهذا يشكل دليلا واضحا على تضخم هذا القطاع وانخفاض انتاجيته بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ومن النتائج المهمة ايضاً ان معامل الاستثمار الكلي المقدر مع شروط التبادل التجاري (معدل التبادل الدولي) للاردن مع العالم الخارجي كما يظهر في الدالة المقدرة (٧) كان ايجابياً، الا انه ليس ذا دلالة احصائية في تفسير تغير شروط التبادل التجاري. ويظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة (t). ويرجع الضعف في العلاقة السابقة الى انه وبالرغم من الزيادة في حجم الاستثمار الكلي الا انها لم تحدث تغيرات في هيكل التجارة الخارجية. حيث ما زالت هناك اختلالات كبيرة في توزيع الاستثمارات بين المشاريع التي تهدف الى انتاج السلع التصديرية. فقد تم التركيز بشكل كبير على الاستثمار في عدد محدود من المشاريع التي تنتج السلع الأولية (الفوسفات، البوتاس، الاسمنت) والتي تتسم اسواقها الخارجية بالمنافسة الكبيرة، والتذبذب الشديد لاسعارها العالمية، ولم يتم الاهتمام باقامة عدد اكبر من المشاريع المتنوعة التي تنتج سلع تصديرية متعددة (تنويع الصادرات)، لتقوم بالتقليل من التقلب والتذبذب في شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي، نتيجة لتقلبات الاسعار العالمية الشديدة للسلع الأولية. كما ان الاستثمار لم يستطع احداث تغيرات في هيكل واردات الاردن من الخارج، ان بقيت مستوردات الاردن من الوقود المعدني (البترول) والالات ومعدات النقل تشكل نسبة عالية من مجمل مستوردات الاردن من الخارج. مما يجعل شروط التبادل التجاري للاردن مع العالم اكثر تأثراً بالاسعار العالمية لهاتين السلعتين وخصوصاً البترول، والتي تتميز اسعاره بالتذبذب الشديد من حين لآخر.

٣- ٥ محددات الانفاق الاستثماري الخاص والعام في الاردن:

لقد قمنا في الفصل الثاني في هذه الدراسة بتصميم منظومة قياسية آنية تهدف الى تبيان العوامل المحددة للانفاق الاستثماري الخاص والعام في الاردن. وقد تكون النموذج المذكور من (٢٢) معادلة، (١٦) منها تعريفية والمعادلات الست الباقية سلوكية[١٨].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبما أن النموذج القياسي المقترح يتميز بصفة آنية، وحيث أن النماذج ذات الطبيعة الآنية لايمكن تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) فسوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS) لتميز هذه الطريقة عن الاولى بأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر وجود متغيرات خارجية (exogenous variables) واخرى محددة مسبقا (predetermined)، اضافة الى انها تقلل من التحيز الآني وتعطي نتائج أكثر دقة.

وبعد تقدير معلمات المنظومة آنيا (Simultaneously) باستخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل آنفة الذكر، خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، ظهرت النتائج على النحو التالي:-

$$C = -67.237 + 0.71\ Yd + 0.281\ C_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$
$$(-1.149) \quad (3.826) \quad (9.563)$$

$$IP = 143.47 - 0.532R + 0.143Y + 0.490\ Ig - 0.461G + 0.423RM \ldots\ldots \quad (2)$$
$$(-1.1714) \quad (-0.493) \quad (2.336) \quad (1.928) \quad (--4.362) \quad (1.829)$$

$$Ig = -134.4 + 2986\ POP + 0.163Y + -0.27\ IPD - 0.326\ EPD +$$
$$(-2.143) \quad (1.887) \quad (4.252) \quad (-1.346) \quad (--2.235)$$

$$0.224\ EA + 0.367\ GS + 0.0148\ Ig_{t-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$
$$(2.186) \quad (2.573) \quad (0.084)$$

$$X = 840.78 - 229.51EX \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$
$$(7.125) \quad (-5.678)$$

$$M = -134.1 + 0.523Y + 12.705\ EX \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$
$$(-0.492) \quad (9.739) \quad (0.165)$$

$$MD = -592.42 + 0.233\ Y - 2.34\ R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (6)$$
$$(-3.709) \quad (5.329) \quad (-0.604)$$

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٣-٥-١ محددات الانفاق الاستثماري الخاص:-

ويتبين من التحليل القياسي لدالة الانفاق الاستثماري الخاص المقدرة في النموذج، (معادلة رقم (٢))، ان حجم الانفاق الاستثماري الخاص في الأردن (IP) يرتبط بعلاقة ايجابية مع حجم الناتج القومي الاجمالي (Y) ويظهر ذلك من خلال اختبار (t)، والذي يشير الى معنوية معامل الناتج القومي الاجمالي عند مستوى معنوية (٢.٥٪). كما تشير النتائج ايضا الى وجود علاقة ايجابية وقوية بين حجم النفقات الرأسمالية الحكومية (Ig) والانفاق الاستثماري الخاص، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير الى معنوية معامل النفقات الاستثمارية (الرأسمالية) الحكومية عند مستوى معنوية (١٠٪)، وتشير نتائج التقدير ايضا الى وجود علاقة عكسية وقوية بين النفقات الحكومية الجارية (G) وحجم الانفاق الاستثماري الخاص، ويظهر ذلك من خلال الاشارة السالبة التي تسبق معامل النفقات الحكومية الجارية، كما يدل اختبار (t) الى معنوية معامل النفقات الحكومية الجارية عند مستوى المعنوية (٥٪). كذلك يتبين من دالة الانفاق الاستثماري الخاص المقدرة ان حجم الانفاق الاستثماري الخاص يرتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج (RM)، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير الى معنوية معامل تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج عند مستوى المعنوية (٢.٥٪). أما معامل سعر الفائدة (R) المقدر فقد كان سالباً الا انه ليس ذا دلالة احصائية في تفسير الاستثمار الخاص [١٨]، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t)، حيث ان قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية على مستوى المعنوية (٢٥٪). ويعود السبب في ضعف معامل سعر الفائدة في تفسير دالة الانفاق الاستثماري الخاص الى اتسام اسعار الفائدة في الأردن بالثبات النسبي خلال فترة الدراسة كما هو ظاهر في جدول رقم (١٠) في الملحق الاحصائي.

وترجع العلاقة الايجابية بين النفقات الرأسمالية الحكومية وحجم الاستثمارات الخاصة في الأردن الى طبيعة النفقات الحكومية الاستثمارية والتي غلب عليها طابع الاستثمار في قطاع الخدمات والبنى التحتية كما رأينا ذلك سابقا عند دراسة الاهمية النسبية لكل من الاستثمارات العامة والخاصة. هذا من

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جهة، ومن جهة أخرى فان هذه العلاقة الايجابية والقوية ترجع الى طريقة تمويل النفقات الاستثمارية الحكومية، والتي تمول من المصادر الخارجية (المساعدات) الامر الذي يغني الحكومة عن استخدام الموارد المتاحة للقطاع الخاص والمخصصة للاستثمار.

واما العلاقة السلبية بين النفقات الجارية الحكومية والانفاق الاستثماري الخاص يمكن ارجاعها الى الارتفاع الحاد في النفقات الجارية الحكومية في الأردن، حيث شكلت هذه النفقات عام ١٩٩٠ مانسبته (١٢ , ٧٥) من مجمل النفقات العامة للحكومة كما هو في الجدول رقم (٣) في الملحق الاحصائي. وفي ضوء هذا الارتفاع الحاد في النفقات الجارية -وخاصة ان الجزء الاكبر منها يتم تمويله عادة من الموارد المحلية - لابد وان ينعكس سلبيا على المدخرات الخاصة، وذلك لان استخدام الحكومة لجزء هام من الموارد المتاحة للقطاع الخاص في تمويل النفقات الجارية وفي ضوء فشل السياسة الضريبية في الحد من الاستهلاك الخاص في الأردن يعطي مؤشرا على أن الانفاق الحكومي الجاري قد كان على حساب المدخرات الخاصة (١٩).

ومن النتائج المهمة التي توصلنا اليها ان تحويلات العاملين بالخارج قد لعبت دورا بارزا في التطورات التي حدثت علي حجم الاستثمار الخاص خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)، ويستدل على ذلك الدور كما بينا سابقا من خلال معنوية معامل تحويلات العاملين بالخارج في دالة الاستثمار الخاص المقدرة. وعلى الرغم من هذا الدور الا ان هناك عدة ملاحظات يجب اخذها بعين الاعتبار عند تقدير الأثر الحقيقي لها على الاقتصاد الأردني.

لقد كان لهذه التحويلات آثار سلبية على المدخرات المحلية في الأردن وذلك من خلال الدور الذي لعبته في زيادة وتشويه نمط الاستهلاك في الأردن، حيث كان لتحويلات الاردنين العاملين بالخارج دوراً بارزاً في تنامي معدلات النمو في الاستهلاك، ومايؤكد ذلك ماأظهرته احدى الدراسات والتي بينت ان معامل االتحديد (R^2) بين تحويلات العاملين بالخارج والزيادة في حجم الاستهلاك الخاص خلال الفترة (١٩٧٢ - ١٩٧٩) قد بلغ (٩٩ , ٠)، وهذا يعني ان تحويلات العاملين بالخارج تفسر لنا (٩٩٪) من التغيرات التي حدثت في حجم الاستهلاك الخاص (٢٠).

وكذلك كان لهذه التحويلات دوراً بارزاً في تشويه النمط الاستهلاكي في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأردن وذلك من خلال نقل الانماط الاستهلاكية السائدة في الدول التي يعملون بها، وخصوصا الانماط الاستهلاكية في دول الخليج. وهذه الانماط الاستهلاكية الجديدة المشوهة والتي كان للأردنيين العاملين بالخارج الدور الاكبر في نقلها تمثلت بتزايد الطلب على مختلف انواع السلع الكمالية والتفاخرية المستوردة من الخارج نظرا لقصور الفعليات الاقتصادية عن مواجهة الطلب المحلي المتزايد مما أدى الى تفاقم العجز في الميزان التجاري.

كما انه يؤخذ على تحويلات العاملين بالخارج ان الجزء الأكبر من استثماراتها يتجه نحو الاستثمارات العقارية وبناء المساكن، وما يؤكد ذلك دراسة اجريت، حيث بنيت هذه الدراسة أن معامل التحديد (R^2) بين تحويلات العاملين بالخارج وعدد معاملات بيع وشراء العقارات كان خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٧٩) يساوي (٠.٩٦) [٢١]. ويعود ذلك الى عدة أسباب منها أن نسبة المخاطرة منخفضة في هذا النوع من الاستثمار ولايحتاج الى مهارة فنية وادارية معينة كما انه لايحتاج لبقاء المستثمر داخل البلد.

كذلك فان هناك آثارا سلبية لهجرة الايدي العاملة والتي تمثلت في نقص الايدي العاملة المدربة مما أثر عكسيا على الانتاج باحداث اضطرابات في تكاليف الانتاج نتيجة ارتفاع الاجور. كذلك فان الهجرة الى الخارج تزايدت لدرجة اصبح الاردن من الدول المستوردة للعمالة الاجنبية وماصاحب ذلك من خروج معاكس للعملات الاجنبية من الداخل.

لذلك فانه يجب على الدولة ان تزيد من الآثار الايجابية لهذه التحويلات على الاقتصاد الأردني. والتقليل من الآثار السلبية لها عن طريق منع بعض الكفاءات من الهجرة، والحد من الاستهلاك غير الضروري، وتوجيه هذه التحويلات نحو الاستثمار في القطاعات الانتاجية ذات الأثر الفعال والمباشر في احداث التنمية الاقتصادية.

أما التفسير الاقتصادي لدالة الانفاق الاستثماري الخاص المقدرة في النموذج فيعني ان زيادة الناتج القومي بمقدار دينار واحد فان حجم الانفاق الاستثماري الخاص سوف يزداد بـ (١٤٣ . ٠) من الدينار. في حين ان زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية بمقدار دينار واحد فان حجم الانفاق الاستثماري الخاص

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سوف يزداد بمقدار (٠,٠٤٩) من الدينار. اما زيادة النفقات الحكومية الجارية بمقدار دينار واحد سوف يؤدي الى تخفيض حجم الانفاق الاستثماري الخاص بمقدار (٠,٤٦١) من الدينار. وهذا يعني ان حجم الاستثمارات الخاصة سوف تزداد بمقدار (٠,٠٠٣) من الدينار اذا زادت كل من النفقات الجارية والرأسمالية بمعدل دينار واحد لكل منها. ومن هنا فان خفض النفقات الحكومية الجارية وخاصة غير المنتجة منها مع الحفاظ على نفس المستوى من الانفاق الاستثماري (الرأسمالي) الحكومي سوف يؤدي ليس فقط الى زيادة مباشرة في حجم الاستثمارات الخاصة بل سوف يؤدي الى تخفيض عجز الموازنة العامة في الأردن وبالتالي تخفيض الاعتماد على المصادر الخارجية لتغطية هذا العجز. ومن تحليل دالة الاستثمار الخاص المقدرة ايضا يتضح ان زيادة تحويلات الاردنيين العاملين بالخارج بمعدل دينار واحد سوف يترتب عليه زيادة مباشرة في حجم الانفاق الاستثماري الخاص بمقدار (٠,٤٢٣) من الدنيار.

وبالاضافة الى العوامل المباشرة التي تؤثر على حجم الانفاق الاستثماري الخاص كما بينا ذلك سابقا من خلال تحليل دالة الانفاق الاستثماري الخاص المقدرة في النموذج، فان هناك عوامل أخرى والتي سنحاول دراستها هنا، تؤثر على الاستثمار الخاص ولكن بطريقة غير مباشرة وهذه العوامل هي، الانفاق الحكومي الجاري، عرض النقد، حصيلة الضرائب وسعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية (الدولار) [٢٢].

ويمكن ايجاد الآثار الكمية غير المباشرة التي تتركها النفقات الجارية على حجم الانفاق الاستثماري الخاص من خلال المعادلة التي تم اشتقاقها في الفصل الثاني والتي كانت على النحو التالي:-

$$\frac{\Delta IP}{\Delta G} = a_2 \left(\frac{a_4 + I}{h}\right)$$

ولقد أظهر تقدير النموذج آنيا ان $a_2 = 0.143$ ، كما اوجد من حساب مضاعف الانفاق الحكومي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{a_4 + I}{h} = 1.04$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبتعويض هذه القيم نحصل على الآثار الكمية غير المباشرة للنفقات الحكومية الجارية على حجم الانفاق الاستثماري الخاص كما يلي:-

$$\frac{\Delta IP}{\Delta G} = 0.149$$

وهذه النتيجة تعني ان زيادة النفقات الحكومية الاستهلاكية (الجارية) بمعدل دينار واحد تؤدي من خلال أثر هذه النفقات على الناتج القومي الاجمالي عبر مضاعف الانفاق الحكومي، الى زيادة حجم الانفاق الاستثماري الخاص بمعدل (١٤٨ . .) من الدينار. ومن الملاحظ ان هذا الأثر منخفض، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض معامل الانحدار مابين الاستثمار الخاص والناتج القومي الاجمالي (a_2) من ناحية وانخفاض قيمة مضاعف الانفاق الحكومي من ناحية اخرى. وهذه القيمة لمضاعف الانفاق الحكومي في الأردن تعتبر بالواقع متدنية بالمقارنة مع المفهوم النظري لفكرة المضاعف ويعود السبب في ذلك الى ضعف الهيكل الانتاجي في الأردن حيث ان معظم الزيادة في الاستهلاك يتم اشباعها عن طريق الاستيراد كما هو مبين في المعادلة المقدرة رقم (٥) في النموذج، حيث وجد ان الميل الحدي للاستيراد في الأردن يساوي (٥٢٣ . .). كما ان الأثر المباشر الانكماشي للنفقات الحكومية الجارية على حجم الانفاق الاستثماري الخاص والذي يشير اليه معامل الانفاق الحكومي الجاري (a_4) في دالة الانفاق الاستثماري الخاص، له أثر كبير في تخفيض قيمة مضاعف الانفاق الحكومي. ويمكن تفسير انخفاض قيمة هذا المضاعف ايضا بوجود تسربات من الدخل القومي على شكل اكتناز وتسديد اقساط وفوائد الديون المستحقة على الأردن.

وعن الآثار الكمية غير المباشرة التي يتركها التغير في عرض النقد على حجم الانفاق الاستثماري الخاص فيمكن ايجادها من خلال:-

$$\frac{\Delta IP}{\Delta Ms} = a_2 \left(\frac{a_1 / f_2}{h}\right)$$

وقد ظهر تقدير النموذج انيا كما تبين لنا سابقا ان $a_2 = 0.143$ كما وجد من حساب مضاعف عرض النقد أن:-

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Ms} = \frac{a_1 / f_2}{h} = 0.406$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبتعويض هذه القيم نحصل على الآثار الكمية التي يتركها التغير في عرض النقد على حجم الانفاق الاستثماري الخاص كما يلي:-

$$\frac{\Delta IP}{\Delta Ms} = 0.058$$

وهذه النتيجة تعني ان زيادة عرض النقد بمعدل دينار واحد يؤدي من خلال أثر عرض النقد على الناتج القومي الاجمالي عبر مضاعف عرض النقد الى زيادة حجم الانفاق الاستثماري الخاص بمعدل (٠,٠٥٨) من الدينار. ومن المهم الاشارة هنا الى ان هذا الاثر منخفض جدا، ويمكن ارجاع السبب في ذلك الى انخفاض مضاعف عرض النقد. ويعود السبب في انخفاض مضاعف عرض النقد في الأردن الى ضعف معالم سعر الفائدة في تفسير دالة الاستثمار الخاص والطلب على النقود (a_1 , f_2)، حيث ان سعر الفائدة في الأردن يتسم بالثبات النسبي ولايتأثر بالتغيرات التي تحدث في مستوى عرض النقد هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يعود هذا الانخفاض في قيمة مضاعف عرض النقد الى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، حيث يعاني الأردن من عدم مرونة جهازه الانتاجي لذلك فان اي زيادة في حجم الاستهلاك سواء كانت ناتجة عن زيادة السيولة النقدية او ناتجة عن أي عوامل أخرى، يتم اشباع معظمها عن طريق الاستيراد. ومن ناحية ثالثة، ان أهم مايميز البنوك التجارية في الأردن انها تتمتع بسيولة نقدية عالية، اذ تشير النشرات الاحصائية للبنك المركزي الى احتفاظ البنوك التجارية في الأردن باحتياجات تزيد كثيرا عما يلزمها بها البنك المركزي. من هنا فان قيام البنك المركزي الأردني باستخدام وسائله الكمية والنوعية لتأثير على مقدار ماتقدمه من تسهيلات ائتمانية لعملائها لايترتب عليه أي تجاوب من قبل البنوك التجارية وبالتالي التأثير على الاستثمار والطلب على النقود. وبالاضافة الى ذلك، ان النسبة الكبرى من هذه التسهيلات تتوجه نحو القطاع الحكومي والقطاعات الاقتصادية التي لاتساهم بزيادة الانتاج بشكل مباشر (قطاع التجارة).

اما عن الآثار الكمية التي يتركها التغير في حصيلة الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) على حجم الانفاق الاستثماري الخاص فيمكن ايجادها من خلال المعادلة التالية:-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$\frac{\Delta IP}{\Delta T} = -a_2 \left(\frac{c_1}{h}\right)$$

ومن تقدير النموذج يتبين ان $a_2 = 0.143$، كما وجد من حساب مضاعف الضرائب أن:-

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{c_1}{h} = -1.23$$

وبتعويض هذه القيم نحصل على مقدار أثر التغير في حصيلة الضرائب على حجم الانفاق الاستثماري الخاص كما يلي:- $\frac{\Delta IP}{\Delta T} = -0.176$

وهذه النتيجة تشير الى أن زيادة حصيلة الضرائب بمقدار دينار واحد يؤدي من خلال أثر هذه الضرائب على الناتج القومي عبر مضاعف الضرائب الى تخفيض حجم الانفاق الاستثماري الخاص بمعدل (٠,١٧٦) من الدينار.

ومن الملاحظ هنا ان للضرائب تأثيرا كبيرا على حجم الانفاق الاستثماري الخاص وذلك لارتفاع قيمة مضاعف الضرائب، ويرجع السبب في هذه القيمة الكبيرة لمضاعف الضرائب الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الأردن (c_1)، كما هو مبين في دالة الاستهلاك المقدرة في النموذج معادلة رقم (١)، حيث تبين هذه الدالة ان الميل الحدي للاستهلاك في الأردن يساوي (٠,٩٩).

واخيرا وفيما يتعلق بالآثار الكمية التي يتركها التغير في سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الاجنبية (الدولار)، فيمكن ايجادها من خلال المعادلة التالية:-

$$\frac{\Delta IP}{\Delta EX} = a_2 \left(\frac{x_1 - m_1}{h}\right)$$

ومن تقدير النموذج يتبين ان $a_2=0.143$ ، كما وجد من حساب مضاعف سعر الصرف أن:-

$$\frac{\Delta Y}{\Delta EX} = \left(\frac{x_1 - m_1}{h}\right) = -432.5$$

وبتعويض هذه القيم نحصل على قيمة التغير في حجم الانفاق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستثماري الخاص الناتج عن التغير في سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار، كما يلي:-

$$\frac{\Delta IP}{\Delta EX} = -61.85$$

وهذه النتيجة تشير الى ان تخفيض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار بمقدار وحدة واحدة يؤدي من خلال أثر سعر الصرف على الناتج القومي الاجمالي عبر مضاعف سعر الصرف الى زيادة حجم الانفاق الاستثماري الخاص بمقدار (٦١,٨٥) مليون دينار. وبالاعتماد على هذه النتيجة يمكننا القول بان لسعر الصرف تأثيرا كبيرا على حجم الانفاق الاستثماري الخاص في الأردن وهذا ناتج عن ارتفاع قيمة مضاعف سعر الصرف ($\frac{\Delta Y}{\Delta EX}$) ، وارتفاع قيمة هذا المضاعف

ناتجة، وعلى الرغم من انخفاض قيمة معامل سعر الصرف في دالة الاستيراد (M_1) معادلة رقم (٥)، عن ارتفاع معامل سعر الصرف في دالة الصادرات (X_1) معادلة رقم (٤).

حيث تشير دالة الصادرات المقدرة في النموذج، معادلة رقم (٤) الى وجود علاقة سلبية وقوية بين سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار وحجم صادرات الأردن الى الخارج، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t)، حيث يشير الى معنوية معامل سعر الصرف المقدر في هذه المعادلة عند مستوى المعنوية (١,٥٪)، فتخفيض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة الصادرات بمقدار (٢٢٩,٥١) مليون دينار.

اما دالة الاستيراد المقدرة في النموذج، معادلة رقم (٥)، فتشير الى وجود علاقة ايجابية ضعيفة بينها سعر صرف الدينار مقابل الدولار وقيمة المستوردات، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) حيث ان قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية لمعامل سعر الصرف، على مستوى معنوية (٢٥٪). وترجع هذه العلاقة الى هيكل مستوردات الأردن من الخارج، كما بينا ذلك في موضع سابق من هذا الفصل، حيث ان النسبة الكبرى من مستوردات الأردن هي موارد أولية غير متوفرة محليا وسلع رأسمالية (آلات ومعدات) اللازمة للانتاج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-٥-٢ محددات الانفاق الاستثماري العام:-

يتبين من تحليل دالة الانفاق الاستثماري العام المقدرة في النموذج، (معادلة رقم (٣))، أن حجم الانفاق الاستثماري العام (Ig) يرتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع معدل النمو السنوي في حجم السكان (POP)، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t)، لمعامل النمو السكاني مع حجم الانفاق الاستثماري العام على مستوى معنوية ٥٪. فزيادة حجم السكان بمعدل ١٪، يؤدي الى زيادة حجم الانفاق الاستثماري العام بمقدار (٢٩,٨٦) مليون دينار.

كما تشير النتائج ايضا الى وجود علاقة ايجابية بين الناتج القومي الاجمالي (Y) وحجم الانفاق الاستثماري العام، كما يشير الى ذلك اختبار (t) على مستوى المعنوية ٥٪ حيث ان زيادة الناتج القومي الاجمالي بمعدل دينار واحد يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار (٠,١٦٣) من الدينار.

وتشير النتائج الاحصائية لدالة الاستثمار العام المقدرة ايضا لوجود علاقة ايجابية وقوية بين الانفاق الاستثماري العام وحجم المدخرات الحكومية (Gs)، كما يشير الى ذلك اختبار (t) لمعامل المدخرات الحكومية المقدر على مستوى المعنوية ٥٪. فزيادة حجم الادخار الحكومي بمقدار دينار واحد يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري العام بمقدار (٠,٣٦٧) من الدينار.

وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية (EA) فتشير النتائج الى وجود علاقة قوية وايجابية بينها وبين الانفاق الاستثماري العام. ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) لمعامل المساعدات الخارجية المقدر في دالة الانفاق الاستثماري العام عند مستوى معنوية (٥٪) حيث ان زيادة المساعدات الخارجية المقدمة للأردن بمقدار دينار واحد يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري العام بمقدار (٠,٢٢٤) من الدينار.

وتتكون المساعدات الخارجية في معظمها من المنح والهبات التي لاتترتب على الدولة اي التزامات مالية سواء من حيث السداد أو من حيث الفائدة. وقد شكلت المساعدات الخارجية نسبة عالية من اجمالي الايرادات العامة للحكومة المركزية، فقد بلغت قيمة هذه المساعدات عام ١٩٧٥ نحو (٥٠,٤) من اجمالي الايرادات العامة للحكومة وانخفضت عام ١٩٨٩ الى (٣٠,٦٪)، وفي عام ١٩٩٠ ونظرا لتوقف المساعدات المقدمة من دول الخليج وبعض الدول العربية نتيجة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

موقف الأردن السياسي من ازمة الخليج انخفضت هذه المساعدات بشكل كبير فقد شكلت هذه المساعدات في هذا العام مانسبته (١٧,٣٪) من اجمالي الايرادات الكلية للحكومة[٢٣].

ومن التجارب الماضية للأردن يتبين مدى تقلب المساعدات وصعوبة التنبؤ بها وتعرضها للتوقف المفاجيء لاسباب غير اقتصادية وخصوصا تلك المساعدات المقدمة من الدول الغربية، حيث ان هذه الدول لاتقوم بتقديم هذه المساعدات دون مقابل بل في الحقيقة تحصل على هذا المقابل ذلك ان استمرار اتجاهات الأردن السياسية التقليدية هي امور حيوية بالنسبة للدول الغربية، ومما يرسخ هذا الرأي مايظهر من تذبذب في مساعدات هذه الدول تبعا لما يتخذه الأردن من مواقف سياسية.

ومن هنا فلا بد من التحذير من الاخطار السياسية والاقتصادية التي تترتب على الاستمرار في الاعتماد على هذه المساعدات، بل يجب على الحكومة الأردنية ان تحد منها وأن تعمل على الاستغناء عنها تدريجيا وذلك عن طريق الاستفادة من هذه المساعدات لتمويل المشاريع الانتاجية التي تزيد الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني مما يقربه الى مرحلة التمويل الذاتي وبالتالي الاستغناء عن هذه المساعدات.

ومن النتائج المهمة التي توصل اليها من تقدير دالة الانفاق الاستثماري العام في النموذج أن معامل القروض الخارجية المقدر كان سلبيا وذا دلالة احصائية في تفسير الاستثمار العام، على مستوى المعنوية (١٠٪) حيث ان قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية اعلى مستوى معنوية (١٠٪). وهذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات التي اجريت حول أثر رأس المال الاجنبي (المساعدات والقروض) على المتغيرات الاقتصادية في الأردن، حيث بنيت هذه الدراسات الى وجود آثار سلبية للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي والمدخرات المحلية والقومية في حين كان للمساعدات آثارا ايجابية على هذه المتغيرات [٢٤]. وهذه النتائج تشير الى أن القروض الخارجية لم تستخدم لاغراض انتاجية تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الأردني، وزيادة مقدرته على تحمل أعباءها، بل انها وجهت في الغالب نحو الانفاق الحكومي الجاري.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومن الأمور المهمة التي يجب ان تسترعي الانتباه اليها والوقوف عندها كثيرا تزايد اعتماد الدولة على القروض الخارجية، حيث اصبحت تشكل مانسبته (١٧,٩٪) من اجمالي الايرادات العامة للحكومة عام ١٩٩٠ في حين كانت تشكل عام ١٩٧٠ مانسبته (٣,٦٪). وقد انعكس هذا الوضع علي حجم المديونية الخارجية وحجم خدمتها، حيث وصلت حجم المديونية عام ١٩٩٠ الى (٦٠٥٢,٥) مليون دينار اردني، كما ارتفع تبعا لذلك خدمة هذه المديونية (فوائد + أقساط) حيث وصل عام ١٩٩٠ الى (٢١٦,٩٣٣) مليون دينار. وقد نتج عن ارتفاع حجم المديونية الخارجية للأردن باستمرار الى ارتفاع نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي حيث وصلت عام ١٩٩٠ الى (٢٣٥,٧٪). كما ارتفاع في نفس الوقت معدل خدمة الدين الخارجي مقاسا بنسبة تسديدات القروض الخارجية الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات حيث وصلت عام ١٩٩٠ الى (٣٥,٤٣٪) [٢٥].

بيد أنه لابد وحتى تكتمل الصورة في هذه المسألة من الاشارة الى ان حقيقة عبء الدين الخارجي قد تكون أكبر بكثير مما سبق ذكره لما يعزى للاحصاءات في الأردن من عيوب لعدم الدقة والمبالغة والتهويل.

اما بخصوص الاقتراض الداخلي فتشير نتائج التقدير الى أن معامل الاقتراض الداخلي كان سلبياً وذا دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (٥٪) مما يدل على أن حصيلة هذه القروض قد تم توجيهها نحو الانفاق الحكومي الجاري ولم توجه لاغراض انتاجية.

وقد اتجهت الحكومة في الآونة الأخيرة الى زيادة الاعتماد على القروض الداخلية لتسديد العجز في الموازنة العامة ويظهر ذلك من خلال تطور حجم المديونية الداخلية في الأردن، حيث لم يتجاوز حجم الرصيد القائم للدين العام الداخلي (٦٥,٣٧) مليون دينار عام ١٩٧٥، أي بنسبة (١١,٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي، ووصل عام ١٩٩٠ الى (١٠٥٦,٧) مليون دينار اي بنسبة (٤٠,٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي. وقد ارتفع تبعا لذلك خدمة هذه المديونية (فوائد + جوائز)، فقد ارتفعت من (١٢,٦٦) مليون دينار عام ١٩٧٥ أي بنسبة (٤,٥٪) من الايرادات الضريبية الى (٣٤,٦) مليون دينار عام ١٩٩٠ أي بنسبة (٩٪) من الايرادات الضريبية [٢٦].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ورغم أن هذه النسب المذكورة سابقا، لاتشكل في حد ذاتها حتى الآن، ثقلا خطيرا على الاقتصاد، الا انه مع ذلك يجدر التنبه مبكرا الى ما قد يحمله هذا الاستمرار في الاعتماد المتزايد على الاقتراض كوسيلة للايرادات العامة من اخطار ومشاكل، وذلك لعدة اسباب، منها ان اتجاه الدولة المتزايد نحو الاقتراض الداخلي قد يؤدي الى اهمال الدولة لمسألة بالغة الأهمية وهي الاصلاح الضريبي فيها وتدعيم جهازها الاداري والفني بحيث تركن الى الاقتراض الداخلي كبديل، وليس كمكمّل للسياسة الضريبية في زيادة ايراداتها العامة.

كما أن مما يخشى عقباه أن يؤدي الاستمرار في هذه السياسة الى تفاقم التضخم الاقتصادي، وخاصة وأن نسبة كبيرة من رصيد الدين الداخلي غير المسدد يجيء من البنك المركزي والبنوك التجارية، حيث بلغت نسبة ما ساهم به البنك المركزي والبنوك التجارية عام ١٩٩٠ حوالي (٩١٪) من اجمالي الرصيد غير المسدد للدين العام الداخلي بما في ذلك السلف من البنك المركزي، والبالغة حوالي (٥٧٢,٧٩) مليون دينار [٢٧]. ولاشك ان ذلك يؤدي الى زيادة السيولة النقدية بدلا من امتصاصها مما يعني بالتالي ضغوطاً تضخمية.

٣-٦ هيكل وتطور حجم المدخرات الأردنية:-

ان عملية التنمية الاقتصادية لايمكن ان تتحقق اذا لم يضمن لها التمويل اللازم لبرامج الاستثمارات التي تتضمنها، ويعتبر التوجه نحو الاعتماد على المصادر المحلية والذاتية في تمويل الخطط التنموية من اجل تحقيق التنمية المستقلة الذاتية، من أفضل الوسائل التمويلية اذ انها تعمل على التخلص من التبعية للدول المتقدمة وتعطي للدولة حرية اتخاذ وتنفيذ القرارات، كما انها تعبر عن مدى وعي المواطنين وتصميمهم على تحقيق التنمية المنشودة. كما انها تساعد في التخفيض والحد من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية، والمتمثلة بالحد من الانفاق الاستهلاكي البذخي والتفاخري مما يؤدي الى التخلص من العوامل التي تعمل علي تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني.

والأردن كغيره من الدول النامية، عانى ومازال يعاني من عيوب هيكلية وتنظيمية واجتماعية عميقة، أضعفت قدراته الادخارية ونمت فيه روح الاستهلاك. وبالرغم مما بذلته وتبذله بعض المؤسسات الحكومية من محاولات لحفز وحشد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المدخرات الأردنية، وفي مقدمتها جهود البنك المركزي والتي تتجلى في اصدار سندات بشروط مغرية سواء من حيث الفائدة والجوائز او من حيث الاعفاء الضريبي، وفي استحداث "حساب غير المقيمين بالعملات الاجنبية" لجذب مدخرات العاملين بالخارج، الا ان هذه الجهود مازالت مبعثرة لاتتناسب وحجم الطاقة الادخارية التي لاتزال تنتظر المزيد من الجهود المركزه والمبنية على سياسة عامة يكون جوهرها وهدفها التوجه نحو زيادة الاعتماد على الموارد المحلية لتحقيق التنمية المستقلة.

٣-٦-١ المدخرات المحلية:-

ويعرف الادخار المحلي بانه الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق والانفاق الاستهلاكي الكلي (الخاص والعام). ويبين الجدول رقم (٣-١١)، ان المدخرات المحلية بالاضافة الى انها متقلبة كانت سالبة خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) وتشكل القيم السالبة للمدخرات المحلية دليلا واضحا على أن قيمة الانفاق الاستهلاكي الكلي أكبر من قيمة الناتج المحلي الاجمالي في جميع سنوات الدراسة، وأن هذه الادخارات تتذبذب ارتفاعا وانخفاضا بالقيم السالبة تبعا لاختلاف معدلات النمو في كل منهما، ففي الاعوام التي تزيد فيها معدلات النمو في الاستهلاك الكلي عن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، فان المدخرات المحلية تتزايد بالقيم السالبة. اما في الاعوام التي تقل فيها معدلات النمو في الاستهلاك الكلي عن مثيلاتها في الناتج المحلي الاجمالي، فان المدخرات المحلية تنخفض بالقيم السالبة.

ومن الملاحظات المهمة والتي يجدر الاشارة اليها هنا، والتي تعطي مؤشرا واضحا على وجود خلل هيكلي عميق في الاقتصاد الأردني، أن نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي كانت أكبرمن ١٠٠٪ في جميع سنوات الدراسة، وبلغ متوسطهاخلال فترة الدراسة حوالي (١١٦.٥٪)، وهذا يعني ان المملكة تعيش بمستوى يفوق مايمكن ان يوفره دخلها بأكثر من السدس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣ -١١)

تطور الادخار المحلي في الأردن خلال الفترة

(١٩٧٠ - ١٩٩٠)

بملايين الدنانير

السنة	الاستهلاك الكلي	الناتج المحلي الاجمالي	الادخار المحلي	معدل النمو السنوي في الاستهلاك الكلي٪	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي٪	نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي ٪
١٩٧٠	٢١١.٥	١٧٤.٤	-٣٧.١	-	-	١٢١.٣
١٩٧١	٢٢٢.١	١٨٦.٢	-٣٥.٩	٥.٠	٦.٨	١١٩.٣
١٩٧٢	٢٤٥.٧	٢٠٧.٢	-٣٨.٥	١١.٠	١١.٣	١١٨.٦
١٩٧٣	٢٦٣.١	٢١٨.٣	-٤٤.٨	٧.١	٥.٤	١٢٠.٥
١٩٧٤	٢٩٧.٥	٢٤٧.٣	-٥٠.٢	١٣.١	١٣.٣	١٢٠.٣
١٩٧٥	٤٠٥.٥	٣١٢.١	-٩٣.٤	٣٥.٩	٢٦.٢	١٢٩.٩
١٩٧٦	٥١٨.٥	٤٢١.٦	-٩٦.٩	٢٧.٩	٣٥.١	١٢٣.٠
١٩٧٧	٦٢٧.١	٥١٤.٢	-١١٢.٩	٢١.٠	٢٢.٠	١٢٢.٠
١٩٧٨	٧٥٠.٤	٦٣٢.٢	-١١٨.٢	١٩.٧	٢٢.٩	١١٨.٧
١٩٧٩	٩٥٧.٩	٧٥٣.٠	-٢٠٤.٩	٢٧.٦	١٩.١	١٢٧.٢
١٩٨٠	١٠٧٣.١	٩٨٤.٣	-٨٨.٨	١٢.٠	٣٠.٧	١٠٩.٠
١٩٨١	١٣٣٩.١	١١٦٤.٢	-١٧٤.٩	٢٤.٨	١٨.٣	١١٥.٠
١٩٨٢	١٥٤٥.٦	١٣٢١.٢	-٢٢٤.٤	١٥.٤	١٣.٥	١١٧.٠
١٩٨٣	١٦٩٦.٤	١٤٢٢.٧	-٢٧٣.٣	٧.٧	٧.٦	١١٩.٣
١٩٨٤	٢١٢١.٣	١٨٩١.٤	-٢٢٩.٩	٢٥.٠	٣٢.٩	١١٢.٢
١٩٨٥	٢٢٤٢.٨	١٩٤٠.٦	-٣٠٢.٢	٥.٧	٢.٦	١١٥.٦
١٩٨٦	٢٢١٣.٩	٢٠٨٠.٣	-١٣٣.٦	-١.٣	٧.٢	١٠٦.٤
١٩٨٧	٢٢٨٤.٣	٢١٣٦.٢	-١٤٨.١	٣.٢	٦.٥	١٠٦.٩
١٩٨٨	٢٣٢٧.٤	٢٢٣٥.٠	-٩٢.٤	١.٩	٤.٦	١٠٤.١
١٩٨٩	٢٤٩٤.٥	٢٤٠٣.٢	-٩١.٣	٧.٢	٧.٥	١٠٣.٨
١٩٩٠	٣٠٦٠.٧	٢٦١٨.٤	-٤٤٢.٣	٢٢.٧	٩.٠	١١٦.٩

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، جدول (٤٧) و (٤٨).

والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٤٦) و (٤٧)، المجلد الثامن والعشرون، العدد ٥، ١٩٩٢.

ان ظاهرة انخفاض حجم المدخرات المحلية او بالاحرى نموها السالب في معظم سنوات الدراسة، يمكن ارجاعه الى عدة اسباب، منها عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بشكل عام وفي المملكة بشكل خاص. كما شجعت سياسة الحرية التجارية المتبعة على تشجيع النزعة الاستهلاكية وتثبيط الهمة الادخارية لدى المجتمع الأردني. كذلك فان التمايز الحاد بين الدخول والذي تزايد خلال الفترة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأخيرة، ساهم في تزايد النمط الاستهلاكي التفاخري نتيجة التقاليد الاجتماعية السائدة، والتي تعتبر مستوى استهلاك الفرد دليلا على مكانتة الاجتماعية، وخصوصا الاستهلاك التفاخري. بالاضافة الى ما احدثه ارتفاع الاسعار من انتشار روح المضاربة وخاصة في تجارة الاراضي والعقارات، مما ادى الى ارتفاع اسعارها بشكل مذهل وخاصة في المدن، و ما نتج عنه من تراكم جزء لايستهان به من الثروة في ايدي ملاك الاراضي والعقارات في المدن، الذين لايستطيع معظمهم ان يرى دوراً للمال ابعد من كونه وسيلة لتحقيق مزيدا من الاستهلاك. كما ان تشوه النمط الاستهلاكي الأردني وتأثره بالانماط الاستهلاكية السائدة في بعض الدول وخصوصا الدول الخليجية والذي يتميز بالاسراف والتبذير على السلع الكمالية التفاخرية، كان له أثر واضح على هذا الانخفاض في حجم المدخرات المحلية.

ومن العوامل المهمة التي تفسر جزئيا المدخرات المحلية المنخفضة او السالبة، هي زيادة النفقات الحكومية الجارية عن ايراداتها المحلية مما ادى الى وجود ادخار حكومي سالب على طول فترة الدراسة كما يظهر في الجدول رقم (٤) في الملحق الاحصائي. وتشير الارقام الى ان نسبة تغطية الايرادات الحكومية المحلية للانفاق الحكومي الجاري لم تتعدى (٥٠.٨٪) عام ١٩٧٠، ووصلت عام ١٩٨٠ الى (٦٧.٣٪)، وفي عام ١٩٩٠ وصلت الى (٨٨.٤٪). ويمكن ارجاع هذا الادخار الحكومي السالب (عجز الايرادات المحلية عن تغطية الانفاق الحكومي الجاري)، الى عامل مهم جدا وهو اعتماد الحكومة بشكل كبير على المساعدات والقروض ، مما ادى الى توسع الحكومة في انفاقها الجاري، وفي حدود تفوق احتياجاتها الفعلية، كما ادت الى تراخي الدولة عن تحصيل الايرادات المحلية اللازمة لتغطية نفقاتها.

٣-٦-٢ المدخرات الوطنية:-

وتعرف المدخرات الوطنية بالفرق مابين الناتج القومي الاجمالي والانفاق الاستهلاكي الكلي. والتي اظهرت النتائج كما في الجدول رقم (٣-١٢)، انها كانت تأخذ قيما سالبة ولكن بدرجة اقل، او ايجابية وبدرجة اكبر من المدخرات المحلية وذلك في السنوات التي كان فيها صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج يأخذ قيما موجبة، أما في السنوات التي كان فيها صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج يأخذ قيما سالبة، فقد كانت المدخرات الوطنية تأخذ قيما سالبية بدرجة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اكبر أو قيماً ايجابية بدرجة أقل من المدخرات المحلية. وذلك لان مفهوم الناتج القومي الاجمالي يشتمل على عناصر اضافية، كصافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج بأشكاله المختلفة.

وتتبع قيم المدخرات الوطنية في حركتها التغيرات الحاصلة في معدلات النمو في كل من الناتج القومي الاجمالي والاستهلاك الكلي، كما هو مبين في الجدول رقم (٣ - ١٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-١٢)

تطور الادخار الوطني في الأردن خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠

(بملايين الدنانير)

السنة	الاستهلاك الكلي	الناتج القومي الاجمالي	الادخار الوطني	صافي الدخل من عوامل الانتاج بالخارج	معدل النمو السنوي في الاستهلاك الكلي ٪	معدل النمو السنوي في الناتج القومي ٪
١٩٧٠	٢١١.٥	٧٧.٠	٢٤.٥-	١٢.٦	...	-
١٩٧١	٢٢١.١	١٩٩.٤	٢١.٧-	١٣.٢	٥.٠	٦.٦
١٩٧٢	٢٤٥.٧	٢٢١.٠	٢٤.٧-	١٣.٨	١١.٠	١٠.٨
١٩٧٣	٢٦٣.١	٢٤١.٥	٢١.٦-	٢٣.٢	٧.١	٩.٣
١٩٧٤	٢٩٧.٥	٢٧٩.٣	١٨.٢-	٣٢.٠	١٣.١	١٥.٧
١٩٧٥	٤٠٥.٥	٣٧٦.٠	٢٩.٥-	٦٣.٩	٣٥.٩	٣٤.٦
١٩٧٦	٥١٨.٥	٥٦٢.٤	٤٣.٩	١٤٠.٨	٢٧.٩	٤٩.٦
١٩٧٧	٦٢٧.١	٦٦٠.١	٣٣.٠	١٤٥.٩	٢١.٠	١٧.٤
١٩٧٨	٧٥٠.٤	٧٨١.٠	٣٠.٦	١٤٨.٨	١٩.٧	١٨.٣
١٩٧٩	٩٥٧.٩	٩٢١.٣	٣٦.٦+	١٦٨.٣	٢٧.٦	١٧.٩
١٩٨٠	١٠٧٣.١	١١٩٠.١	١١٧.٠	٢٠٥.٨	١٢.٠	٢٩.٢
١٩٨١	١٣٣٩.١	١٤٨٢.٧	١٤٧.٦	٣١٨.٥	٢٤.٨	٢٤.٦
١٩٨٢	١٥٤٥.٦	١٦٧٣.٤	١٢٧.٨	٣٥٢.٢	١٥.٤	١٢.٨
١٩٨٣	١٦٩٦.٤	١٧٧٠.٣	٧٣.٩	٣٤٧.٦	٧.٧	٥.٨
١٩٨٤	٢١٢١.٣	١٩٠٥.٠	٢١٦.٣-	١٣.٦	٢٥.٠	٧.٦
١٩٨٥	٢٢٤٢.٨	١٩٣٥.٨	٣٠٧.٠-	٤.٨-	٥.٧	١.٦
١٩٨٦	٢٢١٣.٩	٢٠٦٢.٩	١٥١.٠-	١٧.٤-	١.٣-	٦.٥
١٩٨٧	٢٢٨٤.٣	٢٠٨٦.١	١٩٨.٢-	٥٠.١-	٣.٢	١.١
١٩٨٨	٢٣٢٧.٤	٢١٤٦.٤	١٨١.٠-	٨٨.٦-	١.٩	٢.٩
١٩٨٩	٢٤٩٤.٥	٢٢٨٠.٢	٢١٤.٣-	١٢٣.٠-	٧.٢	٦.٢
١٩٩٠	٣٠٦٠.٧	٢٣٤٧.٤	٧١٣.٣-	٢٧١.٠-	٢٢.٧	٢.٩

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، جداول (٤٧) ، (٤٨).
والنشرة الاحصائية الشهرية، جداول (٤٦) ، (٤٧)، المجلد الثامن والعشرون، العدد ٥، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-٦-٣ المدخرات القومية:-

وتعرف المدخرات القومية بالفرق بين الدخل المتاح وبين الانفاق الاستهلاكي الكلي، والدخل المتاح هو الناتج القومي الاجمالي مضافا اليه صافي التحويلات من العالم الخارجي.

وقد حققت المدخرات القومية قيما موجبة في معظم سنوات الدراسة، وارتفعت من (١٦.١) مليون دينار عام ١٩٧٠، وبشكل مستمر الى ان وصلت اعلى قيمة لها عام (٥٠١.١) مليون دينار عام ١٩٨٢، وتذبذبت بشكل كبير في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى قيمة سالبة مقدارها (-٣٠٣.٩) مليون دينار في عام ١٩٩٠، كما هو واضح من الجدول رقم (٣-١٣).

وتعتمد التغيرات في قيم المدخرات القومية الحاصلة بين سنة واخرى على مجموع قيم صافي التحويلات الجارية من الخارج ومن مختلف مصادرها باعتبارها تمثل جزءا أساسيا في الدخل المتاح والذي يعمل على تغطية الانفاق الاستهلاكي الكلي والى زيادة المقدرة الادخارية للمجتمع الأردني ففي السنوات التي تزداد بها التحويلات الجارية فان الادخار القومي سوف يزداد. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذه التغيرات تعتمد ايضا على معدلات النمو الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي بالمقارنة مع مثيلاتها في الاستهلاك الكلي.

ومما سبق يتضح ان هناك ضعفا شديدا في المدخرات الأردنية، حيث لازالت المدخرات المحلية سالبة في جميع سنوات الدراسة، مما يعني ان ماينتجه الاقتصاد الأردني لايكفي لسد احتياجات المواطنين الاستهلاكية في ضوء النمط الاستهلاكي السائد حاليا، واما عن المدخرات الوطنية فقد اتسمت بالتقلب بين القيم السالبة والموجبة المتواضعة، كما ان المدخرات القومية ورغم ماطرأ عليها من تحول بعد سنة ١٩٧٤ الا انها مازالت متواضعة للغاية.

واذا أخذنا في الاعتبار ظاهرة الاكتناز، وهي ظاهرة منتشرة في الدول النامية والأردن ليست مستثناه منها، بالاضافة الى هروب رؤوس الاموال الوطنية للخارج ليتضح لنا أن مجرد عدم استهلاك جزء من الناتج القومي لايعني بالضرورة استثمار هذا المبلغ بالفعل، وقد يكون المبلغ المستثمر من هذه المدخرات متواضعا للغاية ولايكاد يذكر من حيث دوره في تمويل الاستثمار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٣٠٣)

تطور الادخار القومي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)

(مليون دينار)

السنة	الاستهلاك الكلي	الدخل المتاح	الادخار القومي	صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	معدل النمو السنوي في الاستهلاك الكلي ٪	معدل النمو السنوي في الناتج القومي
١٩٧٠	٢١١,٥	٢٢٧,٦	١٦,١	٤٠,٦	-	-
١٩٧١	٢٢١و	٢٣٦,٠	١٤,٩	٣٦,٦	٥,٠	٦,٦
١٩٧٢	٢٤٥,٧	٢٨٩,٣	٤٣,٦	٦٨,٣	١١,٠	١٠,٨
١٩٧٣	٢٦٣,١	٣٠٥,٨	٤٢,٧	٦٤,٦	٧,١	٩,٣
١٩٧٤	٢٩٧,٥	٣٦٦,٠	٦٨,٥	٨٦,٧	١٣,١	١٥,٧
١٩٧٥	٤٠٥,٥	٥١٥,٨	١١٠,٣	١٣٩,٨	٣٥,٩	٣٤,٦
١٩٧٦	٥١٨,٥	٦٨٨,٩	١٧٠,٤	١٢٦,٥	٢٧,٩	٤٩,٦
١٩٧٧	٦٢٧,١	٨٢٥,٩	١٩٨,٨	١٦٥,٨	٢١,٠	١٧,٤
١٩٧٨	٧٥٠,٤	٨٨٧,٥	١٣٧,١	١٠٦,٥	١٩,٧	١٨,٣
١٩٧٩	٩٥٧,٩	١٢٣٥,٧	٢٧٧,٨	٣١٤,٤	٢٧,٦	١٧,٩
١٩٨٠	١٠٧٣,١	١٥٨٨,٩	٥١٥,٨	٣٩٨,٨	١٢,٠	٢٩,٢
١٩٨١	١٣٣٩,١	١٩١٣,٢	٥٧٤,١	٤٣٠,٨	٢٤,٨	٢٤,٦
١٩٨٢	١٥٤٥,٦	٢٠٤٦,٧	٥٠١,١	٣٧٣,٣	١٥,٤	١٢,٨
١٩٨٣	١٦٩٦,٤	٢٠٦٥,٢	٣٦٨,٨	٢٩٤,٩	٧,٧	٥,٨
١٩٨٤	٢١٢١,٣	٢١٨٣,٨	٦٢,٥	٢٧٨,٨	٢٥,٠	٧,٦
١٩٨٥	٢٢٤٢,٨	٢٢٥٠,٨	٨,٠	٣١٥,٠	٥,٧	١,٦
١٩٨٦	٢٢١٣,٩	٢٣٠,٩	٨٧,٠	٢٣٨,٠	١,٣-	٦,٥
١٩٨٧	٢٢٨٤,٣	٢٢٨٥,٤	١,٤	١٩٩,٣	٣,٢	١,١
١٩٨٨	٢٣٢٧,٤	٢٣٧٨,٦	٥١,٢	٢٣٢,٢	١,٩	٢,٩
١٩٨٩	٢٤٩٤,٥	٢٦٥١,٢	١٥٦,٧	٢٧١,٠	٧,٢	٦,٢
١٩٩٠	٣٠٦٠,٧	٢٧٥٦,٨	٣٠٣,٩-	٤٠٩,٤	٢٢,٧	٢,٩

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، جداول (٢١)، (٤٧)، (٤٨)، والنشرة الاحصائية الشهرية، جداول (٣٤)، (٤٦) ، (٤٧)، المجلد الثامن والعشرون، العدد ٥، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الملاحظات المهمة والتي يجب الاشارة اليها هنا، أن الاستهلاك الكلي قد تزايد في معظم سنوات الدراسة بمعدلات اعلى من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي، وهذه تشير الي عدم اهتمام الدولة بأبعاد هذه المسألة، من حيث كونها تعني استمرار تزايد الاعتماد على الموارد المالية الاجنبية مع كل ما يتضمنه ذلك من مخاطر اقتصادية وسياسية حيث لايمكن تفسير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

في الأردن، حيث قدر بحوالي (٩٩ . .)، بغير عدم اتباع الدولة لسياسة عامة حازمة تعمل من خلالها على ترشيد الاستهلاك الخاص والعام وحشد المدخرات المحلية والوطنية وتوجيهها لصالح التنمية الاقتصادية فارتفاع الاستهلاك لايقتصر على تخفيض الادخار وبالتالي الاستثمار وانما يمتد الى آثار اخرى لا تقل أهمية عن تخفيض حجم المدخرات، فاذا لم يكن هناك جهاز انتاجي تام المرونة كما هو الحال في الأردن- حيث أن الزيادة في الاستهلاك يجب ان يقابلها زيادة هائلة في انتاج السلع الاستهلاكية - فانه اما ان يؤدي الى زيادة في الواردات وماينتج عن ذلك من تفاقم العجز في الميزان التجاري، أو زيادة حدة التضخم الناتج عن ارتفاع في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المتوفرة في السوق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الهوامش:-

١- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٦ - ١٩٨٠، ص٢.

٢-نفس المصدر ص ٢

٣- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٣ - ١٩٧٥، ص٥.

٤- Haward C.Nielson,The Hashemite Kingdom Of Jordan, Seven Year Program For Economic Development An Evaluation, U.S.A, Ford Foundation, 1970, P.3.

٥- يوسف ابراهيم عبد الحق، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، ١٩٧٩ ، ص٥٣١.

٦- نفس المرجع، ص ٥٧٠.

٧- دائرة الاحصاءات العامة، الدخل القومي ١٩٦٧-١٩٧٣، جدول ١ ، ص ١٠٧.

٨- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، ص ١٢.

٩- نفس المرجع، ص ٢٩.

١٠-نفس المرجع، ص ٧٩-٨٠.

١١- البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي الخامس والعشرون، ١٩٨٨ ، ص١.

١٢- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٩٠، ص ٨٧.

١٣- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥، واشنطن، ابريل ١٩٨٥، ص٦٣.

١٤- يوسف ابراهيم عبد الحق، مرجع سابق، ص ٥١٩.

١٥- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، الدخل القومي ١٩٦٧ - ١٩٨٣، جدول (١)، ص ١٠٧.

١٦- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٤٠.

١٧- انظر جدول رقم (٣-٣)، ص (٦٧) من هذا الفصل.

١٨- انظر الفصل الثاني، ص (٢٥ - ٢٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩- سعر الفائدة المستخدم هو عبارة عن متوسط سعر الفائدة على الاقراض من مختلف البنوك التجارية في الأردن.

٢٠- محمد البيطار، النفقات العامة في الأردن، أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٠، ص ١١٢.

٢١- اسماعيل سعد زغلول تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨٤ ، ص ٦٣.

٢٢- نفس المرجع، ص ٦٩.

٢٣- انظر الفصل الثاني، ص (١٥).

٢٤- احتسبت هذه النسب من البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩) جدول (٣٦)، والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٢٦)، المجلد الثامن والعشرون، العدد (٥)، ١٩٩٢.

٢٥- Riyad Momani, Foreign Capital Flow, Consumption, and Economic Growth: The Experience Of Jordan, 1987, Jornal Of King Saud University, Vol (3), Administration Sciences (2), 1991, PP.71-88.

٢٦- احتسبت هذه النسب من، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الثامن والعشرون - العدد ٥، ١٩٩٢، صفحة ٤، ٤٦، ٤٧ ، ٨٠.

٢٧- احتسبت هذه النسب من البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩) جدول (٤٢)، والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٣٠)، المجلد الثامن والعشرون، العدد (٥) ،١٩٩٢.

٢٨- احتسبت هذه النسبة من البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الثامن والعشرون، العدد ٥ ، ١٩٩٢، صفحة ٥٤-٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن

المقدمة:-

لقد شهد الاقتصاد الأردني خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) تطورات عديدة أثرت على مستوى ادائه وشكلت خصائصه العامة. فقد أدى القلق الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي شهده الأردن والمنطقة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٢ الى انعكاسات سلبية على مستوى الاداء الاقتصادي للاقتصاد الأردني، حيث سجل الناتج القومي الاجمالي الحقيقي معدلات نمو سنوية سالبه بلغت بالمتوسط خلال هذه الفترة (١.٦٢٪). الا أنه وبداءً من عام ١٩٧٣ برزت ظروف وعوامل خارجية كانت مواتية للاقتصاد الأردني كان من ابرزها ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، والتي انعكست ايجابيا على الاقتصاد الأردني من خلال تدفق المساعدات الخارجية المقدمة من الدول العربية النفطية، وارتفاع الطلب الخارجي على العمالة الأردنية، وتزايد تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. وقد انعكست التطورات السابقة بشكل ايجابي على مستوى الاداء الاقتصادي في الأردن، حيث سجل الناتج القومي الاجمالي الحقيقي معدلات نمو سنوية بلغت في المتوسط (١٤.٣٪) خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨١). وفي مطلع الثمانينات وبالتحديد عام ١٩٨٢ تأثر العالم والمنطقة العربية بظروف الكساد وخصوصاً في أسواق النفط، والتي انعكست بوضوح على مصادر قوة الاقتصاد الأردني، ومن ابرز الانعكاسات السلبية الانحسار الذي اصاب اسواق التصدير وتراجع معدل النمو في تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج وهبوط المساعدات، وبالاضافة الى ظروف الكساد العالمي فقد تعرضت المنطقة في تلك السنة الى هزات عنيفة اثرت على مستوى اداء الاقتصاد الأردني عكسياً، والتي تمثلت بالعدوان الاسرائيلي على لبنان واحتدام القتال واشتداده في الخليج في الحرب العراقية- الايرانية. وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية والسياسية كان من الطبيعي ان تنخفض معدلات النمو الحقيقية للناتج القومي الاجمالي، حيث حقق الاقتصاد الأردني في تلك السنة معدلاً سالباً في نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بلغ (٧٪) الا انه ورغم حدة موجة الكساد العالمي والظروف السياسية التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مرت بها المنطقة وشدة تأثر الأردن بها عام ١٩٨٢، استطاع الاقتصاد الاردني الى حد ما بعد ذلك ان يتكيف مع هذه الاوضاع المستجدة، حيث حقق الاقتصاد الأردني معدلات نمو سنوية موجبة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بلغت بالمتوسط (٢.٧) خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧). وفي الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٠) تعرض الاقتصاد الأردني الى انتكاسة كبيرة، نتيجة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرض لها في نهاية عام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩، وانعكاسات بما يسمى بأزمة الخليج والعدوان الثلاثيني على العراق، فقد تراجعت معدلات النمو السنوية للناتج القومي الاجمالي الحقيقي الى القيم السالبة خلال هذه الفترة، حيث حقق الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٠) معدلات نمو سالبة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بلغت في المتوسط (٦.٦٪).

وفي هذا الفصل من الدراسة سنقوم بتقدير وتحليل وتقييم دور وكفاءة كل من الاستثمار الكلي والاستثمار العام والخاص والتوزيع القطاعي للاستثمارات في تحقيق معدلات النمو الحقيقية للناتج القومي الاجمالي (النمو الاقتصادي)، وذلك من خلال تقدير ثلاث دوال للنمو الاقتصادي تم الاشارة اليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

٤-١ الاستثمار الكلي في الأردن ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي:

لقد توضح لنا من دراسة تطور حجم الانفاق الاستثماري في الأردن في الفصل الثالث من هذه الدراسة، ان الاقتصاد الأردني قد استطاع ان يحقق معدل استثمار مرتفع نسبيا انظر الجدول (٣ - ١) في الفصل الثالث.

وتعتبر معدلات الاستثمار التي حققها الاقتصاد الأردني وبشكل عام من المعدلات المرتفعة، بالمقارنة مع الدول النامية والدول المتقدمة في بداية نهضتها الصناعية. حيث تشير تقارير التنمية الى ان الهند تقوم بتحقيق معدل استثمار صافي مابين (٤-٥٪) من دخلها القومي سنويا. وفي الدول الغربية المتقدمة بلغ معدل الاستثمار الصافي في بداية نهضتها الصناعية مابين (١٠-١٥٪) من دخلها القومي سنويا، كما بلغ معدل الاستثمار في اليابان ايضا في نفس الوقت مابين (١٦-٢٠٪) من دخلها القومي سنويا، في حين انه تراوح الاستثمار في الاتحاد السوفيتي سابقا ومنذ تأسيسه مابين (١٥-٢٠٪) من دخله القومي سنوياً، كذلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد حافظت الولايات المتحدة على معدل استثمار صافٍ بلغ (١٣٪) من دخلها القومي سنويا [١].

ويرى المهتمين بالتنمية في الدول النامية، انه لابد لهذه الدول (ومنها الأردن)، اذا كانت جادة حقا في تحقيق النمو السريع واللحاق بالدول المتقدمة، أن تحقق معدل استثمار يربو على (٢٣٪) من دخلها القومي سنويا بحلول عام ١٩٨٥، و (٢٥٪) قبل بداية عام ١٩٩٠ [٢].

غير أننا نرى انه وبرغم من أهمية تحقيق معدلات استثمار عالية للوصول الى معدلات النمو المطلوبة، الا ان الكفاءة الانتاجية لهذه الاستثمارات وحجم وكفاءة القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بالاضافة الي التقدم التكنولوجي، عوامل مهمة في تحديد مستوى النمو الاقتصادي لاتقل أهمية عن هذا العامل. ويستدل على هذا الرأي من تجربة الأردن في هذا المجال، حيث نلاحظ ان الاقتصاد الأردني وبالرغم من تحقيقه لمعدلات استثمار عالية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)، الا أن معدلات النمو الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي كانت منخفضة وسالبة في بعض السنوات، كما هو في الجدول رقم (١٣) في الملحق الاحصائي. وهذا يشكل دليلاً واضحا أن معدلات النمو الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي في الأردن لاتعتمد فقط على تحقيق معدلات استثمار عالية، بل تعتمد أيضا على عوامل أخرى، ولعل أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي كما سيتبين لنا ذلك لاحقاً.

ولايجاد دور وتأثير الاستثمار في تحقيق معدلات النمو الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي (النمو الاقتصادي) في الأردن، وذلك من خلال تقدير دالة النمو التي تم توصيفها في الفصل الثاني من هذه الدراسة عند تناولنا لمحددات النمو الاقتصادي من الناحية النظرية بعد الأخذ بعين الاعتبار الآثار التي يتركها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي مر بها الأردن في بعض السنوات، على النمو الاقتصادي. ومن الطرق المستخدمة لأخذ هذه الآثار هي اضافة متغير وهمي (Dummy variable) الى معادلة النمو المذكورة، للاحاطة بالآثار الاخرى غير الكمية [٣].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وبعد تقدير دالة النمو الاقتصادي مع اضافة متغير وهمي (D)، لبيان أثر فترات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على النمو الاقتصادي، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) على البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) في الملحق الاحصائي باسعار عام ١٩٨٥، ظهرت النتائج على النحو التالي:-

$$RY = 0.903 + 1.543L^{*} + 0.332I^{*} - 15.904D \quad \ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

tc (0.808) (1.364) (2.390) (-4.726)

$$R^2 = 0.670 , \ R^2 = 0.608, \ D.W = 2.320 , \ F = 10.836$$

وكما هو متوقع، فقد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة ايجابية بين معدل النمو في القوى العاملة الموظفة (L^{*}) وبين معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي (RY) ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير الى معنوية معامل معدل النمو في حجم القوى العاملة الموظفة (مرونة الانتاج بالنسبة للقوى العاملة) على مستوى المعنوية١٠٪ . كما تشير النتائج ايضا الى وجود علاقة ايجابية بين حجم الاستثمارات الاجمالية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (I*) ومعدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي ويظهر ذلك من خلال معنوية معامل نسبة الاستثمار المتحقق الى الناتج القومي الاجمالي والذي يمثل معدل الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد، عند مستوى معنوية ٥٪. واظهرت النتائج ايضا الى أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي (D) كان له تاثيراً سلبياً كبيراً على معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير الى معنوية معامل المتغير الوهمي (D) عند مستوى المعنوية ٥٪ .

ومن خلال النتائج الاحصائية لدالة النمو الاقتصادي المقدرة آنفة الذكر، يتضح لنا وعلى الرغم من الدور الايجابي الذي لعبه الاستثمار في تحقيق معدلات النمو الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي، الا أن هذا الدور كان متواضعا للغاية، ويتضح ذلك من معامل الاستثمارات الاجمالية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي المقدر والذي يمثل معدل الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد الأردني، حيث تبين من دالة النمو المقدرة ان قيمة هذا المعامل تساوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٠.٣٣). وهذه القيمة لهذا المعامل منخفضة من جميع الاوجه، فهي تعني ان زيادة حجم رأس المال المستثمر في الاقتصاد الأردني بمقدار دينار واحد يؤدي الى زيادة حجم الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠.٣٣) من الدينار فقط، كما أن هذه القيمة المقدرة لهذا المعامل تعني ايضا ان زيادة حجم الاستثمارات الاجمالية المتحققة في الاقتصاد الأردني كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) فان ذلك سيؤدي الى زيادة معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠.٣٣٪) فقط.

وهذه القيمة المنخفضة لمعامل حجم الاستثمارات الاجمالية المتحققة في الاقتصاد الأردني كنسبة من الناتج القومي الاجمالي المقدر (معدل الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد الأردني) تعود الى انغماس حصة هامة من الاستثمارات في الأردن في النشاطات غير الانتاجية وخاصة في شراء الاراضي والعقارات والاسهم والعملات والمضاربة في اسعارها. كما ان تمركز نسبة كبيرة من الاستثمارات في قطاع الخدمات والبنية التحتية وخصوصا في ميادين التجارة والسكن والتي لاتساهم بصورة مباشرة في زيادة الانتاج، كان لها الأثر الأكبر في انخفاض قيمة هذا المعامل.

مما سبق يتضح أن انخفاض دور ومساهمة الاستثمار في تحقيق معدلات النمو الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي (النمو الاقتصادي) في الأردن ليس عائداً الى انخفاض حجم الاستثمارات المتحققة في الاقتصاد الأردني وانما عائد بالدرجة الأولى الى انخفاض الكفاءة الانتاجية لهذه الاستثمارات (انخفاض الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر). ولهذا فان زيادة دور الاستثمار في احداث النمو الاقتصادي يجب ان يأتي بالدرجة الأولى عن طريق زيادة الكفاءة الانتاجية للاستثمارات، أو بمعنى أخر للعمل على رفع الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، وذلك من خلال استراتيجية تنموية شاملة يكون اساسها اعادة تنظيم وتوجيه المزيد من الاستثمارات نحو مشاريع الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة العمالية العالية، كما انه يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية، العمل على رفع وتحسين الكفاءة الادارية للمشاريع الاستثمارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-٢ الاستثمار العام والخاص في الأردن ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي:-

مع أن الاقتصاد الأردني ينتمي الى اقتصاديات السوق القائمة على الحرية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية، فقد عانى من جراء ذلك من الفوضى في النمو الاقتصادي وتفشي الطابع التجاري والخدمي على حركة الاستثمار ونشاط القطاع الخاص، الا انه وفي بداية السبعينات تزايد الشعور بان القطاع الخاص بتطوره الطبيعي لايمكنه قيادة الانطلاقة الاقتصادية، وهكذا بدأ يتنامي في الأردن الشعور بضرورة زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية كوسيلة لابد منها لتحقيق التنمية بحيث اصبح المرء يلمس هذا الدور بوضوح وذلك بشكل مباشر عن طريق ماتقوم به الدولة من استثمارات عامة سواء على شكل مشاريع حكومية أو على صيغة مختلفة يشترك فيها القطاع الحكومي مع القطاع الخاص [٤]. ويمكن ان نرى هذا الدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي من خلال النظر الى نسبة الاستثمارات العامة والحكومية من الاستثمار الاجمالي المتحقق في الاقتصاد الأردني. وقد بينا وقد كان واضحاً تركز النسبة الكبرى للاستثمارات العامة، في مجال اقامة مشاريع الخدمات العامة والهياكل الاساسية للاقتصاد الوطني، وانصرف جزء بسيط منها نحو المشاريع الانتاجية (الزراعة والصناعة).

وعن دور كل من الاستثمارات العامة والخاصة وكفاءتها في مجال تحقيق معدلات النمو الاقتصادي (معدلات النمو الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي)، فيمكن ايجادها من خلال تقدير دالة النمو الاقتصادي التي تم توصيفها في الفصل الثاني من هذه الدراسة عند تناولنا لدور الاستثمارات العامة والخاصة في تحديد مستوى النمو الاقتصادي من الناحية النظرية، بعد اضافة المتغير الوهمي (Dummy Variable) الى دالة النمو المذكورة، والذي يأخذ بعين الاعتبار أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على النمو الاقتصادي.

وبعد تقدير هذه الدالة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) على البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٠) في الملحق الاحصائي وبأسعار عام ١٩٨٥، ظهرت النتائج كما يلي:-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$RY = 0.633 + 1.591L^{*} + 0.233Ip^{*} + 0.460Ig^{*} - 15.505D$$

tc (0.778) (1.372) (1.579) (1.682) (-3.815)

$R^2 = 0.670$, $R^{-2} = 0.583$, D.W = 2.330 , F = 7.646

وكما هو متوقع فقد أظهرت نتائج التقدير الى وجود علاقة ايجابية بين معدل النمو في القوى العاملة الموظفة (L^{*}) وبين معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي (RY)، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) حيث يشير الى معنوية معامل معدل النمو في حجم القوى العاملة الموظفة (مرونة الانتاج بالنسبة لقوى العمل) على مستوى المعنوية ١٠٪، كما تشير النتائج الى وجود علاقة ايجابية بين حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (Ip^{*}) ومعدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t)، والذي يشير الى معنوية معامل نسبة الاستثمارات الخاصة الى الناتج القومي الاجمالي والذي يمثل الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الخاص، على مستوى معنوية ١٠٪. وقد أظهرت نتائج التقدير ايضا وجود علاقة ايجابية بين حجم الاستثمارات العامة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (Ig^{*}) ومعدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي، كما يظهر من اختبار (t) والذي يشير الى معنوية معامل الاستثمارات العامة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي والذي يمثل الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع العام، على مستوى المعنوية ١٠٪. وأظهرت النتائج ايضا أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي تمثل بالمتغير الوهمي في دالة النمو المقدرة (D)، يؤثر سلبيا على معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي، كما يظهر من اختبار (t)، حيث يشير الى معنوية معامل المتغير الوهمي عند مستوى المعنوية ٥٪.

ومن خلال النتائج الاحصائية آنفة الذكر، يتضح لنا وعلى الرغم من الدور الايجابي الذي لعبته كل من الاستثمارات العامة والخاصة في تحقيق النمو الاقتصادي، الا ان هذا الدور كان متواضعا ويعود السبب في ذلك الى انخفاض الكفاءة لرأس المال المستثمر في كل من القطاع العام والخاص. حيث يتبين من خلال النظر الى دالة النمو المقدرة آنفة الذكر أن قيمة الكفاءة الانتاجية لرأس

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المال المستمثر في القطاع الخاص المقدرة (معامل الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي المقدر) كانت تساوي (٠,٢٣٣)، وهذه القيمة تعني ان زيادة حجم رأس المال المستثمر في القطاع الخاص بمقدار دينار واحد سيؤدي الى زيادة حجم الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠,٢٣٣) من الدينار فقط، وتعني هذه القيمة ايضا ان زيادة حجم الاستثمارات الخاصة المتحققة في الاقتصاد الأردني كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) سيؤدي ذلك الى زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠,٢٣٣٪) فقط.

أما قيمة الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع العام المقدرة (معامل الاستثمارات العامة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي المقدر) والتي تساوي (٠,٤٦)، فتعني ان زيادة حجم رأس المال المستثمر في القطاع العام بمقدار دينار واحد سيؤدي ذلك الى زيادة حجم الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠,٤٦) من الدينار، وتعني هذه القيمة ايضا ان زيادة حجم الاستثمارات العامة المتحققة في الاقتصاد الأردني كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪)، سيؤدي ذلك الى زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠,٤٦٪) فقط.

ومن النتائج المهمة ايضا والتي توصل اليها من دالة النمو الاقتصادي المقدرة آنفة الذكر، أن قيمة الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع العام المقدرة والتي تمثلت في دالة النمو بمعامل حجم الاستثمارات العامة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي، كانت حوالي ضعف القيمة المقدرة للكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الخاص والتي تمثلت في دالة النمو بمعامل حجم الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي. وهذه النتيجة الهامة توضح أن الاستثمار العام في الأردن أقدر من الاستثمار الخاص على تحقيق معدلات النمو الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي ويعود السبب في هذه النتيجة الى الخصائص التي يتميز بها كل من القطاع العام والخاص في الأردن فيما يتعلق باتجاهاتهما الاستثمارية.

فمن جانب القطاع الخاص نلاحظ من السجل التاريخي لهذا القطاع في الأردن، ان حصة هامة من استثماراته قد توجهت نحو ميادين الخدمات غير الانتاجية ولاسيما تجارة الاستيراد والعقارات والأراضي والمساكن الفاخرة وغير

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ذلك من مجالات الاستثمار غير الانتاجية. والأخطر من ذلك انغماس حصة هامة من رؤوس الأموال الخاصة الأردنية في النشاطات الطفيلية، وخاصة في المضاربة في اسعار الاراضي والأسهم والعملات. ولم يتوقف اصحاب رؤوس الأموال هذه عند هذا الحد بل نجحت هذه الفئات الى استدراج مدخرات واسعة من القطاعات الشعبية الى هذه الانشطة الطفيلية. هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الاستثمارات التي توجهت نحو ميادين الانتاج السلعي (الصناعة والزراعة) وخصوصا الاستثمارات في القطاع الصناعي، كانت معظمها تعتمد على قاعدة التوجه نحو التصدير بدلا من السعي لتحقيق التلبية المتزايدة والمتصاعدة للاحتياجات الداخلية، مما ادى الى تحيزها نحو التكنولوجيا كثيفة راس المال والتي تتطلب استثمارات ضخمة، وفي الوقت نفسه اعتماداً اقل على الايدي العاملة، كذلك تميزت باعتمادها المفرط على المواد الوسيطة المستوردة من الخارج، وكان الكثير منها ينطوي على قدر متواضع من التصنيع والذي يجعلها اقرب الى الوساطة منها الى الصناعات الحقيقية.

ومن هنا فقد بات فشل أو نجاح هذه المشاريع مرتبط بالدرجة الأولى بالطلب الخارجي على منتجات هذه المشاريع وخصوصا الطلب في الأسواق العربية والتي تتميز بعدم الثبات والتقلب الشديد من حين الى آخر، مما كان يهدد المشروعات الاستثمارية الأردنية بالاغلاق او العمل بطاقة انتاجية منخفضة في ضوء ضيق نطاق السوق المحلي وعدم وجود نظام حماية ودعم حكومي فعال.

اما القطاع العام فقد تركزت استثمارات هذا القطاع بالدرجة الأولى في مشاريع الخدمات العامة واقامة الهياكل الاساسية للاقتصاد الوطني والتي تعتمد بطبيعتها على استخدام القوى العاملة بكثافة عالية، وتعتبر من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية بتوفيرها المناخ المناسب للاستثمارات الانتاجية. أما الجزء المتبقي من استثمارات هذا القطاع فقد توجهت نحو المساهمة في المشاريع العامة والخصوصية الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتي تعمل في مجال الصناعات الاستخراجية والتحويلية الاحتكارية (مشاريع الفوسفات والبوتاس والاسمدة والاسمنت وتكرير البترول) ومشاريع الكهرباء والري، والتي تتميز بالانتاجية العالية والمساهمة الكبيرة في الانتاج المتولد من القطاع الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى ضوء ماتقدم فانه لابديل عن تطوير القطاع العام للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعادة هيكلة الاقتصاد الأردني والقضاء على التشوهات والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها وبناء قاعدة انتاجية متينة ومتقدمة تقوم بتوفير الحاجات الاستهلاكية المتزايدة، في ظل الفوضى وغلبة الطابع غير الانتاجي على السلوك الاستثماري للقطاع الخاص. وتعزيز دور القطاع العام في عملية الانتاج وتدعيم القاعدة الانتاجية في الأردن لايتعارض مع ضرورة دعم وتوجيه القطاع الخاص للنهوض بدوره المطلوب في عملية الانتاج وذلك عن طريق توجيهه ودعمه للاستثمار في مشاريع الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) المعتمدة على استخدام كثافة اقل لرأس المال وأكثر لقوى العمل المحلية وانما على النقيض من ذلك، فالنهوض بالقطاع العام يخدم المصالح الحقيقية والبعيدة المدى للقطاع الخاص، فتوسع القطاع العام وجعله الركيزة الاساسية للتنمية هو وحده الذي يوفر المناخ المناسب لنشاط القطاع الخاص ويوسع السوق الداخلي له ويساعده على النمو.

ولضمان تحقيق هذا الدور للقطاع العام فلابد من توفير مقومات النجاح له، وهذا يستدعي توسيع رقعة نفوذ هذا القطاع وذلك بالاشراف على بعض الميادين الأساسية من النشاط الانتاجي والتوزيعي (التجارة والأعمال المصرفية)، ويستدعي ذلك ايضا تكامل سياسات الدولة الاقتصادية المالية والنقدية من أجل تحجيم دور النشاطات غير الانتاجية وتحفيز دور القطاع الخاص باتجاه الاستثمارات الانتاجية، كما يستدعي نجاح هذا الدور للقطاع العام ايضا، العمل على تحسين كفاءة وانتاجية العاملين بمشاريع القطاع العام والحد من الإهمال والتسيب ووضع ادارات مشاريع القطاع العام تحت الرقابة الشعبية والبرلمانية.

٤-٣ التوزيع القطاعي للاستثمارات في الأردن ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي:

لقد اتصف الاقتصاد الأردني كما ذكرنا ذلك في موقع سابق من هذه الدراسة منذ نشأته بأنه اقتصاد خدمات، اذ يلاحظ ان قطاع الخدمات في الأردن قد حافظ على مركزه الأول بالنسبة لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وقد تراوحت نسبة هذه المساهمة مابين (٤٠ ٧٣-٢ ٥٦٪) خلال فترة الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٩٧٠-١٩٩٠) كما هو في الجدول رقم (٥) في الملحق الاحصائي.

كما اننا نرى ان هذا التشوه القطاعي للاقتصاد الأردني والمتمثل في سيطرة قطاع الخدمات على هيكل الانتاج واهمال قطاعات الانتاج السلعي لايعود الى علل موضوعية لايمكن التغلب عليها ولا الى افتقار الأردن الى موارد طبيعية كافية، بقدر مايعود الى ان الجهود التنموية في الأردن استندت الى افتراضات ومراهنات غير صحيحة، وهي توجيه وتركيز على قطاع الخدمات بتوجيه استثمارات ضخمة نحوه على قاعدة ان الأردن يعتبر مركزاً مؤهلاً لتصدير الخدمات الى كل المنطقة في حين لايستطيع منافسة الدول المتقدمة في مجال تصدير السلع الصناعية والزراعية لا من حيث السعر ولا من حيث الجودة [٧]. غير أن أزمات التصريف التي تعرضت لها الصادرات السلعية والخدمية الأردنية في كثير من الاوقات كشفت خطأ هذه المراهنات في تحسين موقع الاردن في اطار السوق الرأسمالي الاقليمي والعالمي من خلال اندماجه في هذا السوق وجعل الاردن مركزاً اقليمياً وسيطاً للخدمات بين المراكز الرأسمالية المتطورة والاقطار الخليجية، حيث ان هذه المراهنات لم تفسح المجال امام تحسين موقع الاقتصاد الأردني ولاحصته في السوق بقدر ما أدت الى تعميق التشوهات الهيكلية في اقتصاده وزيادة تبعيته وتأثره بالأزمات الاقتصادية الاقليمية والعالمية بفعل هذا النمط التنموي الخاطيء.

ولقد ظهر ت تحليلات كثيرة لأبعاد وخطورة ظاهرة سيطرة قطاع الخدمات على هيكل الانتاج في الأردن، ولعل ابرزها تلك التي تعتبر هذه الظاهرة علامة على عدم التوازن في النمو الاقتصادي ودليلاً على عدم الاستقلال الاقتصادي مع ما يتبعه ذلك من مساس بالاستقلال السياسي والسيادة الوطنية كذلك يترتب على هذه المشكلة خسارة كبيرة لما تسببه من اهمال في استغلال ثروات البلاد [٥].

اما من ناحية القطاع الزراعي، فان المؤشرات التي استخلصت من بيانات خطط التنمية المتتابعة ومن بيانات دائرة الاحصاءات العامة المتعلقة بالتوزيع القطاعي للاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما مر معنا في موقع سابق من هذه الدراسة عند تناولنا لموضوع التوزيع القطاعي للاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الأردني، تبين أن الاهتمام بالزراعة لم يكن بالمستوى الذي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يتناسب والأهمية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، حيث ان اياً من هذه الخطط لم تخصص أكثر من (١٠,٣٪) من مجمل انفاقها العام الفعلي لتطوير القطاع الزراعي، وتشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة ايضا ان القطاع الزراعي قد حصل على نسبة متواضعة جدا من مجمل الاستثمارات الكلية المتدفقة خلال الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٩٠، حيث لم يحصل هذا القطاع على أكثر من (٢,٢٪) من اجمالي الاستثمارات المتحققة عام ١٩٨٥، وعلى (١,٦٪ ، ٠,٤٪، ١٪) لأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ على التوالي. وقد انعكس هذا الإهمال الذي حظي به القطاع الزراعي على أهمية هذا القطاع في هيكل الانتاج والعمالة للاقتصاد الأردني، حيث تشير البيانات في الجدول رقم (٥) في الملحق الاحصائي أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من (١٤,١٪) عام ١٩٧٠ الى (٨,٦٪) عام ١٩٨٩. كما يشير الجدول رقم (٧) في الملحق الاحصائي الى أن مساهمة هذا القطاع في توظيف القوى العاملة قد انخفض من (١٩,٥٪) عام ١٩٧٠ الى (٧,٣٪) عام ١٩٨٩.

كذلك فان التوجهات التنموية الخاصة بتطوير قطاع الزراعة قد كانت ومازالت محصورة في تطوير العملية الانتاجية الزراعية باتجاه التوسع الرأسي للزراعة ولم تعطي الاهتمام والمال الكافي لتطوير الرقعة الزراعية وذلك باصلاح اراضي زراعية جديدة تساهم في التوسع الافقي والذي لايقل أهمية عن التوسع الرأسي، واذا ماأخذنا بعين الاعتبار بان الارض القابلة للاصلاح لايزال يعطينا حيزاً هائلاً للتوسع [٦].

كما انه لابد من الاشارة هنا الى ان الارض الزراعية القابلة للاستغلال الزراعي في الأردن لم تشغل بكاملها، ولازالت نسبة المساحة المزروعة في الأردن من هذه الاراضي لاتتجاوز (٦٠ - ٧٠٪) في أحسن الأحوال [٧] وبناء على ذلك فانه لايزال في الأردن متسع كبير لتطوير الزراعة على أساس التوسع الأفقي في الرقعة القابلة للزراعة بواقعها الحالي بالاضافة الى الاراضي القابلة للاستصلاح.

كما انه يلاحظ وكما ذكرنا ذلك في موقع سابق من هذه الدراسة، أن التنمية الزراعية في الأردن اتجهت نحو المنحنى التصديري، مما نتج عنه عواقب وخيمة وأكلاف اقتصادية باهظة. فقد ادى هذا النمط التنموي للقطاع الزراعي الى تطوير جزئي وانتقائي للزراعة الأردنية والتي بات مركزها في وادي الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعض المناطق المحدودة الاخرى، على حساب اهمال بقية الاراضي الزراعية الشتوية والبعلية والمراعي. كما ادى تركز جهود التنمية الزراعية في مجال التصدير الى احداث تشوهات عميقة في التركيب المحصولي للزراعة الأردنية، والى بروز فجوة كبيرة بين حاجات الأردن الغذائية وبين المنتج منها، وفي المقابل تحقق فائض كبير في بعض السلع الزراعية (الخضروات، الدواجن والبيض) غير القابلة للتصريف وهو مايبرز حجم الهدر والفوضى الناجمة عن تنمية الزراعة التصديرية المفرطة، مما اوقع الأردن في دائرة مايسمى الانكشاف الغذائي، اذ اصبح الأردن يستورد معظم احتياجاته الغذائية من الخارج وخصوصا السلع الزراعية الاستراتيجية (الحبوب واللحوم)، بعد أن كان الأردن وفي حقبة زمنية سابقة وليست ببعيدة يتميز بزراعة انتاجية متطورة ضمن مقاييس تلك الحقبة، حتى أن العرب قد سموا الأردن في العصور الوسيطة بمستودع الحبوب، حيث كان انتاج الأردن في الاربعينات يصل الى مابين (٤٠-٥٠) الف طن من الحبوب المختلفة [٨]. وفي الفترة (١٩٦٣ - ١٩٦٦) كان معدل الانتاج السنوي من الحبوب يصل الى (٢٠٩.٦) الف طن [٩]. غير أن هذا الانتاج انخفض بشكل كبير حيث وصل عام ١٩٨٩ الى (٧٩.٦) الف طن فقط [١٠]، بالرغم من التطور الذي حدث على أساليب الانتاج والتقنيات الانتاجية المستخدمة.

في الحقيقة ان التركيز على الزراعة لايعني بأي حال من الأحوال اهمال بقية القطاعات الاقتصادية، بل حسم أولوية التوجه لبناء الزراعة التقنية المتطورة لتكون القطاع الأهم في بناء الاقتصاد الوطني، ولتكون الزراعة القطاع الكفوء لتغطية احتياجات البلد المتزايدة من الغذاء وتزويد الصناعة وخصوصا الصناعة الغذائية بالمواد الأولية. وهذا التوجه الى القطاع الزراعي كقطاع اقتصادي واجتماعي رائد هو توجه سياسي ايضا وخصوصا اذا ماعلمنا ان سلاح الغذاء اخذ يستخدم من قبل الدول الاستعمارية يهددون به الشعوب وخاصة العربية في خبزها تهديدا اقوى من تهديد الطائرات والبوارج. والأردن وباقي الدول العربية معنية لان تلتفت الى الزراعة كقطاع مهم يجب أن يكون على رأس اولويات التنمية لانه احدى سبلنا الرئيسية على طريق الاستقلال الوطني التام.

واما بالنسبة للقطاع الصناعي في الأردن لوحظ انه قد نما نمواً غير عادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منذ بداية السبعينات، ويتضح مدى النمو والتطور الذي شهده نشاط القطاع الصناعي في الأردن من خلال النظر الى التغير الايجابي في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتوظيف القوى العاملة، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي (التصنيع والتعدين، الكهرباء والمياه والانشاءات) في الناتج المحلي الاجمالي من (١٥.٦٪) عام ١٩٧٠ الى (٣٥.٢٪) عام ١٩٨٩ كما هو في الجدول رقم (٥) في الملحق الاحصائي. كما ارتفعت نسبة مساهمة هذا لاقطاع في التوظيف من (١٨.٩٪) عام ١٩٧٠ الى (٢١.٤٪) عام ١٩٨٩، كما هو في الجدول رقم (٧) في الملحق الاحصائي.

وهذا التطور الذي شهده القطاع الصناعي في الأردن خلال فترة السبعينات والثمانينات لم يكن ناتج بالدرجة الأولى عن عوامل داخلية وذلك لتلبية حاجات الأردن الاستهلاكية والتنموية، وانما هذا التطور والنمو جاء نتيجة الاستراتيجية التنموية للاقتصاد الأردني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص والتي اعتمدت على تطوير قطاع الصناعة التصديرية.

فهذا التوجه الخارجي لتنمية قطاع الصناعة ادى الى تركيز حجوم كبيرة من الاستثمارات وخصوصا الاستثمارات الحكومية في قطاع الصناعات الاستخراجية والصناعات المتممة لها والتي كان لها الدور الأكبر في هذه الزيادة في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف والذي شاهدناه خلال هذه الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠). غير ان هذا النمط التنموي للصناعة ادى الى اضطرار البلاد الى اقتراض مبالغ طائلة لتمويل هذه الاستثمارات الضخمة، وبالتالي تحملها لاعباء ثقيلة جراء ارتفاع اعباء خدمة الديون الخارجية الذي وقع فيه الأردن، كما ادى ذلك الى الاستعانة الواسعة بالخبرات والشركات الاجنبية وهذه بدورها ادت الى توجيه هذه الصناعات نحو استخدام التكنولوجيا المتقدمة (الغربية) الباهضة التكاليف ونحو تخصيص مبالغ ضخمة للدراسات الفية والتجهيزات. واذا ما أضفنا الى كل ماسبق النفقات الضخمة على تشيد المباني الفخمة للادارة فان رؤوس الأموال اللازمة لهذه الصناعات الضخمة كان يمكن أن تمول عشرات الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم المعتمدة على استخدام التكنولوجيا التي تتطلب كثافة أقل لرأس المال وأكثر لقوى العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أن تطوير الصناعات التحويلية على قاعدة التوجه نحو التصدير في السبعينات والثمانينات بدلاً من التوجه نحو تلبية الاحتياجات الداخلية، حيث استند هذا التوجه على مزايا ظرفية ولم يراعى عند اقامتها قدرتها على المنافسة الطويلة الأمد، فهي ارتكزت على الطلب الاستهلاكي الواسع في البلدان العربية الخليجية ابان طفرتها النفطية في السبعينات وعلى السوق العراقي ابان الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ولم تواجه في ذلك الحين منافسة جدية مما طمس مؤقتاً ارتفاع أكلاف انشاءها وتشغيلها وتدني نوعية انتاجها والفوضى في ادارتها وتسييرها. وهذا التوجه التصديري للصناعات الأردنية التحويلية في تلك الفترة أدى الى تحيز هذه الصناعات هي الأخرى نحو التكنولوجيا كثيفة رأس المال والتي تطلبت استثمارات ضخمة وفي نفس الوقت اعتماداً اقل على الايدي العاملة، كما تميزت هذه الصناعات باعتمادها المفرط على استخدام المواد الوسيطة المستوردة من الخارج.

وبناء على ماسبق فان تنمية الصناعة الأردنية على قاعدة التوجه نحو التصدير لم تؤدي الى تحسين ميزان التجارة الخارجية للأردن وذلك لاعتمادها على التجهيزات والتكنولوجيا العالية وكثيفة رأس المال واستخدامها للمواد الخام المستوردة من الخارج. كذلك فان هذه الصناعات لم تحد من الاعتماد على المستوردات لتأمين غالبية احتياجات الأردن الاستهلاكية والتنموية، بل على العكس من ذلك فقد زادت العجز في الميزان التجاري الذي يعاني منه الأردن منذ تأسيسه.

واما عن دور الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة والخدمات) وكفاءتها في مجال تحقيق معدلات النمو الاقتصادي (معدلات النمو الحقيقية للناتج القومي الاجمالي)، فيمكن ايجادها من خلال تقدير دالة النمو الاقتصادي التي تم توصيفها في الفصل الثاني.

وبعد تقدير هذه الدالة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٠) وباستخدام البيانات الواردة في الجدول رقم (٢١) في الملحق الاحصائي وبعد تقيمها بأسعار ١٩٨٥، ظهرت النتائج كما يلي:-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$RY = -0.2361 + 1.39L^{*} + 1.88I_H^{*} + 0.697I_I^{*} + 0.103I_s^{*} - 15.27D \quad \ldots (3)$$

tc (-0.0277) (1.968) (1.960) (1.441) (1.310) (-3.09)

$R^2 = 0.708$, $R^{-2} = 0.588$, D.W = 2.191, F = 5.834

ومن خلال النتائج الاحصائية لدالة النمو الاقتصادي المُقدرة، يتضح لنا وجود علاقة ايجابية بين معدل النمو في القوى العاملة الموظفة (L^{*}) وبين معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير الى معنوية معامل معدل النمو في القوى العاملة الموظفة (مرونة الانتاج بالنسبة للقوى العاملة) على مستوى المعنوية (٥٪). كما تشير النتائج الى وجود علاقة ايجابية بين حجم الاستثمار في القطاع الزراعي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (I_H^{*}) وبين معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) والذي يشير الى معنوية معامل حجم الاستثمار في القطاع الزراعي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي والذي يمثل الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الزراعي، على مستوى المعنوية (٥٪). وقد أظهرت نتائج التقدير ايضا الى وجود علاقة ايجابية بين حجم الاستثمار في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (I_I^{*}) وبين معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي، كما يظهر من اختبار (t) لمعامل الاستثمار في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي والذي يمثل الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الصناعي على مستوى المعنوية (١٠٪). كما أظهرت النتائج أن حجم الاستثمار في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (I_s^{*}) يرتبط بعلاقة ايجابية مع معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي، كما يظهر من خلال اختبار (t) والذي يشير الى معنوية معامل حجم الاستثمار في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي والذي يمثل الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في قطاع الخدمات، على مستوى المعنوية (١٥٪). واخيراً فقد اظهرت نتائج التقدير الى ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤثر عكسياً على معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي، كما يظهر من اختبار (t) لمعامل المتغير الوهمي (D) عند مستوى المعنوية (١٪).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وكما هو متوقع فقد اظهرت النتائج الاحصائية لدالة النمو الاقتصادي المقدرة في الأردن آنفة الذكر ان الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الزراعي اعلى من مثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الاخرى (الصناعة، الخدمات). حيث قدرت قيمة الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الزراعي (معامل حجم الاستثمار المستثمر في القطاع الزراعي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي) كما هو مبين في دالة النمو المقدرة (٣) بحوالي (١.٨٨)، وهذه القيمة تعني ان زيادة حجم رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي بمقدار دينار واحد سيؤدي ذلك الى زيادة حجم الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١.٨٨) دينار، وهذه القيمة تعني ايضا ان زيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) سيؤدي ذلك الى زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي بمقدار (١.٨٨٪).

واما عن قيمة الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الصناعي (معامل حجم الاستثمار في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي المقدر) المقدرة في دالة النمو المذكورة آنفا، فقد بلغت حوالي (٠.٦٩٧)، وهذه القيمة تعني ان زيادة حجم رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي بمقدار دينار واحد سيؤدي ذلك الى زيادة حجم الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠.٦٩٧) من الدينار، وتعني هذه القيمة ايضا ان زيادة حجم الاستثمار في القطاع الصناعي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) فان ذلك سيؤدي الى زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠.٦٩٧٪).

وأخيراً فان القيمة المقدرة للكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في قطاع الخدمات (معامل حجم الاستثمار في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي المقدر) في دالة النمو المذكورة، قد بلغت (٠.١٠٣). وهذه القيمة المتواضعة جدا تعني ان زيادة حجم رأس المال المستثمر في قطاع الخدمات بمقدار دينار واحد سيؤدي ذلك الى زيادة حجم الناتج القومي بمقدار (٠.١٠٣) من الدينار فقط، وتعني هذه القيمة ايضا ان زيادة حجم الاستثمار في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) سيؤدي ذلك الى زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠.١٠٣٪) فقط.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومن النتائج السابقة يتضح لنا أن تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والمستمر والمرتفع الذي يضمن تحويل الاقتصاد الأردني الى اقتصاد ذاتي التوليد ويخلصه من التبعية ويقضي على التشوهات الهيكلية في بنيته الاقتصادية ويوفر قدر معقول من الاكتفاء الذاتي لحاجات البلاد والمواطنين الأساسية، يستدعي اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) وذلك بتوجيه المزيد من الاستثمار العام والخاص نحو هذه القطاعات وذلك لتأخذ دورها كقطاعات قائدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الملاحظات المهمة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ان تنمية قطاعات الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) يجب أن تبنى على أساس التوجه بالدرجة الاولى نحو تلبية الحاجات الاستهلاكية والتنموية الداخلية المتزايدة. وان توجيه التنمية الزراعية نحو هذا المنحنى يتطلب العمل على تحسين استغلال الرقعة الزراعية واستصلاح الاراضي القابلة للزراعة ومنع الاعتداء على المناطق الزراعية والتوسع السكني على حسابها واعادة تنظيم استخدام الموارد المائية بما يضمن تنميتها وحمايتها باستمرار من الهدر، وكذلك الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية والزراعة العلفية وحماية التربة من التصحر والانجراف وتحسين وسائل خزن المياه وترشيد استعمالها وحماية السدود والانهر والجداول من التلوث. كما يجب التنويه هنا الى أهمية اقامة وتأسيس الشركات الزراعية والتعاونيات الزراعية التي تعمل على استغلال الاراضي الواسعة بزراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية (الحبوب). وضمن هذه المشاريع الكبيرة التي تقوم بها هذه الشركات والتعاونيات يمكن الاستفادة من مميزات منها استعمال المكننة الحديثة بطاقتها الكاملة واستعمال ادوات الرش والاسمدة والعمل، كل ذلك بأقصى الطاقات مما يوفر كثيرا في كلفة الانتاج الزراعي ويهيىء امكانيات استغلال المختصين والاستفادة من أساليب البحث العلمي وتطوير وتحسين نوعيات الانتاج وكمياته وطرق حمايته من العوامل الجوية بشكل أكثر فعالية، كما في الوقت نفسه يمكن تقديم الخدمات التمويلية لهذه المشروعات بشكل مدروس وعلى أسس تفصيلية بحيث يتمكن المشروع من استعمال التمويل بكفاءة وخدمة دينه بعد تسديد كلفة الانتاج وتحقيق عوائد مجزية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتوجيه الصناعة وبخاصة الصناعة التحويلية نحو تلبية الحاجات الاستهلاكية والتنموية الداخلية، يتطلب ذلك بالدرجة الاولى التوجه نحو اقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستخدم التكنولوجيا كثيفة العمل. كما يتطلب ذلك توفير الحماية الجمركية والاغلاقية الفعالة لمنتجات هذه الصناعات والاستغلال الاقتصادي الأمثل للمعدات والمواد الوسيطة المتوفرة محليا والتركيز على احداث الترابط السلعي بين الصناعات وبينها وبين القطاعات الاخرى خاصة الزراعة والانشاءات والسياحة. كما يتطلب ذلك تحقيق توزيع جغرافي افضل لمواقع الصناعات الجديدة وتزويدها بالمرافق والخدمات الأساسية وكذلك توطين هذه الصناعات في المدن الصناعية والمناطق التنظيمية الصناعية في مختلف انحاء البلاد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الهوامش:

١- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، ١٩٨٠، ص ١٥.

٢- نفس المصدر، ص ١٧.

٣- A.Koutsoyiannis,Theory Of Econometrics, Macmillan Education ltd., London, 1987, p.281 .

٤- يوسف ابراهيم عبد الحق، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، ١٩٧٩، ص ٥١٩.

٥- واصف عازر، خطة التنمية الخمسية وملامح المستقبل، التنمية، العدد ٣١، ١٩٧٥، ص ٤٧.

٦- سمير حباشنة، تأملات في قضايا القطاع الزراعي، التنمية، العدد ١٨٦، ١٩٨٨، ص٦٠.

٧- نفس المصدر، ص ٦١.

٨- نفس المصدر، ص ٦٠.

٩- حسبت من البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقدير السنوي (٥)، ١٩٦٨، الملحق الاخصائي (٢٩).

١٠- حسبت من البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٤٩)، المجلد الثامن والعشرون، العدد (٥)، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة الى النتائج والتوصيات التالية:

٥-١ النتائج :-

يمكن تلخيص نتائج الدراسة بالنقاط التالية:-

١- استطاع الأردن، وبشكل عام، بفضل التدفق المستمر والكبير في الموارد المالية الأجنبية عليه، سواء كانت على شكل مساعدات ومنح أو على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، وتدفق حوالات الأردنيين العاملين بالخارج، أن يحقق مستويات استثمار مرتفعة مقارنة بالدول النامية والدول المتقدمة في بداية نهضتها الصناعية. فقد استطاع الأردن تحقيق مستوى استثمار سنوي بلغ بالمتوسط (٣٣٧.٤) مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٠)، بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط (٢٠.٧٪)، وبنسبة سنوية بلغت بالمتوسط (٢٨.٤٪) من الناتج القومي الاجمالي.

٢-أظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية عدم التوازن في توزيع الاستثمارات، وتركيزاً واضحاً على الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والخدمات، فقد استحوذ قطاع الخدمات لوحده على أكثر من (٥٤.٣٪) من اجمالي الاستثمارات المخططة خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)، و(٧٢.٦٪) من الاستثمارات المتحققة للفترة نفسها.

وبالمقابل كانت حصة قطاعات الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) منخفضة بالمقارنة مع قطاع الخدمات، حيث تبين ان الاستثمارات المخططة والفعلية الموجهة نحو القطاع الزراعي لم تتجاوز (٢٠.٥٪) من مجمل الاستثمارات المخططة خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)، اما الاستثمارات المتحققة فعلاً فلم تشكل سوى (٧.٢٪) من مجموع الاستثمارات الفعلية لنفس الفترة. اما القطاع الصناعي فقد بلغ متوسط نسبة ماخصص له من الاستثمارات المخططة حوالي (٢٦.٤٪) وذلك خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠) وكان متوسط نسبة الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع حوالي (٢١.٢٪) من مجمل الاستثمارات الفعلية خلال الفترة نفسها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- لقد اتبع الأردن نمطاً تنموياً خاطئاً ايضا في مجال الاستثمار في قطاع الانتاج السلعي، فقد اعتمدت الاستراتيجية التنموية في الأردن على توجيه الاستثمارات في قطاعات الانتاج السلعي نحو تطوير قدرات الأردن التصديرية، قبل أن تحقق للاقتصاد الأردني شروط تحوله الى اقتصاد ذاتي التوليد، وقبل ان يخطو خطوات جادة باتجاه التلبية الذاتية لحاجات البلاد والمواطنين الاساسية وضمان قدر معقول من الاكتفاء الذاتي. فمن الغريب ان تتوجه الاستثمارات في قطاعات الانتاج السلعي نحو الخارج في وقت لا يزال الاقتصاد الأردني يعاني من ضعف وضيق قاعدته الانتاجية ومن تدني مستوى ترابطه القطاعي، ومن تفشي العديد من العوائق الاقتصادية التي تحرم الأردن من المزايا النسبية لاقتصاد التصدير.

٤- وعن الأهمية النسبية للاستثمارات العامة والخاصة من مجمل الاستثمارات المتحققة في الاقتصاد، فقد اظهرت الدراسة ان الاستثمارات العامة قد شكلت نسبة عالية من مجمل الاستثمارات المتحققة في الاقتصاد الأردني، حيث شكلت بالمتوسط مانسبته (٤٦.٨٪) خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠) تركز معظمها في مجال الخدمات العامة واقامة الهياكل الاساسية للاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص فقد لوحظ ايضاً ان نسبة كبيرة منها قد اتجهت نحو قطاع الخدمات، حيث بلغ بالمتوسط ماخصص لقطاع الخدمات من الاستثمارات المخططة للقطاع الخاص حوالي (٤٨.٥٪) خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠). في حين بلغ بالمتوسط ماخصص لكل من القطاع الزراعي والصناعي من الاستثمارات الخاصة المخططة حوالي (٩.٨٪، ٤١.٢٪) على التوالي وذلك خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)، وكان متوسط نسبة الاستثمارات الخاصة الفعلية في كل من هذين القطاعين (٩.٤٪ ، ٣٤.٢٪) على التوالي وذلك خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٠).

٥- اظهرت الدراسة ان الاقتصاد الأردني يعاني من تشوهات عميقة في هيكل الانتاج والعمالة والتجارة الخارجية. فمن حيث هيكل الانتاج لوحظ ان قطاع الخدمات قد استحوذ على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي، فقد شكل انتاج هذا القطاع مانسبته بالمتوسط (٦٣.٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي خلال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠). اما قطاع الصناعة فقد استحوذ بالمتوسط على مانسبته (٢٧.٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي خلال نفسس الفترة. واخيراً قطاع الزراعة استحوذ بالمتوسط على مانسبته (٩.٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة.

واما من حيث هيكل العمالة فقد لوحظ ايضا ان قطاع الخدمات قد استحوذ على النصيب الأكبر من القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد، حيث حصل هذا القطاع بالمتوسط على مانسبته (٦٧.١٪) من مجموع القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد الأردني وذلك خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٠)، في حين حصل قطاع الصناعة بالمتوسط على مانسبته (٢١.٣٪) من مجموع القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد الأردني خلال نفس الفترة، واما قطاع الزراعة فقد شكلت العمالة الموظفة فيه بالمتوسط مانسبته (١١.٦٪) من مجموع القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد خلال نفس الفترة.

٦- وباستخدام اساليب التحليل الكمي القياسي تمكنت الدراسة من اكتشاف أثر الاستثمار الكلي المتحقق في الاقتصاد الأردني على احداث التغيرات في هيكل الانتاج والعمالة والتجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، حيث تبين ان هناك علاقة سلبية بين حجم الاستثمار الكلي ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج والتوظيف، حيث ان زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد يؤدي الى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج والتوظيف. كما أشارت النتائج ايضاً الى وجود علاقة ايجابية بين حجم الاستثمار الكلي ومساهمة القطاع الصناعي في كل من الانتاج والعمالة، حيث ان زيادة حجم الاستثمار المتحقق في الاقتصاد الأردني يؤدي ذلك الى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الانتاج والتوظيف. كذلك تبين انه يوجد علاقة عكسية بين حجم الاستثمار الكلي المتحقق في الاقتصاد الأردني ونسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي وعلاقة طردية مع نسبة مساهمة هذا القطاع في استيعاب القوى العاملة. وانخفاض نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الانتاج مع زيادة حجم الاستثمار الكلي بالرغم من ان نسبة عالية من هذه الاستثمارات تذهب الى قطاع الخدمات، حيث حصل هذا القطاع على مانسبته

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٨١.٦٪) من اجمالي الاستثمارات المتحققة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠)، يشكل دليلاً واضحاً على تضخم هذا القطاع وانخفاض مستوى انتاجيته بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ومن النتائج المهمة التي تم التوصل اليها وجود علاقة ايجابية ولكن ليست ذات دلالة احصائية بين حجم الاستثمار الكلي وشرط التبادل التجاري للأردن مع العالم الخارجي (معدل التبادل الدولي). وهذا يوضح ان الاستثمار في الأردن لم يستطع احداث تغيرات في هيكل التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) حيث بقي الاستثمار السلعي في الأردن محصوراً في مشاريع محدودة وهي المشاريع الزراعية التي تنتج عدد محدود من السلع التصديرية، ومشاريع انتاج السلع الاولية (الفوسفات والبوتاس) والتي تتسم اسواقها الخارجية بالمنافسة الكبيرة والتذبذب الشديد لاسعارها العالمية، ولم يتم توجيه الاهتمام بإقامة مشاريع متنوعة تنتج سلع متعددة (تنويع الصادرات)، حيث تقوم بتقليل التقلب والتذبذب في شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي. كما ان الاستثمار في الأردن لم يستطع احداث تغيرات في هيكل واردات الأردن من الخارج، حيث بقيت مستوردات الأردن من الوقود المعدني (البترول) والآلات والمعدات والمواد الغذائية تشكل النسبة الكبرى من مستوردات الأردن من الخارج.

٧- باستخدام اساليب التحليل الكمي القياسي تمكنت الدراسة من ايجاد العوامل المباشرة التي تحدد حجم الانفاق الاستثماري الخاص في الأردن، حيث تبين ان حجم الانفاق الاستثماري الخاص يرتبط بعلاقة ايجابية مع حجم الناتج القومي الاجمالي، حيث وجد ان زيادة الناتج القومي الاجمالي بمقدار دينار واحد سيترتب عنها زيادة مباشرة في حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٠,١٤٣) من الدينار. كما أشارت النتائج الى أن حجم الاستثمارات الخاصة ترتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع الانفاق الاستثماري العام (الاستثمارات العامة)، وبعلاقة عكسية قوية مع النفقات الاستهلاكية الحكومية، حيث وجد أن زيادة النفقات الاستثمارية العامة بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة مباشرة في حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٠,٤٩) من الدينار، في حين أن زيادة النفقات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحكومية الاستهلاكية بمقدار دينار واحد سيترتب عليها انخفاض مباشر في حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٠,٤٦١) من الدينار. كما دلت النتائج ايضا على أن الاستثمارات الخاصة ترتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، حيث وجد ان زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة مباشرة في حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٠,٤٢٣). كما اظهرت النتائج ايضا ان سعر الفائدة يرتبط بعلاقة سلبية مع حجم الاستثمارات الخاصة الا انها ليست ذات دلالة احصائية.

٨- وبالاضافة الى العوامل المباشرة، اجرت الدراسة تقديراً كمياً للعوامل غير المباشرة التي تؤثر على حجم الانفاق الاستثماري الخاص (النفقات الحكومية الجارية، عرض النقد، الضرائب، سعر صرف الدينار مقابل الدولار). وذلك من خلال استخدام فكرة المضاعف، حيث وجد أن زيادة النفقات العامة الجارية (الاستهلاكية) بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة لاحقة في حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٠,١٤٩) من الدينار. وزيادة عرض النقد بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة لاحقة في حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٠,٠٥٨) من الدينار. في حين ان زيادة حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة بمقدار دينار واحد سيترتب عليها لاحقاً انخفاض في حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٠,٠,١٧٦) من الدينار. وأخيراً وجد ان تخفيض سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار بمقدار وحدة واحدة سيترتب عليها لاحقاً زيادة في حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٦١,٨٥) مليون دينار.

٩- باستخدام اساليب التحليل الكمي القياسي تمكنت الدراسة من ايجاد العوامل المباشرة التي تحدد مستوى الانفاق الاستثماري العام، حيث تبين أن حجم الانفاق الاستثماري العام يرتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع معدل النمو السنوي في حجم السكان، فزيادة معدل النمو السنوي للسكان بمقدار ١٪ سيترتب عنها زيادة مباشرة في حجم الاستثمارات العامة بمقدار (٢٩,٨٦) مليون دينار. كما اشارت النتائج الى وجود علاقة ايجابية بين الناتج القومي الاجمالي وحجم الاستثمارات العامة، حيث وجد أن زيادة الناتج القومي بمقدار دينار واحد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سيترتب عنها زيادة مباشرة في حجم الاستثمارات العامة بمقدار (١٦٣ . ٠) من الدينار. وقد بينت نتائج الدراسة ايضا ان حجم المدخرات الحكومية ترتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع حجم الاستثمارات العامة، حيث ان زيادة حجم المدخرات الحكومية بمقدار دينار واحد سيترتب عنها زيادة مباشرة في حجم الاستثمارات العامة بمقدار (٠ . ٣٦٧) من الدينار، وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية فقد تبين انها ترتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع حجم الاستثمارات العامة، حيث وجد أن زيادة حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن بمقدار دينار سيترتب عليها زيادة مباشرة في حجم الاستثمارات العامة بمقدار (٠ , ٢٢٤) من الدينار.

ومن النتائج المهمة التي تم التوصل اليها ان الاقتراض الخارجي ارتبط بعلاقة سلبية ذات ذات دلالة احصائية مع حجم الاستثمارات العامة، وهذه النتيجة تشير الى أن القروض الخارجية لم تستخدم للأغراض الانتاجية التي تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الأردني وزيادة مقدرته على تحمل اعبائها، بل انها وجهت في معظمها في الغالب نحو الانفاق الحكومي الجاري.

اما بخصوص الاقتراض الداخلي فقد بينت نتائج الدراسة انها ارتبطت بعلاقة سلبية ذات دلالة احصائية مع حجم الاستثمارات العامة، مما يدلل على أن هذه القروض قد تم توجيهها نحو الانفاق الحكومي الجاري ولم توجه للأغراض الانتاجية.

١٠- تبين من الدراسة أن المساعدات الخارجية والتي تكونت معظمها من المنح والهبات التي لايترتب على الدولة اي التزامات مالية سواء من حيث السداد او من حيث الفائدة، شكلت نسبة عالية من اجمالي الايرادات العامة للحكومة، فقد بلغت قيمة هذه المساعدات عام ١٩٧٥ نحو (٤ . ٥٠٪) من اجمالي الايرادات العامة للحكومة وانخفضت عام ١٩٨٩ الى (٦ . ٣٠٪)، وفي عام ١٩٩٠ ونظراً لتوقف المساعدات المقدمة من دول الخليج وبعض الدول الغربية نتيجة موقف الأردن السياسي من العدوان الثلاثيني على العراق انخفضت هذه المساعدات بشكل كبير فقد شكلت هذه المساعدات في هذا العام مانسبته (٣ . ١٧٪) من اجمالي الايرادات الكلية للحكومة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

١١- كما تبين من الدراسة تزايد اعتماد الأردن على القروض الخارجية حيث اصبحت تشكل مانسبته (١٧.٩٪) من اجمالي النفقات العامة للحكومة عام ١٩٩٠ في حين كانت تشكل عام ١٩٧٠ مانسبته (٣.٦٪). وقد انعكس هذا الوضع على حجم المديونية الخارجية وحجم خدمتها، حيث وصل حجم المديونية عام ١٩٩٠ حسب بيانات البنك المركزي الأردني الى (٦٠٥٢.٥) مليون دينار، كما ارتفع تبعاً لذلك خدمة هذه المديونية (فوائد + الأقساط) حيث وصل عام ١٩٩٠ الى (٣١٤.٧) مليون دينار. وقد نتج عن ارتفاع حجم المديونية الخارجية للأردن باستمرار ارتفاع نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي حيث وصلت عام ١٩٩٠ الى (٢٣٥.٧٪) كما ارتفع في نفس الوقت معدل خدمة الدين الخارجي مقاساً بنسبة تسديدات القروض الخارجية الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات حيث وصلت عام ١٩٩٠ الى (٥١.٣٪).

١٢- كما دلت الدراسة ايضا الى زيادة اعتماد الحكومة على الاقتراض الداخلي لتسديد العجز في الموازنة العامة، حيث ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي من (٦٥.٣٧) مليون دينار عام ١٩٧٥ وبنسبة (١١.٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي الى (١٠٥١.٧) مليون دينار وبنسبة (٤٠.٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٠. وقد ارتفعت تبعا لذلك خدمة هذه المديونية (فوائد + أقساط)، فقد ارتفعت من (١٢.٦٦) مليون دينار عام ١٩٧٥ وبنسبة (٤.٥٪) من الايرادات الضريبية الى (٣٤.٦) مليون دينار بنسبة بلغت (٩٪) من الايرادات الضريبية عام ١٩٩٠.

١٣- باستخدام التحليل الوصفي اظهرت الدراسة أن هناك ضعفاً شديداً في المدخرات الأردنية، حيث لازالت المدخرات المحلية سالبة في جميع سنوات الدراسة (١٩٧٠-١٩٩٠)، مما يعني أن هناك خلل هيكلي عميق في الاقتصاد الأردني حيث أن ماينتجه الاقتصاد الأردني لايكفي لسد احتياجات المواطنين الاستهلاكية في ضوء النمط الاستهلاكي السائد حالياً واما عن المدخرات الوطنية فقد اتسمت بالتقلب بين القيم السالبة والموجبة المتواضعة، كما ان المدخرات القومية ورغم ماطرأ عليها من تحول بعد عام ١٩٧٤ الا انها مازالت متواضعة للغاية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤- باستخدام اساليب التحليل الكمي القياسي تمكنت الدراسة من اكتشاف دور وكفاءة الاستثمار الاجمالي المتحقق في الاقتصاد الأردني في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن، حيث تبين ان الاستثمار الاجمالي السنوي المتحقق في الاقتصاد الأردني لعب دوراً متواضعاً في تحقيق معدلات النمو الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي (النمو الاقتصادي)، وتبين أيضاً ان انخفاض دور الاستثمار الاجمالي في تحقيق النمو الاقتصادي ليس عائد الى انخفاض حجم الاستثمار السنوي المتحقق وانما عائد بالدرجة الاولى الى انخفاض الكفاءة الانتاجية لهذه الاستثمارات، حيث وجد ان الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد الأردني منخفضة وتساوي (٠.٣٣٢)، وهذه القيمة تشير الى ان زيادة رأس المال المستثمر في الاقتصاد الأردني بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة في الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠.٣٣٢) من الدينار فقط، كما تشير هذه القيمة ايضا الى ان زيادة في الاستثمار السنوي المتحقق في الاقتصاد كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) سيترتب عليه زيادة في معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمقدار (٠.٣٣٢٪) فقط.

وقد ارجع السبب في انخفاض قيمة الانتاجية الجدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد الأردني والتي ترتب عليها انخفاض في دور وكفاءة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي الى انغماس حصة هامة من الاستثمارات السنوية المتحققة في الاقتصاد الأردني في النشاطات غير الانتاجية كشراء الاراضي والعقارات والمضاربة بالأسهم والعملات. كما أن تمركز حصة هامة وكبيرة ايضا من الاستثمارات السنوية المتحققة في الاقتصاد الأردني في مشاريع الخدمات والبنية التحتية التي لاتساهم بشكل مباشر في زيادة الانتاج كان لها دوراً كبيراً في انخفاض هذه القيمة للانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد ادى التباين في أسعار العناصر الانتاجية (العمل ورأس المال) في الأردن نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجراءات الحكومية التي تتعلق بالاعفاءات الضريبية والجمركية على المستوردات الرأسمالية الى انخفاض أسعار رأس المال مقارنة بأسعار العناصر الانتاجية الاخرى كالعمل،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأمر الذي أدى الى استخدام الأساليب الانتاجية كثيفة رأس المال في معظم القطاعات الاقتصادية وبالتالي ادى ذلك الى انخفاض في قيمة الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد الأردني.

١٥- باستخدام اساليب التحليل الوصفي وبالاعتماد على بيانات البنك المركزي الأردني أظهرت الدراسة ان القطاع العام مايزال يلعب دوراً متواضعاً في الحياة الاقتصادية في الأردن ولم يصل بعد الى المرحلة التي يستطيع فيها الايفاء بمتطلبات التطور المنهجي للاقتصاد الأردني على خلاف ما يروج له الآن من قبل الأوساط الداعية الى مايسمى "بالتخاصية" عن ضخامة وكبر وتضخم دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية. فقد وجد أن تضخم الجهاز الحكومي بشقيه المدني والعسكري هو الذي يفسر نمو هذا القطاع في الاقتصاد الأردني بينما مايزال يلعب دوراً متواضعاً في مجال الانتاج وتدعيم القاعدة الانتاجية.

١٦- باستخدام اساليب التحليل الكمي القياسي، أظهرت الدراسة ان الكفاءة لرأس المال المستثمر في كل من القطاع العام والخاص كانت منخفضة لكنها في القطاع العام كانت أعلى منها في القطاع الخاص، وهذا يعني ان الاستثمار العام أقدر وأكثر كفاءة من الاستثمار الخاص على تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن، حيث وجد أن الكفاءة الانتاجية لرأس لمال المستثمر في القطاع العام تساوي (٠.٤٦)، وهذه القيمة تعني ان زيادة رأس المال المستثمر في القطاع العام بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة في الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠.٤٦) من الدينار، كما تعني أيضا ان زيادة حجم الاستثمار العام السنوي المتحقق كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) سيترتب عليها زيادة في معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمقدار (٠.٤٦٪). في حين وجد أن الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الخاص تساوي (٠.٢٣٣)، وهذه القيمة تعني ان زيادة رأس المال المستثمر في القطاع الخاص بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة في الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠.٢٣٣) من الدينار، كما تعني ايضا ان زيادة حجم الاستثمارات الخاصة السنوية المتحققة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) سيترتب عليها زيادة في معدل النمو السنوي للناتج القومي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الاجمالي الحقيقي بمقدار (٢٣٣ . ٠٪).

١٧- باستخدام اساليب التحليل الكمي القياسي أظهرت الدراسة ان الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الزراعي اعلى من مثيلاتها في كل من القطاع الصناعي والخدمات. وهذا يعني ان الاستثمار الزراعي أقدر واكثر كفاءة من الاستثمار الصناعي والاستثمار الخدمي على تحقيق النمو الاقتصادي، حيث وجد أن الكفاءة الانتاجية لرأس المال المستثمر في القطاع الزراعي تساوي (١ . ٨٨)، وهذه القيمة تعني ان زيادة رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة في الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١ . ٨٨) دينار، كما تعني ايضاً ان زيادة الاستثمار الزراعي السنوي المتحقق كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) سيترتب عليها زيادة في معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمقدار (١ . ٨٨٪). أما عن الكفاءة الانتاجية لرأس لمال المستثمر في القطاع الصناعي فقد تبين انها تساوي (٠ . ٦٩٧) وهذه القيمة تعني ان زيادة رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة في الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠ . ٦٩٧) من الدينار، كما تعني هذه القيمة ايضاً أن زيادة الاستثمار الصناعي السنوي المتحقق كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) سيترتب عليها زيادة في معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمقدار (٠ . ٦٩٧٪). في حين بلغت قيمة الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في قطاع الخدمات حوالي (٠ . ١٠٣)، وهذه القيمة للانتاجية الحدية منخفضة جداً وتعني ان زيادة رزس المال المستثمر في قطاع الخدمات بمقدار دينار واحد سيترتب عليها زيادة في الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠ . ١٠٣) من الدينار فقط، كما تعني هذه القيمة ان زيادة الاستثمارات الخدمية السنوية المتحققة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بمقدار (١٪) سيترتب عليها زيادة في معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمقدار (٠ . ١٠٣٪) فقط.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٥-٢ التوصيات:

من خلال ماتقدم، وانطلاقا من المسؤولية العلمية، وتعزيزاً لدور الباحث في تقديم المعالجات النظرية التي يراها مناسبة وتأكيداً للخط العام لآراءه ووجهات نظره في موضوع الدراسة، خرج الباحث بمجموعة من التوصيات التي يطمح أن يؤخذ بها أو بأغلبيتها اعتقاداً منه بصحتها وضرورتها في نفس الوقت.

١- لابد من توجيه جهود التنمية نحو تطوير قطاعات الانتاج السلعي وبشكل خاص قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع الصناعة التحويلية باتجاه تحقيق قدر اكبر من الاعتماد على الذات في تلبية الحاجات الاستهلاكية والتنموية، وتحقيق التراكم الانتاجي، وفي هذا الاطار يجب توجيه الاستثمار نحو احياء الأراضي الزراعية واستصلاحها وتنمية الثروة الحيوانية والمراعي الطبيعية وتحسين وترشيد استغلال الموارد الارضية والمائية وتحرير الانتاج الزراعي من عوائق الانتاج والتوزيع والتمويل وسائر العقبات الاخرى التي تحبط المزارع وتحد من انتاجيته وارتباطه بالأرض. وباختصار فان المطلوب هو تحقيق ثروة زراعية بمعانيها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتنظيمية.

كما أن جهود التنمية واتجاهات الاستثمار يجب أن تنصب ايضا على تطوير الصناعة وخصوصا الصناعة التحويلية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي، وعلى هذا الصعيد فان تنمية الصناعة التحويلية يجب أن تتجه أولا نحو التلبية الذاتية للطلب الداخلي على السلع الاستهلاكية والوسيطة، وتعويض السلع الانتاجية وتجديدها ماأمكن بالقدرات المحلية. وفي هذا الاطار فانه يجب تنمية الصناعة الوطنية بالاتجاه نحو المزيد من التكامل مع الزراعة والخامات المحلية، وتلبية حاجات الأردن من السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية الاخرى. وهذا يستدعي ايضا احياء الصناعات التقليدية والحرفية الصغيرة، وتوفير التمويل اللازم لها وتشجيع الصناعات الاخرى المعوضة عن الاستيراد او القابلة للتصدير المجزي بمنحها التسهيلات والاعفاءات والحوافز اللازمة.

٢- العمل على تدعيم دور القطاع العام في العملية الانتاجية وذلك بإنشاء شركات

© Arabic Digital Library Yarmouk University

حكومية تماماً وشركات مساهمة عامة برأس مال كبير تقوم بالاستثمار في مشاريع الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) ذات الحجوم الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم اساليب الانتاج كثيفة العمل والتي تعمل ايضا على زيادة مقدرة البلاد على الاكتفاء الذاتي وذات المردود الاقتصادي العالي والسريع والتي تسهم في تحقيق أهداف التصحيح الهيكلي (احلال المستوردات، تحقيق الأمن الغذائي والمساعدة على امتصاص البطالة...).

٣- دعم وتوجيه القطاع الخاص نحو المزيد من الاستثمار في المشاريع ذات الحجوم الصغيرة والمتوسطة في مشاريع الانتاج السلعي (الزراعة، الصناعة) والتي تستخدم اساليب الانتاج كثيفة العمل وتسهم أولا في زيادة اعتماد الأردن على الذات في تلبية الحاجات الأساسية ومن ثم التصدير، وذلك عن طريق توفير البنى الأساسية الضرورية وتسهيل الاجراءات الحكومية الروتينية والتي تشكل معوقات أمام القطاع الخاص في زيادة نشاطاته في اقامة المشاريع الانتاجية وتشغيلها، والعمل على تطوير الاطار المؤسسي المناسب الذي يمكن من خلاله تنسيق وتطوير مجالات التعاون بين مختلف مؤسسات القطاع الخاص من جهة وبينها وبين أجهزة الحكومة المعنية من جهة أخرى، والعمل على وضع برامج محددة تقوم على رفع الكفاءة الادارية والفنية لمؤسسات القطاع الخاص. كذلك فان دعم القطاع الخاص ليتوجه نحو الاستثمار في مشاريع قطاعات الانتاج السلعي ذات الحجوم الصغيرة والمتوسطة والتي تستخدم اساليب الانتاج كثيفة العمل، يتطلب من الحكومة المزيد من الحوافز والاعفاءات والحماية الجمركية والاغلاقية لهذه المشاريع.

٤- العمل على تعميق الارتباط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق زيادة المدخلات المحلية من السلع الصناعية والزراعية، وتطوير انتاج السلع الرأسمالية بحيث تزداد قدرة مساهمة الانتاج المحلي على مواجهة الطلب الاستثماري على المواد الخام والسلع الانتاجية، مما ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي ويساهم في أن يصبح قطاع الانتاج السلعي هو القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني.

٥- تدعيم استخدام الاساليب الانتاجية كثيفة عنصر العمل على مستوى قطاعات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد ككل. وذلك من خلال تشجيع ودعم المشاريع الانتاجية التي تعتمد على استخدام اساليب الانتاج كثيفة عنصر العمل، والعمل على التخفيف من الاجراءات والتدابير التي تجعل من رأس المال أرخص نسبياً من العمل وذلك عن طريق فرض قيود جمركية وضريبية على بعض المستودرات من السلع الرأسمالية التي يمكن احلال العمل محلها.

٦- تحسين صورة تمويل الاستثمار بحيث تحقق درجة عالية من التمويل الذاتي للاستثمار، وذلك من خلال العمل على زيادة الادخار المحلي والوطني بتخفيض معدلات نمو الاستهلاك دون معدل نمو كل من الناتج المحلي والقومي، بحيث ترتفع نسبة تمويل الاستثمار من الادخارات المحلية والوطنية بشكل مطرد.

٧- الاستغناء الكلي عن الاقتراض من المصادر الخارجية الهادفة الى تمويل الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاقتصار على الاقتراض لتمويل المشاريع الانتاجية ذات المردود العالي والسريع.

٨- العمل على توجيه المساعدات والمنح الخارجية المقدمة للأردن بأكملها نحو المشاريع الانتاجية ذات المردود العالي التي تقرب الأردن من مرحلة التمويل الذاتي وبالتالي الاستغناء عن المساعدات لاحقاً.

٩- وقف استيراد سلع الرفاه والكماليات والسلع المنافسة للانتاج المحلي ورفع الرسوم الجمركية على سائر السلع الاستهلاكية غير الضرورية، واعادة التوازن الى التركيب السلعي للمستوردات الأردنية لصالح السلع الانتاجية وعلى حساب السلع الاستهلاكية الجاهزة والمعمرة ذات الطبيعة الترفيهية.

١٠- تعديل التشريعات الضريبية، وتوزيع اعباء الضريبة على أسس أكثر عدالة لتطال الدخول الكبيرة، وللحد من النشاطات غير الانتاجية ومكافأة الاستثمار الانتاجي.

١١- مكافحة النشاطات الطفيلية، ومصادرة الدخول غير المشروعة والمعاقبة على اساءة استخدام النفوذ والتطاول على المال العام وسائر مظاهر الفساد في القطاع الحكومي، وتطوير التشريعات القائمة أو استحداث تشريعات جديدة لهذا الغرض.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع

أ- المراجع العربية:

أولاً :- الكتب

١-عجمية، محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية - بيروت، ١٩٨٣.

٢- القاضي، عبد الحميد، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة، ١٩٨٢.

٣- خليل، سامي، مبادىء الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح - الكويت، ١٩٨٠.

٤- الساكت، بسام والأحمد، أحمد، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٠.

٥- العاقل، محمد عادل، مبادىء الاستثمار وتقييم المشاريع، كلية التجارة - جامعة حلب، ١٩٦٨ - ١٩٦٩.

٦- المالكي، عبد الله، استراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية في الأردن، عمان - الأردن، ١٩٧٤.

٧- عبد المجيد، عبد الفتاح، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٨٣.

٨- علي، عادل، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة، ١٩٨٠.

٩- عوض، مروان، التعامل بالعملات الاجنبية، البنك المركزي الأردني، ١٩٨٥.

١٠- حجير، محمد مبارك، تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١.

١١- حبيب، مطانيوس، التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، ١٩٨١.

١٢- عبد الشفيع، محمد، قضية التصنيع في اطار النظام العالمي الجديد، دار الوحدة - الاسكندرية، ١٩٨٧.

١٣- لطفي، علي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس - القاهرة ، ١٩٨٧.

١٤- الوحيد، مهدي علي، مقدمة في التنمية والتخطيط، ١٩٨٦.

١٥- عبد الحق، يوسف ابراهيم، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، القاهرة، ١٩٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٦- بسادة، رأفت شفيق، التنمية العربية في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، المعهد العربي للتخطيط - الكويت ، ١٩٨٥.
١٧- زغلول، اسماعيل سعد، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨٤.

ثانياً :- رسائل الدراسات العليا:

١- البيطار، محمد، النفقات العامة في الأردن، أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة اليرموك ، ١٩٩٠.

ثالثاً :- المنشورات الرسمية:

١- البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، عدد خاص.
٢- البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد متفرقة.
٣- البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي، اعداد متفرقة.
٤- دائرة الاحصائات العامة، الحسابات القومية في الأردن، أعداد متفرقة.
٥- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.
٦- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥).
٧- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠).
٨- المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٥).
٩- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية (١٩٨٦ - ١٩٩٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً :- المجلات والصحف والأبحاث

١- الحوراني، هاني، " أضواء على المسألة الزراعية في الأردن (١) "، الأردن الجديد، العدد ١٠، ١٩٨٩ .

٢- المومني، رياض والبيطار، محمد، "النفقات العامة في الاردن وعلاقتها بالتطور الاقتصادي (١٩٦٧ - ١٩٨٧)" مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد السابع، العدد الرابع، ١٩٩٢.

٣- عازر، واصف، "خطة التنمية الخمسية وملامح المستقبل "، التنمية، العدد ٣١، ١٩٧٥.

٤- حباشنة، سمير، " تأملات في قضايا القطاع الزراعي "، التنمية، العدد ١٨٦، ١٩٨٨.

ب- المراجع باللغة الانجليزية

BOOKS:-

1- Michal P. Todaro : Economic Development In The Third World, Longman Inc, New York, 1985.

2- Irving Leveson and Jimmy, W. Wheeler : Westren Economics In Transition " Structural Change and Adjustment Policies In Industrial Country", Westveiw Press, Inc, London, 1980.

3- Willaim H. Branson : Macroeconomic Theory and Policy, Harper and Row Publisher, New York, 1979.

4- Edward Shapiro : Macroeconomic Analysis, Harconrt Brance Jovanovich Inc, New York, 1982.

5- Warrent Coasts and Deena Khaffafe (ed's) : Money and Monetary Policy In LDC's, Great Britain, Pergamon Press, 1980.

6- Peacok A. and Shaw G.K., The Economic Theory Of Fisical Policy, Geroge Allen and Unwin ltd., London, 1971.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

7- Maurice Fitzgerald Scott : A New Veiw Of Economic Growth, Glardon Press, Oxford, 1989.

8- Lawrence S. Ritter and William L. Silbar : Princeples Of Money Banking and Financial Markets, Basic Books Inc., New York, 1986.

9- J.F. Broth Well : Government Finance, Derendon Press, Oxford, 1977.

10- Keith Cuthbertson : Macroeconomic Policy, Macmillan Press ltd., London, 1982.

11- Isaiah Frank : Foreigh Enterprise In Development Country, The John Hopkinsvinesity Press, ltd., London, 1980.

12- Robert J. Jordan: Macroeconomics, Little Brown and Company, New York, 1987.

13- H. Jones : Modern Theories Of Economic Growth, Comelot Press, ltd., Great Britain, 1978.

14- A. P. Thirwall : Growth and Development, Macmillan Education, ltd., New York, 1989.

15- E.S.Savas : Privataization; The Key To Better Government, Chatham House Publisher's Inc, London, 1987.

16- Haward C. Nielson : The Hashemite Kingdom Of Jordan, Seven Year Program For Economic Development; An Evalution, U.S.A, Ford Foundation, New York, 1970.

17- A. Koutsoyiannis : Theory Of Econometrics, Macmillan Education ltd., London, 1987.

PERIODICALS:

1- Talafha. H. "The Effect Of Worker's Remittanes On Jordanian Economy", METU Studies Development, 12 (1,2), 1985.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

2- Shoven, John. B: "Applied General Equilibrum Tax Model", International Monetary Fund, Vol.30, No.1, 1983.

3- Robert Corker, Owen Evena and Loyed Kenword" Tax Policy and Business Investment In United States", International Monetary Fund - Staff Paper, Vol. 30, No.1, 1989.

4- Wan Soon Kim and K.Y.Yan: "Fisical Policy and Development In Korea", World Development, Vol. 16, No.1, 1988.

5- Steven Fazzari, R Glenn Hubbard and Brance Pertason: "Tax Policy and Investment", American. Economic Rveiw, Vol.78, No.1 , 1988.

6- H. Patrick : "The Role Of Mony In Development Pross: "Financial Development and Economic Growth In Under Development Conuntry" Economic Development and Culture Change, Vol. 14, No,1 , 1966.

7- O.E G.Johanson : "The Exchange Instrument Policy In A Development Country", International Monetary Fund- Staff Paper, Vol.33, No.2, 1976.

8- Nicholas Stem :"The Determenant's Of Growth", Economic Jornal, Vol.5, No.3, 1991.

9- Mohsin. Khan and Carem M.Reinbart, " Private Investment and Economic Growth In Development Country", World Development, Vol.18, No.1, 1990.

10- Riyad Momani :" Foriegh Capital Flow, Consumption, and Economic Growth : "The Experience Of Jordan, 1987", Jornal Of King Saud University, Vol.3, Administration Sciences (2), 1991.

STAISTICAL PUBLICATION:

1- International Monetary Fund (IMF) :" International Financial Statistics (IFS) , Year Book, 1992.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الملحق الاحصائي

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول رقم (١)

الانفاق العام والخاص على الاستثمار

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(مليون دينار)

السنة	الاستثمار الكلي	الاستثمار الخاص	الاستثمار العام (الحكومي)
١٩٧٠	٢٥,٢	١٥,٧	٩,٥
١٩٧١	٣٠,٧	١٩,٢	١١,٥
١٩٧٢	٣٦,٣	١٨,٩	١٧,٤
١٩٧٣	٤٧,٢	٢٥,١	٢٢,١
١٩٧٤	٦٣,٢	٣٢,٦	٣٠,٦
١٩٧٥	٨٧,٩	٤٨,١	٣٩,٨
١٩٧٦	١٣٨,٠	٧٥,٠	٦٣,٠
١٩٧٧	١٩٧,٠	١٠٨,٤	٨٨,٦
١٩٧٨	٢٢٩,١	١٢٦,٠	١٠٣,١
١٩٧٩	٢٩٤,٥	١٦٢,٠	١٣٢,٥
١٩٨٠	٣٩٧,٨	٢١٣,٠	١٨٤,٨
١٩٨١	٥٦٤,٨	٣١٠,٥	٢٥٤,٣
١٩٨٢	٥٩٧,٣	٣٥٨,٣	٢٣٩,٠
١٩٨٣	٥٠٢,٨	٢٣٤,١	٢٦٨,٧
١٩٨٤	٤٨٥,٦	٢٤٠,٦	٢٤٥,٠
١٩٨٥	٣٨٥,٢	١٦٨,٩	٢١٦,٣
١٩٨٦	٤١٠,٣	١٥٦,٨	٢٥٣,٥
١٩٨٧	٤٦٨,٤	١٩٦,١	٢٧٢,٣
١٩٨٨	٥٠٨,٢	٢٥١,٩	٢٥٦,٣
١٩٨٩	٥٤٧,٤	٣٠٤,٥	٢٤٢,٩
١٩٩٠	٦٩١,٤	٤١٢,٧	٢٧٨,٧

المصدر:- دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية في الأردن، ١٩٧٠ - ١٩٧٨، ص ٧٤-٨٢ .

١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، ص ٥٨، ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، ص ٥٤-٥٥ ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، ص ٥٠-٥٢.

- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٩١، العدد ٤٢ ، ص ٤١٤ ، ص ٥١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية للاستثمار الخاص والعام من اجمالي الاستثمار الكلي ١٩٧٠ - ١٩٩٠

(نسبة مئوية ٪)

السنة	الاستثمار الخاص	الاستثمار العام
١٩٧٠	٦٢,٣	٣٧,٧
١٩٧١	٦٢,٥	٣٧,٥
١٩٧٢	٥٢,٠	٤٨,٠
١٩٧٣	٥٣,٢	٤٦,٨
١٩٧٤	٥١,٦	٤٨,٤
١٩٧٥	٥٤,٧	٤٥,٣
١٩٧٦	٥٤,٣	٤٥,٧
١٩٧٧	٥٥,٠	٤٥,٠
١٩٧٨	٥٥,٠	٤٥,٠
١٩٧٩	٥٥,٠	٤٥,٠
١٩٨٠	٥٣,٥	٤٦,٥
١٩٨١	٥٥,٠	٤٥,٠
١٩٨٢	٦٠,٠	٤٠,٠
١٩٨٣	٤٦,٥	٥٣,٥
١٩٨٤	٤٩,٥	٥٠,٥
١٩٨٥	٤٣,٨	٤٦,٢
١٩٨٦	٣٨,٢	٦١,٨
١٩٨٧	٤١,٨	٥٨,٢
١٩٨٨	٤٩,٥	٥٠,٥
١٩٨٩	٥٥,٦	٤٤,٤
١٩٩٠	٥٩,٨	٤٠,٢

المصدر : تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد علي الجدول رقم (١) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣)

التوزيع القطاعي للاستثمار في الأردن

١٩٨٥ – ١٩٩٠

(مليون دينار)

السنة / النشاط	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الزراعة	٨,٦	١٠,٦	١١,٣	٨,٢	٢,٢	٦,٦
الصناعة	٧٦,٦	١٠٠,٥	١٠٣,٥	٦٨,٤	٨٤,٣	٤٧,٣
الخدمات	٣٠١,٧	٢٩٩,٢	٣٥٣,٦	٤٣١,٦	٤٦٠,٩	٦٣٧,٥
المجموع	٣٨٥,٢	٤١٠,٣	٤٦٨,٤	٥٠٨,٢	٥٤٧,٤	٦٩١,٤

المصدر: البيانات من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٨٧ احتسبت من دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٨٣ – ١٩٨٧)، ص (١١١) . والبيانات من (١٩٨٨ – ١٩٩٠) احتسبت من دائرة الاحصاءات العامة، دائرة الحسابات القومية، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٤)

تطور حجم الادخار الحكومي في الأردن

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(بالمليون دينار)

السنة	الايرادات المحلية للحكومة المركزية	النفقات المتكررة للحكومة المركزية	الادخار الحكومي	الايرادات الكلية للحكومة المركزية	نسبة الايرادات المحلية الى الايرادات الكلية ٪
١٩٧٠	٣٠,٣	٥٩,٠	-٢٨,٧	٧٢,٨	٤١,٦
١٩٧١	٣٥,٧	٦٠,٧	-٢٥,٠	٩١,٢	٣٩,١
١٩٧٢	٤٢,٥	٧٠,٥	-٢٨,٠	١٠٠,٦	٤٢,٢
١٩٧٣	٤٦,٢	٧٨,٦	-٣٢,٤	١١٤,٠	٤٠,٥
١٩٧٤	٦٥,٧	١٠٣,٦	-٣٧,٩	١٤٨,٩	٤٤,١
١٩٧٥	٨٢,٦	١٢٥,٧	-٤٣,١	٢١٢,٥	٣٨,٨
١٩٧٦	١٠٧,٦	١٨٥,٩	-٧٨,٣	٢٠٦,٧	٥٢,٠
١٩٧٧	١٤٢,٢	١٩٥,٦	-٥٣,٤	٣٣٧,٩	٤٢,٠
١٩٧٨	١٥٨,٥	٢١٢,٩	-٥٤,٤	٣٤٦,٩	٥٣,٥
١٩٧٩	١٨٧,٩	٣٢١,٣	-١٣٣,٤	٤٦٨,٢	٤٠,١
١٩٨٠	٢٢٦,١	٣٣٦,١	-١١٠,٠	٥٢٥,٠	٤٣,٠
١٩٨١	٣٠٩,٢	٣٩١,٥	-٨٢,٣	٦١٧,١	٥٠,١
١٩٨٢	٣٦٢,٢	٤٤٣,٠	-٨٠,٨	٦٥٥,٢	٥٥,٣
١٩٨٣	٤٠٠,٦	٤٥١,٦	-٥١,٠	٧٠٥,٥	٥٦,٨
١٩٨٤	٤١٥,٠	٤٨٨,١	-٧٣,١	٦٨٧,٤	٦٠,٤
١٩٨٥	٤٠٠,٨	٥٤٢,٥	-١٠١,٧	٨٤٤,٨	٥٢,٢
١٩٨٦	٥١٤,٤	٥٧٥,٥	-٥٦,١	٩٠٥,٤	٥٦,٨
١٩٨٧	٥٣١,٥	٦٠٢,٧	-٧١,٢	٨٦٩,٩	٥٩,٠
١٩٨٨	٥٤٤,٣	٦٦٩,٦	-١٢٥,٢	٧٢١,٣	٧٥,٥
١٩٨٩	٥٦٤,٤	٧٤٩,٧	-١٨٤,٣	٨٥٥,٥	٦٦,٠
١٩٩٠	٧٤٤,١	٨٤١,٤	-٩٧,٣	٩٣٨,٢	٧٩,٣

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، جداول (٣٦)، (٣٧) والنشرة الاحصائية الشهرية، جداول (١) ، (٢٧)، المجلد الثامن والعشرون، العدد ٥ ، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(مليون دينار وبسعر الكلفة)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP بسعر التكلفة	انتاج القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي ٪	انتاج القطاع الصناعي	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ٪	انتاج القطاع الخدمات	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي ٪
١٩٧٠	١٥٤,٧	١٥,٦	١٠,٠٨	٢٥,٥	١٦,٤٨	١١٣,٦	٧٣,٤٣
١٩٧١	١٦٦,٠	٢٣,٩	١٤,٤٠	٢٦,٠	١٥,٦٦	١١٦,١	٦٩,٩٤
١٩٧٢	١٨٢,٨	٢٦,٦	١٤,٥٥	٣٠,٢	١٦,٥٢	١٢٦,٠	٦٨,٩٣
١٩٧٣	١٨٨,٩	٧١,٦	٩,٣١	٣٩,٢	٢٠,٧٥	١٣٢,١	٦٩,٩٣
١٩٧٤	٢٤٢,٤	٣٠,٣	٢١,٥	٦٠,٣	٢٤,٨٧	١٥١,٨	٦٢,٦٢
١٩٧٥	٣٠٢,١	٢٦,٠	٨,٥٧	٧٨,٣	٢٥,٨٣	١٩٨,٨	٦٥,٥٩
١٩٧٦	٣٧٨,٤	٣٧,٣	٩,٨٥	٩٨,٣	٢٥,٩٧	٢٤٢,٨	٦٤,١٦
١٩٧٧	٤٣٩,٩	٤١,٧	٩,٤٨	١٢٠,٤	٢٧,٣٧	٢٧٧,٨	٦٣,١٥
١٩٧٨	٥١٥,٢	٥٨,٦	١١,٣٧	١٣٦,٦	٢٦,٥١	٣٤٠,٠	٦٥,٩٩
١٩٧٩	٦٦٨,٦	٤٣,٦	٦,٥٢	٢٠٢,٢	٣٠,٢٤	٤٢٢,٨	٦٣,٢٣
١٩٨٠	٨٩٣,٢	٦٩,٤	٧,٧٨	٢٨١,٧	٣١,٥٤	٥٤١,١	٦٠,٥٨
١٩٨١	١٠٤١,١	٧٥,١	٧,٢١	٣٣٩,٩	٣٢,٦٤	٦٢٩,١	٦٠,٤٣
١٩٨٢	١١٦٩,٦	٨١,٨	٦,٩٩	٢٧٧,٥	٢٣,٧٢	٧١٠,٣	٦٠,٧٣
١٩٨٣	١٢٤٢,٣	١١٠,٠	٨,٨٥	٣٦٩,٦	٢٩,٧٥	٧٦٢,٧	٦١,٣٩
١٩٨٤	١٣١٥,٠	٩٨,٦	٧,٤٩	٤١١,٣	٣١,٢٧	٨٠٥,١	٦١,٢٢
١٩٨٥	١٣٩٠,٦	١١٨,٦	٨,٥٢	٤٠٢,٢	٢٨,٩٢	٨٦٩,٧	٦٢,٥٤
١٩٨٦	١٧٤٢,٠	١١١,١	٧,٩٣	٣٩٧,١	٢٨,٣٤	٨٩٢,٩	٦٣,٧٣
١٩٨٧	١٨٠٩,٠	١٢٥,٣	٨,٧١	٤٣٥,٥	٣٠,٢٧	٨٧٨,٠	٦١,٠٥
١٩٨٨	١٩١١,٨	١٢٤,١	٨,٢٦	٤٥١,٥	٣٠,٠٥	٩٢٦,٧	٦١,٦٩
١٩٨٩	٢٠٩٠,٧	١٤٣,٥	٨,٥٩	٥٨٨,٢	٣٥,٢	٩٣٩,٠	٥٦,٢٠
١٩٩٠	٢٢٢٧,٤	١٨٤,٩	١٠,٢٤	٥٩٣,٦	٢٢,٨٩	١٠٢٦,٠	٥٦,٨٥

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩) جدول (٤٧)،

والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٤٧)، المجلد الثامن والعشرون، العدد ٥ ، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٦)

القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(لألف عامل)

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
١٩٧٠	٥٨,٤	٥٦,٩	١٨٤,٦	٢٩٩,٩
١٩٧١	٥٧,٠	٥٨,٤	١٩٥,١	٣١٠,٨
١٩٧٢	٥٥,٦	٦٠,٠	٢٠٦,٤	٣٢٢,٠
١٩٧٣	٥٤,٢	٦٣,٤	٢١٥,٠	٣٣٢,٨
١٩٧٤	٥٢,٩	٦٦,٣	٢٢٣,٩	٣٤٣,١
١٩٧٥	٥١,٦	٧١,٠	٢٣٢,٨	٣٥٥,٤
١٩٧٦	٥٠,٣	٧٤,٩	٢٤٣,٠	٣٧٦,٢
١٩٧٧	٤٩,١	٧٩,٨	٢٥٠,٦	٣٧٩,٥
١٩٧٨	٤٧,٩	٨٤,٨	٢٥٩,٥	٣٩٢,٢
١٩٧٩	٤٦,٧	٩٠,١	٢٦٨,٨	٤٠٥,٣
١٩٨٠	٤٢,٩	٩٢,٨	٢٨٤,٣	٤٢٠,٠
١٩٨١	٤٢,٩	٩٢,٨	٢٨٣,٩	٤٢٠,٠
١٩٨٢	٣٧,٤	١٠٢,٥	٣١١,٣	٤٥١,٢
١٩٨٣	٣٤,٥	١٠٦,٦	٣٢٦,٦	٤٦٧,٧
١٩٨٤	٣٦,٨	١١٠,٦	٣٣٧,٣	٤٨٤,٧
١٩٨٥	٣٩,٤	١١٣,٩	٣٤٩,٣	٥٠٢,٤
١٩٨٦	٤٠,٧	١٢٢,١	٣٧٢,٦	٥٣٥,٤
١٩٨٧	٤٠,٣	١٢٩,٧	٣٨٦,٠	٥٥٥,٧
١٩٨٨	٤٣,٥	١٢٥,٣	٤٠٣,٤	٥٧٢,٢
١٩٨٩	٤٢,٠	١٢٥,٥	٤١٦,٠	٥٨٣,٥
١٩٩٠	٤٦,٠	١٣٤,٨	٤٤٩,٣	٦٣٠,١

المصدر : احتسب هذا الجدول من د. حسين طلافحة، عرض العمل في الأردن، سلسلة أبحاث اليرموك، عدد قادم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي للقوى العاملة الأردنية حسب النشاط الاقتصادي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(نسبة مئوية ٪)

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
١٩٧٠	١٩.٥	١٩.٠	٦١.٥	١٠٠
١٩٧١	١٨.٣	١٨.٨	٦٢.٩	١٠٠
١٩٧٢	١٧.٣	١٨.٦	٦٤.١	١٠٠
١٩٧٣	١٦.٣	١٩.٠	٦٤.٧	١٠٠
١٩٧٤	١٥.٤	١٩.٣	٦٥.٣	١٠٠
١٩٧٥	١٤.٥	٢٠.٠	٦٥.٥	١٠٠
١٩٧٦	١٣.٤	١٩.٩	٦٤.٧	١٠٠
١٩٧٧	١٢.٩	٢١.٠	٦٦.١	١٠٠
١٩٧٨	١٢.٢	٢١.٦	٦٦.٢	١٠٠
١٩٧٩	١١.٥	٢٢.٢	٦٦.٣	١٠٠
١٩٨٠	١٠.٢	٢٢.١	٦٧.٧	١٠٠
١٩٨١	١٠.٢	٢٢.١	٦٧.٧	١٠٠
١٩٨٢	٨.٣	٢٢.٧	٦٩	١٠٠
١٩٨٣	٧.٤	٢٢.٨	٦٩.٨	١٠٠
١٩٨٤	٧.٦	٢٢.٨	٦٩.٦	١٠٠
١٩٨٥	٧.٨	٢٢.٧	٦٩.٥	١٠٠
١٩٨٦	٧.٦	٢٢.٨	٦٩.٥	١٠٠
١٩٨٧	٧.٣	٢٣.٣	٦٩.٦	١٠٠
١٩٨٨	٧.٦	٢١.٩	٧٠.٥	١٠٠
١٩٨٩	٧.٢	٢١.٥	٧١.٣	١٠٠
١٩٩٠	٧.٣	٢١.٤	٧١.٣	١٠٠

المصدر : احتسب هذا الجدول من الجدول رقم (٦) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٨)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(مليون دينار)

السنة	اجمالي الصادرات	مواد غذائية وحيوانات حية	المشروبات والتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات	وقود معدني ومواد تشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
١٩٧٠	٩,٣٢٠	٤,٦٦٣	٠,٥١٩	٢,٤٥٤	٠,٠٠٨	٠,١٤٣
١٩٧١	٨,٨١٧	٣,٦٨٣	٠,٤١١	٢,٣٤٧	٠,٠٣١	٠,٣٢٠
١٩٧٢	١٢,٦٠٦	٤,٧٧٣	٠,٤٥٢	٣,٧١٦	٠,٠٠	٠,٢٩٧
١٩٧٣	١٤,٠١٠	٤,٦٥٠	٠,٨٦٢	٤,٥٥٨	٠,١٧٠	٠,١٢٤
١٩٧٤	٣٩,٤٣٧	٩,٥٦٥	٠,٨٦٩	٢٠,٠٣٢	٠,١٢٠	٠,٤٧٤
١٩٧٥	٤٠,٠٧٥	١٠,٢٠٣	١,٠٠٥	٢٠,١٠٧	٠,٢٤٦	٠,٤٠٩
١٩٧٦	٤٩,٥٥٢	١٦,٣٧٩	١,٢٠٤	٢٠,٠٧٨	٠,٦٣٩	٠,٧٠٩
١٩٧٧	٦٠,٢٥٣	٢٠,٦٤٣	١,٢٦٥	١٨,٨٨٠	٠,٠٠٧	٠,٣٦٢
١٩٧٨	٦٤,١٢٩	١٦,٣٣٦	١,٦٣٠	٢٠,٦٩١	٠,٢٠	٠,٠٧٨٦
١٠٧٠	٨٢,٥٥٦	٢١,٢٣٩	٣,٨٨٥	٢٧,٥٥٧	٠,٠١١	٠,٤٨٦
١٩٨٠	١٢٠,١٠٧	٢٣,٤٩٥	٥,٥٨٣	٤٩,٢٠٤	٠,٢٩٩	٠,٨٧٧
١٩٨١	١٦٩,٠٢٦	٣٣,٠٣٥	٦,٥٨٢	٥٦,٦٨٨	٠,٣٩٧	١,٠٥٣
١٩٨٢	١٨٥,٥٨١	٣٩,١٤٤	٥,٣٠٤	٦١,٤٥١	٠,٢٣٩	٠,٦٥٧
١٩٨٣	١٦٠,٠٨٥	٣٦,٢٧٧	٣,٨٣٣	٥٢,٧١٢	٠,٠٥٥	١,١٨٢
١٩٨٤	٢٦١,٠٥٥	٤١,٧٦١	٤,٢٦٥	٨٧,١٠١	٠,٠١١	١,١٢٣
١٩٨٥	٢٥٥,٣٤٦	٤٣,٥٥٨	١,٩٣٧	٩٨,٤٦٣	٠,٠٠٨	٠,١٧٦
١٩٨٦	٢٢٥,٦١٥	٤١,٩٣٢	١,٣٩٠	٩٧,٨٢٩	٠,١٤٥	١,٥١٤
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧٣	٣٣,٨٣٧	٣,٠٣٧	٩١,٥٠٢	٠,٢٤٤	٠,٤٣٧
١٩٨٨	٣٢٤,٧٨٨	٣٠,٠١٠	١,٤٨٨	١٤٦,٨٦٢	٠,٣٣٨	٠,٦٣٢
١٩٨٩	٥٣٤,١٠٦	٤٨,٦٢٣	٢,٨٤٥	٢٢٤,٩١٣	٠,٠٠٦	٢,٤٤٦
١٩٩٠	٦١٢,٢٥٢	٥٩,٧٥٦	٤,٤٥٠	٢٣٥,٢٤٢	٠,٠٠٥	٠,٦٤٣

(يتبع)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٨)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(مليون دينار)

السنة	مواد كيماوية	بضائع مصنعة	آلات ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة	اخرى
١٩٧٠	٠,٢٦٤	٠,٧٤٢	٠,٣٠٤	٠,١٨٥	٠,٠٣٨
١٩٧١	٠,٣٨٢	١,٠٧٧	٠,٤٥١	٠,١٩٣	٠,٠٣٧
١٩٧٢	٠,٣١١	٢,٤٢٦	٠,٤٥٣	٠,١٧٩	٠,٠٠١
١٩٧٣	٠,٦٤٤	٢,٢١٣	٠,٥٨٦	٠,٢٩٥	٠,٠٤١
١٩٧٤	١,٢٤٤	٥,٨٦٠	٠,٤٧٠	٠,٦٧١	٠,٠٠٧
١٩٧٥	١,٩٤٦	٤,٠٨٥	٠,٧٢٢	١,٥٩٨	٠,٠٠٥
١٩٧٦	٣,٥٤٤	٣,٩٢٠	٠,٧٧٨	٢,٣٥٢	٠,٠٠٥
١٩٧٧	٥,٢٢١	٩,٤٨٤	١,٠٦٧	٣,٦١٠	٠,٠٠٣
١٩٧٨	٦,٢٧٨	١١,٩٠٣	١,٦٧٧	٥,٤١٧	٠,٠٠١
١٩٧٩	٧,١٤٣	١٤,١٢٩	٢,٣٩٢	٦,٤٢٢	٠,٠٠٧
١٩٨٠	١٠,٩٣٧	١٨,٧١٧	٣,٩٣٤	٨,٦٠٢	٠,٠٠١
١٩٨١	١٧,٩٢٢	٣٤,٦٣٦	٣,١٨٦	١٤,٦٩٧	٠,٠٨٢
١٩٨٢	٢٣,١١٩	٣٢,٤٦٧	١,٩٩٦	١٩,٩٨٣	٠,٠٣١
١٩٨٣	٣٦,٧٩١	١٧,٩٨١	١,٩٧٢	٩,٢٢٧	٠,٠٣١
١٩٨٤	٦٧,٦٢٩	٣٣,٧٧٧	٢,٠١٤	٢٣,٤١٦	٠,٠٠
١٩٨٥	٥٠,٩٥٩	٣٩,٧١٨	١,٤٠٨	١٨,٥١٣	٠,٠٠
١٩٨٦	٥٤,٤٥٥	١٩,٦٢٢	٢,٤٦٤	٧,٣٢٠	٠,٠٠
١٩٨٧	٦٩,٩٣٢	٣٧,٣٤٣	٣,٧٦٢	٩,٨٧٧	٠,٠٠
١٩٨٨	٩١,٦٢٥	٣٥,٣٧١	٣,٧٦٢	١٣,٧٤٩	٠,٩٥١
١٩٨٩	١٥٥,٩٧٤	٦٣,٦٥٩	١٠,٩٠١	٢٤,٧١٦	٠,٠٢٣
١٩٩٠	١٨٨,٩٦٧	٧٧,٧٩٢	١٤,٢٩٢	٣١,١٠٥	٠,٠٠

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، جدول (٢٦)، والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٣٨)، المجلد الثامن والعشرون ، العدد ٥ ، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٩)

الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(نسبة مئوية ٪)

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات	وقود معدني ومواد تشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
١٩٧٠	٥٠,٠	٥,٥	٢٦,٣	٠,٠٨	١,٥
١٩٧١	٤١,٨	٤,٦	٢٦,٦	٠,٣	٣,٦
١٩٧٢	٣٧,٩	٣,٦	٢٩,٥	٠,٠٠	٢,٣
١٩٧٣	٣٢,٦	٦,١	٣٢,٥	١,٢	٠,٩
١٩٧٤	٢٤,٢	٢,٢	٥٠,٨	٠,٣	١,٢
١٩٧٥	٢٥,٥	٢,٥	٥٠,٢	٠,٦	١,٠
١٩٧٦	٣٣,٠	٢,٤	٤٠,٥	١,٣	١,٤
١٩٧٧	٣٤,٢	٢,٠	٣١,٣	٠,٠١	٠,٦
١٩٧٨	٢٥,٥	٢,٥	٣٢,٣	٠,٠٣	١,٢
١٩٧٩	٢٥,٧	٤,٧	٣٣,٤	٠,٠١	٠,٦
١٩٨٠	١٩,٥	٤,٦	٤٠,٩	٠,٢	٠,٧
١٩٨١	١٩,٥	٣,٩	٣٣,٥	٠,٢	٠,٦
١٩٨٢	٢١,١	٢,٩	٣٣,١	٠,١	٠,٣
١٩٨٣	٢٢,٦	٢,٤	٣٢,٩	٠,٠٣	٠,٧
١٩٨٤	١٦,٠	١,٦	٣٣,٦	٠,٠٠٤	٠,٤
١٩٨٥	١٧,٠	٠,٨	٣٨,٥	٠,٠٠٣	٠,٧
١٩٨٦	١٨,٦	٠,٦	٤٣,٣	٠,٠٦	٠,٧
١٩٨٧	١٣,٦	١,٢	٣٦,٨	٠,١	٠,٢
١٩٨٨	٩,٢	٠,٥	٤٥,٢	٠,١	٠,٢
١٩٨٩	٩,١	٠,٥	٤٢,١	٠,٠٠١	٠,٥
١٩٩٠	٩,٧	٠,٧	٣٨,٤	٠,٠٠٠٨	٠,١

(يتبع)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٩)

الأهمية النسبية للتركيب السلعي للصادرات حسب التصنيف الدولي
١٩٧٠ - ١٩٩٠

(نسبة مئوية ٪)

السنة	مواد كيماوية	بضائع مصنعة	آلات ومعدات النقل	مصنوعات أخرى	اخرى
١٩٧٠	٢,٨	٧,٩	٣,٣	٢,٠	٠,٤
١٩٧١	٤,٣	١٢,٢	٣,٨	٢,٢	٠,٤
١٩٧٢	٢,٥	١٩,٢	٣,٦	١,٤	٠,٠٠٨
١٩٧٣	٤,٦	١٥,٨	٣,٢	٢,١	٠,٣
١٩٧٤	٣,٢	١٤,٩	١,٥	١,٧	٠,٠١
١٩٧٥	٤,٨	١٠,٢	١,٢	٤,٠	٠,٠١
١٩٧٦	٧,١	٧,٩	١,٥	٤,٧	٠,٠١
١٩٧٧	٨,٦	١٥,٧	١,٣	٦,٠	٠,٠٥
١٩٧٨	٩,٨	١٨,٥	١,٧	٨,٤	٠,٠٠٢
١٩٧٩	٨,٦	١٧,١	٢,٠	٧,٨	٠,٠٠٨
١٩٨٠	٩,١	١٥,٦	٢,٠	٧,٢	٠,٠٠٨
١٩٨١	١٠,٦	٢٠,٥	٢,٣	٨,٧	٠,٠٥
١٩٨٢	١٢,٥	١٧,٥	١,٧	١٠,٨	٠,٢
١٩٨٣	٢٣,٠	١١,٢	١,٢	٥,٨	٠,٠٢
١٩٨٤	٢٥,٩	١٢,٩	٠,٨	٩,٠	٠,٠٠
١٩٨٥	٢٠,٠	١,٥	٠,٨	٧,٢	٠,٠٠
١٩٨٦	٢٤,١	٨,٧	٠,٦	٣,٢	٠,٠٠
١٩٨٧	٢٨,١	١٥,٠	١,٠	٤,٠	٠,٠٠
١٩٨٨	٢٨,٢	١٠,٩	١,٢	٤,٢	٠,٣
١٩٨٩	٢٩,٢	١١,٩	٢,٠	٤,٦	٠,٠٠٤
١٩٩٠	٣٠,٨	١٢,٧	٢,٣	٥,٠	٠,٠٠

المصدر : تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (٨) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٠)

التركيب السلعي للمستوردات حسب التصنيف الدولي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(مليون دينار)

السنة	اجمالي المستوردات	مواد غذائية وحيوانات حية	المشروبات والتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات	وقود معدني ومواد تشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
١٩٧٠	٦٥,٨٨٢	١٨,٦٨٤	٠,٧١٤	٢,٣٨٢	٣,٦٩٢	٠,٥٣٧
١٩٧١	٧٦,٦٢٧	٢٠,١٢٥	١,١٦١	٢,٣٢٦	٤,٨٤٤	٠,٧٩٥
١٩٧٢	٩٥,٣١٠	٢٧,٢٩٦	١,١٨٧	٢,٨١٩	٤,٥٦٦	١,٨٦
١٩٧٣	١٠٨,٢٠٠	٣٠,٨١٣	١,٠٨١	٣,١٦٦	٤,١٦٠	١,٥١٤
١٩٧٤	١٥٦,٥٠٧	٤٢,٧٤٠	٠,٩٤٠	٤,٣٨٤	٥,٢١٤	١,١٥٣
١٩٧٥	٢٣٤,٠١٣	٤٩,٤٢٠	١,٢٦٥	٥,٨٦٥	٢٤,٨٩٣	١,٢٥٥
١٩٧٦	٣٣٩,٥٣٩	٨١,٣٧٨	٢,١٠٤	١٠,١٨٢	٣٧,١٧١	٣,١٠٨
١٩٧٧	٤٥٤,٤١٧	٧٥,٩٢١	٣,٠٠٩	١١,٠٨٠	٤٣,٠٥٧	٣,٠٦٦
١٩٧٨	٤٥٨,٨٢٦	٨٧,٥٦٨	٤,٨٠٥	١٢,٨٣٥	٤٦,٨٣٢	٤,١٤٠
١٩٧٩	٥٨٩,٥٢٣	١٠٨,٢٨٠	٥,٠١٥	١٧,٩٦٦	٧٤,١٢٥	٢,٧٩٠
١٩٨٠	٧١٥,٩٧٧	١١٨,٧٨٩	٥,٢٦٨	١٦,٠٨٢	١٢٢,١٦٧	٤,٧٠٩
١٩٨١	١٠٤٧,٥٠٤	١٦٧,٩٣٠	٥,١١٠	٢٩,٢٦٧	١٨٢,٣١٩	٢,٧٤٨
١٩٨٢	١١٤٢,٤٩٣	١٩١,٩٢٤	٤,٦٤٥	٣٥,١١١	٢٤٠,٦٥٨	٥,٨٣٥
١٩٨٣	١١٠٣,٣١٠	١٨٠,٣٦٦	٨,٨٠٠	٣١,٤٠٣	٢١٢,٧٢٠	٤,١٠٥
١٩٨٤	١٠٧١,٣٤٠	١٨٤,٣١٧	٧,٦٨٣	٢٩,٨٩٠	٢١٣,٥٥١	١٠,٤٧٩
١٩٨٥	١٠٧٤,٤٤٥	١٧٥,٧٨٤	٤,٠٣٦	٣٣,٠٧٠	٢٢٣,٢٧٠	١٠,١٥٢
١٩٨٦	٨٥٠,١٩٩	١٦٥,٥٦٨	٦,٦٧٢	٢٨,٦٤٦	١١٦,٤٨٠	٩,٤١٧
١٩٨٧	٩١٥,٥٤٥	١٥٥,٧١٩	٧,٩٩٩	٢٨,٥٢٨	١٥٦,١٣٨	٨,٠١٨
١٩٨٨	١٠٢٢,٤٦٩	١٧٢,٩٠٩	٦,٨٢٢	٣٧,٥٩١	١٥٦,٨٠٨	١٠,٨٦٣
١٩٨٩	١٢٣٠,٠١٠	١٩٧,٦٥٠	٨,٨٥٥	٤٠,٧٠٥	٢٣٥,٤٣٥	٧,١٩٧
١٩٩٠	١٧٢٥,٨٢٨	٤٠٣,٨٩٦	٩,٧٧٧	٤٣,٢١٠	٣١٢,١١٠	٢١,٨٩٦

(يتبع)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٠)

التركيب السلعي للمستوردات حسب التصنيف الدولي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(مليون دينار)

السنة	مواد كيماوية	بضائع مصنعة	آلات ومعدات النقل	مصنوعات منوعة	اخرى
١٩٧٠	٣,٧٠٧	١٥,٤٦٦	١٠,٥٦٧	٣,٦٠٩	٦,٦٠٧
١٩٧١	٣,٢١٦	١١,٩١٦	١٦,١٩٣	٤,١٧٥	١١,٨٧٦
١٩٧٢	٥,٣٦٢	١٩,٠٢٦	١٥,٥٨٩	٦,٧٥٧	١١,٦١٢
١٩٧٣	٥,٧١٨	٢٣,١٨٧	١٧,١٩٣	٦,١٨٥	١٥,١٨٣
١٩٧٤	٨,٠٥٨	٣٣,٨٩٢	٣٥,٣٣٩	٨,٧٤٢	١٦,٠٤٥
١٩٧٥	١٢,٢٠٤	٤٤,٨٣٨	٧٤,٠٣٨	١٦,٧٨٩	٣,٤٤٦
١٩٧٦	١٦,٣٤٣	٦٥,٨٨٩	١٠١,٤٣٩	٢٠,١٠١	١,٨٢٤
١٩٧٧	٢٣,١٩٢	١٠٢,٣١٨	١٥٦,٨٤٣	٣٣,٣٢٩	٢,٦٠٢
١٩٧٨	٢١,٥٠٦	٩٨,٤٢٥	١٣٨,١٩٨	٤٠,٠٧٩	٤,٤٣٨
١٩٧٩	٣٠,٣٢٧	١٤١,٩٨٥	١٥٣,٩٢٩	٥٣,٦٢١	١,٤٨٥
١٩٨٠	٣٩,٢٣٨	١٤٧,٧٢١	١٩٩,٩٧١	٥٨,٢٨٣	٣,٧٤٩
١٩٨١	٥٠,٣٣٤	١٧٦,٥٧٨	٢٣٨,٠٤٥	٩١,٩٠٥	٣,١٦٨
١٩٨٢	٥٤,١٦٠	١٩١,٧٤٢	٢١٩,٤١٥	٨٥,٦٣٧	١٣,٣٦٦
١٩٨٣	٥٧,٧٨٣	١٩٨,٠١٥	٢٦٢,٠٣٥	٩٢,٣٣٣	٥٥,٧٥٠
١٩٨٤	٧٩,٨٩٥	١٦٦,٤٣٥	٢١٥,٨٥٣	٩٥,٩٢٧	٦٧,٣١٠
١٩٨٥	٦٧,٦٣٩	١٦٩,٥٩٧	٢٠٧,٣٨٥	١٠٥,١٦٥	٧٨,٣٤٧
١٩٨٦	٧٤,٨٦٥	١٤٠,٩٤٧	١٧٦,٦٠٤	٧٩,٨٦٣	٥١,١٣٧
١٩٨٧	٩١,٦٧١	١٦٩,٣٩١	١٨٦,٢٩٠	٨٧,٧٣٤	٢٤,٠٥٧
١٩٨٨	١٠٠,٥٠١	١٧٧,٠٨٢	٢٣٣,٦٧١	٧٥,٤١٢	٤٩,٨١٠
١٩٨٩	١٣٤,٣١٤	٢٢٥,٥٢٣	٢٥٨,٧٣٦	٨٤,٨٥٦	٣٦,٧٣٩
١٩٩٠	١٩٠,٢٠٥	٢٩٩,٧٢٤	٣٢٧,٢٠٦	٩٢,١٣٦	٢٥,٦٦٨

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) جدول (٢٧)، والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٣٩)، المجلد الثامن والعشرون، العدد ٥ ، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١١)

الأهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات حسب التصنيف الدولي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(نسبة مئوية ٪)

السنة	مواد غذائية وحيوانية حية	المشروبات والتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات	وقود معدني ومواد تشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
١٩٧٠	٢٨,٤	١,١	٣,٦	٥,٦	٠,٧
١٩٧١	٢٦,٣	١,٥	٣,٠	٦,٣	١,٠
١٩٧٢	٢٨,٦	١,٢	٣,٠	٤,٨	١,١
١٩٧٣	٢٨,٥	١,٠	٢,٩	٣,٨	١,٤
١٩٧٤	٢٧,٣	٠,٦	٢,٨	٣,٣	٠,٧
١٩٧٥	٢١,١	٠,٥	٢,٥	١٠,٦	٠,٥
١٩٧٦	٢٣,٩	٠,٦	٣,٠	١١,٠	٠,٩
١٩٧٧	١٦,٧	٠,٧	٢,٤	٩,٥	٠,٧
١٩٧٨	١٩,٠	١,٠	٢,٨	١٠,٢	٠,٩
١٩٧٩	١٨,٤	٠,٨	٣,٠	١٢,٦	٠,٥
١٩٨٠	١٦,٦	٠,٧	٢,٢	١٧,٠	٠,٧
١٩٨١	١٦,٠	٠,٥	٢,٨	١٧,٤	٠,٣
١٩٨٢	١٦,٨	٠,٤	٣,٠	٢١,٠	٠,٥
١٩٨٣	١٦,٣	٠,٨	٢,٨	١٩,٣	٠,٤
١٩٨٤	١٧,٢	٠,٧	٣,٠	٢٠,٠	١,٠
١٩٨٥	١٦,٣	٠,٤	٢,٨	٢٠,٨	٠,٩
١٩٨٦	١٩,٥	٠,٨	٢,٨	١٣,٧	١,١
١٩٨٧	١٧,٠	٠,٩	٣,٠	١٧,٠	٠,٩
١٩٨٨	١٦,٩	٠,٧	٣,٤	١٥,٤	١,٠
١٩٨٩	١٦,٠	٠,٧	٣,١	١٩,١	٠,٦
١٩٩٠	٢٣,٤	٠,٦	٢,٥	١٨,٠	١,٣

(يتبع)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١١)

الأهمية النسبية للتركيب السلعي للمستوردات حسب التصنيف الدولي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(نسبة مئوية ٪)

السنة	مواد كيماوية	بضائع مصنعة	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	أخرى
١٩٧٠	٦,٦	٢٣,٥	١٦,٠	٥,٥	١٠,٠
١٩٧١	٥,٦	١٥,٥	٢١,١	٥,٤	١٥,٥
١٩٧٢	٨,٥	١٩,٩	١٦,٣	٧,١	١٢,٢
١٩٧٣	٨,٦	٢١,٤	١٥,٩	٥,٧	١٤,٠
١٩٧٤	١٠,١	٢١,٧	٢٢,٦	٥,٦	١٠,٣
١٩٧٥	١١,٨	١٩,٤	٣١,٦	٧,١	١,٥
١٩٧٦	١٢,٨	٢٢,٥	٢٩,٩	٥,٩	٠,٥٣
١٩٧٧	١٥,٨	٢١,٥	٣٤,٥	٧,٣	٠,٦
١٩٧٨	١٢,٠	٢٤,٠	٣٠,١	٨,٧	١,٠
١٩٧٩	١٣,٤	٢٠,٦	٢٦,١	٩,٠	٠,٣
١٩٨٠	١٣,٤	١٦,٩	٢٧,٩	٨,١	٠,٥
١٩٨١	١٤,٧	١٦,٨	٣٢,٣	٨,٨	٠,٣
١٩٨٢	١٤,٧	١٧,٩	٢٧,٩	٧,٥	١,٢
١٩٨٣	١٤,١	١٥,٥	٢٣,٧	٨,٣	٥,٠
١٩٨٤	١٨,٣	١٥,٨	٢٠,١	٩,٠	٦,٣
١٩٨٥	٦,٣	١٦,٦	١٩,٣	٩,٨	٧,٣
١٩٨٦	٨,٨	١٨,٥	٢٠,٨	٩,٤	٦,٠
١٩٨٧	١٠,٠	١٧,٣	٢٠,٣	٩,٦	٢,٦
١٩٨٨	٩,٨	١٨,٣	٢٢,٨	٧,٤	٤,٩
١٩٨٩	١٩,٩	١٧,٤	٢١,٠	٦,٩	٣,٠
١٩٩٠	١١,٠	١٨,٠	١٩,٠	٥,٣	١,٥

المصدر: حسب هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (١٠) في هذا الملحق .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٢)

البيانات الخاصة بالنموذج القياسي المقترح

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(مليون دينار وبالاسعار الجارية)

السنة	الناتج القومي الاجمالي	الانفاق الاستهلاكي الخاص	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الانفاق الاستثماري العام	الانفاق الاستثماري الخاص	سعر الفائدة الاسمي ٪
١٩٧٠	١٨٧.٠	١٥٢.٨	٥٨.٧	٩.٥	١٥.٧	٠.٠٠
١٩٧١	١٩٩.٤	١٦١.٧	٦٠.٤	١١.٥	١٩.٢	٠.٠٠
١٩٧٢	٢٢١.٠	١٧٧.٤	٦٨.٣	١٧.٤	١٨.٩	٦.٠٧٠
١٩٧٣	٢٤١.٥	١٨٣.١	٨٠.٠	٢٢.١	٢٥.١	٦.٠٧٠
١٩٧٤	٢٧٩.٣	١٩٩.٨	٩٧.٧	٣٠.٦	٣٢.٦	٦.٤١٠
١٩٧٥	٣٧٦.٠	٢٩٥.٤	١١٠.١	٣٩.٨	٤٨.١	٦.٤١٠
١٩٧٦	٥٧٢.٥	٣٦٢.٦	١٥٥.٩	٦٣.٠	٧٥.٠	٦.٧٧٥
١٩٧٧	٦٨٨.٠	٤٧٠.٥	١٥٦.٦	٨٨.٦	١٠٨.٤	٧.١٢٥
١٩٧٨	٧٩٧.٣	٥٦٠.٤	١٩٠.٠	١٠٣.١	١٢٦.٠	٧.٠٢٥
١٩٧٩	٩٧٢.٩	٧٢٢.٦	٢٣٥.٣	١٣٢.٥	١٦٢.٠	٧.٠٢٥
١٩٨٠	١١٨٣.٦	٨٢٩.٣	٢٤٣.٨	١٨٤.٨	٢١٣.٠	٧.٠٢٥
١٩٨١	١٤٨٤.٢	١٠٥٣.٢	٢٨٥.٩	٢٥٤.٣	٣١٠.٥	٧.٠٢٥
١٩٨٢	١٧٠٢.٥	١٢١٩.٥	٣٢٦.١	٢٣٩.٠	٣٥٨.٣	٧.٦٧٥
١٩٨٣	١٨١٥.٠	١٣٤٨.١	٣٤٨.٣	٢٦٨.٧	٢٣٤.١	٧.٦٧٥
١٩٨٤	١٩٠٥.٠	١٥٩١.٥	٥٢٩.٨	٢٤٥.٠	٢٤٠.٦	٧.٧٠٤
١٩٨٥	١٩٣٥.٨	١٧١٥.٦	٥٢٧.٢	٢١٦.٣	١٦٨.٩	٧.٧٠٠
١٩٨٦	٢٠٦٢.٩	١٦٥٢.٠	٥٦١.٩	٢٥٣.٥	١٥٦.٨	٧.٨٠٠
١٩٨٧	٢٠٨٦.١	١٧٠١.٩	٥٨٢.٤	٢٧٢.٣	١٩٦.١	٨.٦٥٠
١٩٨٨	٢١٤٦.٤	١٧٢٧.١	٦٠٠.٣	٢٥٦.٣	٢٥١.٩	٨.١٣٨
١٩٨٩	٢٢٨٠.٢	١٨٧٩.١	٦١٥.٤	٢٤٢.٩	٣٠٤.٥	٨.٥٩٦
١٩٩٠	٢٣٤٧.٤	٢٣٩٧.٥	٦٦٣.٢	٢٧٨.٧	٤١٢.٧	٧.٩٢٣

(يتبع)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٢)

البيانات الخاصة بالنموذج القياسي المقترح

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(مليون دينار وبالاسعار الجارية)

السنة	المستوردات	الصادرات	اجمالي الايرادات الضريبية	تحويلات العاملين بالخارج	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	عرض النقد ع١
١٩٧٠	٥٦,٩	٩,٣	٢١,٥	٥,٥	٢,٨٠٠	١٠٥,٥
١٩٧١	٧٦,٦	٨,٨	٢٣,٣	٥,٠	٢,٨٠٠٠	١٠,٠
١٩٧٢	٩٥,٣	١٢,٦	٢٧,٨	٧,٤	٢,٨٠٠٠	١١٥,٠
١٩٧٤	١٥٦,٥	٣٩,٤	٤٣,٦	٢٤,١	٣,١١١٣	١٧١,٩
١٩٧٥	٢٣٤,٠	٤٠,٠	٥٨,٢	٥٣,٣	٣,١٣٩٣	٢٢٤,٦
١٩٧٦	٣٣٩,٥	٤٩,٥	٨٩,١	١٢٩,٦	٣,٠١٢٢	٢٧٦,٩
١٩٧٧	٤٥٤,٤	٦٠,٣	١١٧,٧	١٥٤,٨	٣,٠٣٧٥	٣٣١,٠
١٩٧٨	٤٥٨,٨	٦٤,١	١٢٣,٣	١٥٩,٤	٣,٢٧٣٣	٣٧٥,٤
١٩٧٩	٥٨٩,٥	٨٢,٦	١٥١,١	١٨٠,٤	٣,٣٢٩٩	٤٧٢,٧
١٩٨٠	٧١٦,٠	١٢٠,١	١٧٤,٧	٢٣٦,٧	٣,٣٥٤٣	٥٩٤,٨
١٩٨١	١٠٤٧,٥	١٦٩,٦	٢٣٣,٠	٣٤٠,٩	٣,٠٢٩٣	٧٠١,٧
١٩٨٢	١١٤٢و٤	١٨٥,٦	٢٦٣,١	٣٨١,٩	٢,٨٣٨٤	٧٨٧,٥
١٩٨٣	١١٠٣,٣	١٦٠,١	٢٩٣,٦	٤٠٢,٩	٢,٧٥٥٠٢	٨٦٩,٤
١٩٨٤	١٠٧١,٣	٢٦١,١	٣٠٥,٤	٤٧٥,٠	٢,٦٠٣٦	٨٧٨,٤
١٩٨٥	١٠٧٤,٥	٢٥٥,٣	٣١٧,٣	٤٠٢,٩	٢,٥٣٧٩	٨٤٨,٢
١٩٨٦	٨٥٠,٢	٢٢٥,٦	٣٠٩,٢	٤١٤,٥	٢,٨٥٨٣	٨٩٧,١
١٩٨٧	٩١٥,٥	٢٤٨,٨	٣٢٥,٥	٣١٧,٧	٢,٩٥٢٢	٩٧٩,٨
١٩٨٨	١٠٢٢,٥	٣٢٤,٨	٣٤٢,٦	٣٣٥,٧	٢,٦٩١٦	١١٨١,٣
١٩٨٩	١٢٣٠,٠	٥٣٤,١	٣٦٥,٩	٣٥٨,٣	١,٧٥٣٢	١٣٢٦,٥
١٩٩٠	١٧٢٥,٨	٦١٢,٣	٣٨٣,٠	٤٠٦,٣	١,٥٠٦٩	١٤٣٢,٨

(يتبع)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٢)

البيانات الخاصة بالنموذج القياسي المقترح

١٩٧٠ - ١٩٩٠

(مليون دينار وبالاسعار الجارية)

السنة	المساعدات الخارجية	القروض الخارجية	القروض المحلية	معدل النمو السكاني ٪	الادخار الحكومي	مخفض المحلي *
١٩٧٠	٣٥,٤٢٤	٢,٤٨٥	٤,٠٠٠	-	٢٨,٧-	٢٧,٤
١٩٧١	٣٥,٣٨٦	٧,٩٣٦	١٢,١٠٠	٣,٥٨	٢٥,٠-	٢٨,٨
١٩٧٢	٤٤,٤٥٥	٨,٥٠٣	٥,٠٠٠	٣,٥٩	٢٨,٠-	٣٠,٩
١٩٧٣	٤٥,٦٠٨	١١,٤٤٦	١٠,٧٥٠	٣,٥٢	٣٢,٤-	٣٤,٤
١٩٧٤	٥٨,٨٢٤	١٥,٢١٢	٩,٠٠٠	٣,٥٨	٣٧,٩-	٤١,١
١٩٧٥	١٠٠,٦٠٩	١٦,١٥٥	١٣,١٣٥	٤,٣٨	٤٣,١-	٤٦,١
١٩٧٦	٦٦,٢٣٨	١٩,٨٨٨	١٣,٠٠٠	٤,٣١	٧٨,٣-	٥١,٣
١٩٧٧	١٢٢,٢٠٢	٥٨,٥١١	١٥,٠٠٠	٤,٣٩	٥٣,٤-	٥٨,٨
١٩٧٨	٨١,٦٩٩	٩٠,٦٩٧	١٦,٠٠٠	٤,٣٦	٥٤,٤-	٦٣,٠
١٩٧٩	٢١٠,٣٠٢	٣٧,٦٢٤	٣٢,٣٥٠	٤,٣٢	١٣٣,٤-	٧١,٨
١٩٨٠	٢٠٩,٣٠٤	٧١,٥٦٦	١٨,٠٠٠	٣,٥٤	١١٠,٠-	٧٩,٨
١٩٨١	٢٠٦,٣١٢	٧٦,٣٨٥	١٨,٠٠٠	٤,٣٦	٨٢,٣-	٨٥,٩
١٩٨٢	١٩٩,٥٨٢	٦٥,٢٧١	٢٨,٢٠٠	٣,٨٨	٨٠,٨-	٩٢,٣
١٩٨٣	١٩٧,٠١٤	٧٦,٨٠١	٢٨,٨٢٥	٣,٣٢	٥١,٠-	٩٧,٠
١٩٨٤	١٠٦,١٠٨	١٢٢,١٩٦	٢٥,٥٠٠	٤,٠٢	٧٣,١-	١٠٠,٧
١٩٨٥	١٨٧,٨٣٩	١٦٢,٤١٠	٣٥,٢٩٩	٤,٠٢	١٠١,٧-	١٠٠,٠٠
١٩٨٦	١٤٣,٧٠٧	١٥٩,٧٦٨,	٧٤,٧٧٨	٣,٨٢	٥٦,١-	٩٨,٣
١٩٨٧	١٢٧,٥٤٠	٦٣,٢١٩	١٢٩,٩٧٩	٣,٥٨	٧١,٢-	٩٧,٤
١٩٨٨	١٥٥,٤٢٨	٩٧,٥٢٨	١٣٥,٠١٩	٣,٤٥	١٢٥,٢-	١٠٥,١
١٩٨٩	٢٦١,٧٢٤	١٨٤,٢١٤	٤٣,٨٥٣	٣,٣٤	١٨٤,٣-	١٢٧,٨
١٩٩٠	١٦٤,٢٨٢	١٩٧,٩٤٧	٣٣,٦٤١	٣,٢٣	٩٧,٣-	١٣٣,٠

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، البيانات الاحصائية السنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، جدول :(٣) و (٢١) و (٣٦) و (٣٧) و (٤٨)، والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول : (١) و (٩) و (٢٠) و (٢٦) و (٢٧) و (٤٨)، المجلد الثامن والعشرون، العدد ٥، ١٩٩٢ . والجدول رقم (٤) في هذا الملحق الاحصائي

- International Monetary Fund (IMF): " International financial statistics (IFS)", Year book, 1992 , PP 316*.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٣)

البيانات المستخدمة في تقدير دالة النمو الاقتصادي رقم (١)

السنة	الاستثمار الكلي بالاسعار الجارية (مليون دينار)	معدل النمو السنوي للقوى العاملة (٪)	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)	معدل النمو الحقيقي الناتج القومي الاجمالي (٪) باسعار عام ١٩٨٥
١٩٧٠	٢٥,٢	٣,٤٥	١٨٧,٠	٩,٣-
١٩٧١	٣٠,٧	٣,٦٣	١٩٩,٤	١,٢٨
١٩٧٢	٣٦,٣	٣,٦٠	٢٢١,٠	٣,٤٢
١٩٧٣	٤٧,٢	٣,٣٥	٢٤١,٥	١,٨٨-
١٩٧٤	٦٣,٢	٣,٠٩	٢٧٩,٣	٣,٢٣-
١٩٧٥	٨٧,٩	٣,٥٨	٢٧٦,٠	١١,٣٩
١٩٧٦	١٣٨,٠	٥,٨٥	٥٧٢,٥	٤٧,٣٥
١٩٧٧	١٩٧,٠	٠,٨٨	٦٨٨,٩	٤,٩٢
١٩٧٨	٢٢٩,١	٣,٣٤	٧٩٧,٣	٨,١٤
١٩٧٩	٢٩٤,٥	٣,٣٤	٩٧٢,٩	٦,٩٤
١٩٨٠	٣٩٧,٨	٣,٦٢	١١٨٣,٣	١٣,٧٧
١٩٨١	٥٦٤,٨	٣,٦٧	١٤٨٤,٢	٢٦,١٠
١٩٨٢	٥٩٧,٣	٣,٦٣	١٧٠٢,٥	٧,٠٣-
١٩٨٣	٥٠٢,٨	٣,٦٦	١٨١٥,٠	١,٣٩
١٩٨٤	٤٨٥,٦	٣,٦٤	١٩٠٥,٠	٠,٥٣-
١٩٨٥	٣٨٥,٢	٣,٦٥	١٩٣٥,٨	٢,٩٣
١٩٨٦	٤١٠,٣	٦,٥٧	٢٠٦٢,٩	٨,٤١
١٩٨٧	٤٦٨,٤	٣,٧٩	٢٠٨٦,١	١,٢٢
١٩٨٨	٥٠٨,٢	٢,٩٧	٢١٤٦,٤	٢,٧٥-
١٩٨٩	٥٤٧,٤	١,٩٧	٢٢٨٠,٢	١١,٦٢-
١٩٩٠	٦٩١,٤	٧,٩٨	٢٣٤٧,٤	٥,٤٥-

المصدر : احتسب هذا الجدول من الجداول رقم (١) و (٦) و (١٢) في هذا الملحق الاحصائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٤)

تطور النفقات العامة للحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)

(مليون دينار)

السنة	اجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
١٩٧٠	٨٠,٧٠٦	٥٩,٠٢٨	٢١,٦٧٨
١٩٧١	٨٣,١٤٣	٦٠,٧٠٦	٢٢,٤٤٢
١٩٧٢	١٠١,٤٥٢	٧٠,٤٦٧	٣٠,٩٨٥
١٩٧٣	١١٩,٥١١	٧٨,٦٠٨	٤٠,٩٠٣
١٩٧٤	١٤٦,٦٢٢	١٠٣,٦٠٣	٤٣,٠١٩
١٩٧٥	٢٠٤,٨٦٤	١٢٥,٦٩٢	٧٩,١٧٢
١٩٧٦	٢٦٢,٤٨٤	١٨٥,٨٩٤	٧٦,٥٩٠
١٩٧٧	٣٣٧,٨٣٩	١٩٥,٥٧٨	١٤٢,٢٥٢
١٩٧٨	٣٦١,٥١٠	٢١٢,٣٣٥	١٤٨,٦١٩
١٩٧٩	٥١٥,٦٦٤	٣٢١,٣٣٥	١٩٤,٣٢٩
١٩٨٠	٥٦٣,١٤٤	٣٣٦,٠٥٣	٢٢٧,٥٩١
١٩٨١	٦٤٧,١٠٠	٣٩١,٤٦٨	٢٥٥,٦٣٢
١٩٨٢	٦٩٣,٥٤٥	٤٤٢,٩٦٨	٢٥٠,٧٥٥
١٩٨٣	٧٠٥,٨٠٥	٤٥٣,٦٧٥	٢٥١,٥٩٩
١٩٨٤	٧٢٠,٦٨٣	٤٨٨,٠٩٦	٢٣٢,٧١٣
١٩٨٥	٨٠٥,٦٨٣	٥٤٢,٥١٠	٢٦٣,١٧٣
١٩٨٦	٩٨١,٣٤٢	٥٧٠,٥٢٦	٤١٠,٨١٦
١٩٨٧	١٦٥,٨٠٨	٦٠٢,٦٥٤	٣٦٣,١٥٤
١٩٨٨	١٠٥٤,٠٠١	٦٦٩,٥٥٤	٣٨٤,٤٤٧
١٩٨٩	١١٠٢,٣٥٨	٧٤٩,٦٧٣	٣٥٢,٦٤٥
١٩٩٠	١١٢٠,٠٦٥	٨٤١,٣٧٥	٢٧٨,٦٩

المصدر : - البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)

جدول (٣٦) والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٢٩)، المجلد الثامن والعشرون، العدد (٥)، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٥)

الأهمية النسبية للنفقات العامة المتكررة والرأسمالية من اجمالي النفقات العامة في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)

(نسبة مئوية٪)

السنة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
١٩٧٠	٧٣,١	٢٦,٩
١٩٧١	٧٣,١	٢٦,٩
١٩٧٢	٦٩,٤	٣١,٦
١٩٧٣	٦٥,٨	٣٤,٢
١٩٧٤	٧٠,٧	٢٩,٣
١٩٧٥	٦١,٤	٣٨,٦
١٩٧٦	٧٠,٨	٢٩,٢
١٩٧٧	٥٧,٩	٣٢,١
١٩٧٨	٥٨,٧	٣١,٣
١٩٧٩	٦٢,٣	٢٧,٧
١٩٨٠	٥١,٩	٤٨,١
١٩٨١	٦٣,٩	٣٦,١
١٩٨٢	٦٤,٣	٣٥,٧
١٩٨٣	٦٧,٧	٣٢,٣
١٩٨٤	٦٧,٣	٣٢,٧
١٩٨٥	٦٧,٨	٣٢,٢
١٩٨٦	٥٨,١	٤١,٩
١٩٨٧	٦٢,٤	٣٧,٦
١٩٨٨	٦٣,٦	٣٦,٤
١٩٨٩	٦٨,٠	٣٢,٠
١٩٩٠	٧٥,١	٢٤,٩

المصدر : احتسب هذا الجدول من الجدول رقم (١٤) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٦)

تطور النفقات العامة حسب التصنيف الوظيفي في الأردن

للفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) (مليون دينار)

السنة	الادارة العامة	الدفاع	الامن والنظام الداخلي	الشؤون الدولية	الادارة المالية	خدمات التنمية الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	خدمات المواصلات	الخدمات الثقافية والاعلامية
١٩٧٠	٠,٦٢٨	٢٣,٠٧٠	٥,١٤٥	٠,٩٩٣	١٣,٨٢٦	١٢,٥٩٤	١٠,٢١٦	٢,٥٢١	١,٧١٣
١٩٧١	٠,٧٢٣	٣٣,٧٨٠	٥,١٠٩	١,٠٦٧	١٩,٦٥٩	١٠,٠٢١	٩,٤٣٦	١,٦٥٣	١,٦٩٩
١٩٧٢	١,٠١٤	٣٩,٣٥٠	٥,٨٧٦	١,٣٠١	١٩,٩٠٠	١٩,٧٨٤	٩,٩٢٢	٢,٦١٢	١,٧١٧
١٩٧٣	١,٠٣٩	٤٢,٠١٣	٦,٣٨٤	١,٥٤٣	٢٤,٩٠٣	٢٧,٩٣٠	١٠,٨٥٧	٢,٦٤٠	٢,٤٤٤
١٩٧٤	١,٠٠٦	٤٤,٤٧٥	٨,٠٧١	٢,٣٥٤	٣٥,٩٩٦	٣١,٤٨٢	١٨,٣٧٣	٣,٠٩٦	٢,٥٨٠
١٩٧٥	١,٠٤١	٤٨,٣٠٠	١٠,٠٣٤	٢,٩٥٧	٥٧,٢٥٩	٤٩,٦٤٦	٢٣,٩٣١	٨,٠١١	٤,٢٨٨
١٩٧٦	١,٥٤٣	٩٣,٣٣٦	١١,٤٧٣	٣,٠٥٣	٥٧,٨٥٥	٤٣,٨٢٣	٣١,٦٥٩	١٥,٦٧٨	٤,٥٠٩
١٩٧٧	١,٣١٨	٨٢,٥٦٣	١٤,٤١٩	٣,٣٤٩	٧٨,٨٥٧	٩٧,٥٩٤	٣٥,٥٤٥	١٧,٨٤٤	٦,٦٦٤
١٩٧٨	٢,٣٩٥	٨٨,٩١٤	١٦,٦٣٨	٤,٠٠٢	٧٣,٩٠٠	١٠٦,٨٥٥	٤٠,٩١٣	٢١,٢٣٧	٧,٣٠٩
١٩٧٩	٢,٨٣٢	١١٤,٨٦٦	٢٣,٠٣٤	٤,٥٨٠	١٥٥,٥٤٩	١١٥,٠٥٥	٥٦,١١٤	٣٥,٥٧٠	٨,٦٤٢
١٩٨٠	٢,٩٩٤	١١٨,١٨٤	٢٤,٦٨٧	٥,٢٣٧	١٦٦,٥٨٦	١٤٢,١١٢	٦٣,٦٨٧	٣٢,٦٣٨	٧,٦٧٦
١٩٨١	٣,٥٦٨	١٣٨,٠٠٠	٣٠,٢٢٢	٧,٨٧٢	١٩٨,٢٦٢	١٥١,٤٤٠	٧٩,٤٢٥	٣٠,٤٠٥	١٠,٥٤١
١٩٨٢	٤,٠٧٣	١٥٦,٦٥٠	٣٤,٧١٦	٥,٧٠٦	٢٠٠,٠٣٥	١٥١,٠٧٩	٩٤,٥٣٥	٣١,٧٩١	١٢,٧٩٢
١٩٨٣	٤,١٢١	١٦٨,٠٠٠	٣٦,٠٢٢	٦,٦٦٩	٢١٧,١٣٢	١٤٥,٩٠٣	٨٦,٩٢٩	٣١,٨٩٩	٩,٥٠٦
١٩٨٤	٤,١٤٧	١٦٨,٠٠٠	٣٦,٨٤٢	٧,٠٧٢	٢٤٠,٧١٧	١٣٦,٧٧٠	٨٧,٨١١	٢٨,٩٥٥	١٠,٨٩٤
١٩٨٥	٥,٥٣٧	١٩٠,٢٠٠	٤٣,١٨٤	٦,٣٧٣	٢٧٠,٣١٣	١٥٩,٥٧٨	٩٥,١٥٢	٢٤,١٦٤	١٠,٤٨٣
١٩٨٦	٧,٥٠٣	٢٠٩,٠٠٠	٥١,٦٦٥	٧,٢٠٤	٢٨٣,٨٢٣	١٧٩,٦٠٧	١٠٥,٠٩٤	٢٦,٧٠٨٨	١١,٥٦٩
١٩٨٧	٧,٧٠٠	٢٠٩,٠٠٠	٥٩,٨٠٢	٧,٢٠٤	٣٥٦,٠٠٠	١٦٦,٦٣٩	١١٥,٦٧١	٣٠,٨٦٦	١٢,٩١٩
١٩٨٨	٨,٥٤٥	٢٠٩,٩٢٧	٦٢,٣٤٥	٧,٢٦٨	٤٣٦,٣١٩	١٦٠,٥٦٦	١٢٦,٥١٩	٢٩,٦٩٢	١٢,٧٧٠
١٩٨٩	٩,٨٧٨	٢٠٤,٠٠٠	٦٣,٣٢٩	١٠,٠٩٣	٤٩٧,٠٧٦	١٥٩,٢٥٦	١٢١,٤٣٩	٢٤,٤٢٠	١٢,٧٧٦
١٩٩٠	٩,١٠٧	٢٥٥,٠٠	٦٦,٦١٩	٨,٧٢٣	٥١٠,٧٩٩	١٤٧,٧٧٦	١٣٥,١٠٤	٢٤,١٧٠	١٢,٧٦٧

المصدر: -البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩) جدول (٣٩) والنشرة الاحصائية الشهرية ، جدول (٢٨)، المجلد الثامن والعشرون، العدد ٥ ، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٧)

الانفاق العام على الوظائف الحكومية واهميتها النسبية في اجمالي الانفاق العام في الاردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)

(نسبة مئوية ٪)

السنة	الادارة العامة	الدفاع	الامن والنظام الداخلي	الشؤون الدولية	الادارة المالية	خدمات التنمية الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	خدمات المواصلات	الخدمات الثقافية والاعلامية
١٩٧٠	٠,٧٧	٤٠,٩	٦,٣	١,٣	١٧,١	١٥,٦	١٢,٦	٣,١٢	٠,٢١٢
١٩٧١	٠,٨٧	٤٠,٦	٦,١	١,٢	٢٣,٦	١٢,٠	١١,٣	١٩,٨	٢,٢٠
١٩٧٢	٠,٩٩	٣٨,٧	٥,٧	١,٢	١٩,٢	١٩,٥	٩,٧	٢٥,٧	١,٧
١٩٧٣	٠,٨٦	٣٥,١	٥,٣	١,١	٢٠,٨	٢٣,٣	٩,٠	٢,٢	٢,٠
١٩٧٤	٠,٦٨	٣٠,٣	٥,٥	١,١	٢٤,٥	٢١,٤	١٢,٥	٢,١١	١,٧
١٩٧٥	٠,٥٠	٢٣,٥	٤,٨	١,١	٢٧,٩	٢٤,٢	١١,٧	٣٩,١	٢,١
١٩٧٦	٠,٤٥	٣٥,٥	٤,٣	١,١	٢٢,٠	١٦,٦	١٢,٠	١,٧	٥,٩٧
١٩٧٧	٠,٣٩	٢٤,٤	٤,٢	٠,٩٠	٢٣,٣	٢٨,٨	١٠,٥	١,٩	٥,٢٨
١٩٧٨	٠,٦٦	٢٤,٥	٤,٦	٠,٩٢	٢٠,٤	٢٩,٥٠	١١,٣	٢,٠	٥,٨٧
١٩٧٩	٠,٥٤	٢٢,٢	٤,٤	٠,٧٧	٣٠,١	٢٣,٣	١٠,٨	١,٦	٦,٨٩
١٩٨٠	٠,٥٣	٢٠,٩	٤,٣	٠,٨١	٢٩,٥	٢٥,٢	١١,٣	١,٣	٥,٧٩
١٩٨١	٠,٥٥	٢١,٣	٤,٦	٠,٨٠	٣٠,٦	٢٣,٤	١٢,٢	١,٦	٤,٦٩
١٩٨٢	٠,٥٩	٢٢,٥	٥,٠	١,١	٢٨,٨	٢١,٧	١٢,١	١,٨	٤,٥٨
١٩٨٣	٠,٥٨	٢٣,٨	٥,١	٠,٨١	٣٠,٧	٢٠,٦	١٣,٦	١,٣	٤,٥٢
١٩٨٤	٠,٥٧	٢٣,٣	٥,١	٠,٩٢	٣٣,٤	١٨,٩	١٢,٧	١,٥	٤,٠١
١٩٨٥	٠,٦٨	٢٣,٦	٥,٣	٠,٨٧	٣٣,٥	١٩,٨	١١,٨	١,٣	٢,٩٩
١٩٨٦	٠,٧٦	٢١,٢	٥,٢	٠,٦٤	٣٩,١	١٨,٣	١٠,٧	١,١	٢,٧٢
١٩٨٧	٠,٧٩	٢١,٦	٦,١	٠,٧٤	٣٦,٨	١٧,٢	١١,٩	١,٣	٣,١٩
١٩٨٨	٠,٨٤	١٩,٩	٥,٩	٠,٦٨	٤١,٤	١٥,٢	١٢,٠	٢,٨	١,٢
١٩٨٩	٠,٨٩	١٨,٥	٥,٧	٠,٩٠	٤٥,١	١٤,٤	١١,٠	٢,٢	١,٢
١٩٩٠	٠,٨١	١٨,٣	٥,٩	٠,٧٨	٤٥,٦	١٣,٢	١٢,٠	٢,١	١,١

المصدر : احتسب هذا الجدول من الجدول رقم (١٦) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٨)

التصنيف الاقتصادي لنفقات الحكومة المركزية في الأردن

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩)

(مليون دينار)

السنة	النفقات الجارية				
	الرواتب والاجور والعلاوات	فوائد الدين العام	الدعم والتحويلات الاخرى	النفقات التحويلية والتقاعد	الدفاع والأمن
١٩٨٠	٦٨,٠٣٤	١٤,٤١٣	٥٧,١٢٠	٢٥,٧٣٢	١٣٧,٠٣٣
١٩٨١	٨١,١٩١	٢١,٧٣٢	٤٩,٤٥٨	٤٠,٤٨٨	١٦١,٤٧٠
١٩٨٢	٨٨,٦٣٤	٢٠,٨١٧	٥٨,٣١١	٥٠,٦٨٤	١٨٢,٥٠٩
١٩٨٣	٩٥,٨١٥	٣١,٢١٦	٣٧,١٣٣	٥٤,١٦٧	١٩٥,٩٩٨
١٩٨٤	٩٨,٦٧٢	٤٠,٦٧٣	٥٠,٥٤٠	٥٤,٢٨٣	١٩٦,٧٧٠
١٩٨٥	١٢١,٤١٠	٥١,٤٤٧	٣٦,٥٢٣	٦٧,١٠٢	٢٢٤,٠٤٩
١٩٨٦	١٢٥,٤٢٩	٥٨,٠١٢	٩,٢١٩	٧٨,٤٩٢	٤٤٩,٥٨٧
١٩٨٧	١٣٥,٤٧٥	٧٥,٣٣٥	٨,٧٨٧	٨٠,٠٥٠	٢٥٢,٨٥٠
١٩٨٨	١٥٠,٥٩٥	١٠٢,٦٦٠	١٧,١٩٧	٨٧,٤٧٥	٢٥٧,٣٢٦
١٩٨٩	١٥٩,١٢٧	١٣٧,٩٥٢	٢٧,٩٢٩	١٣٠,٠٧٦	٢٥١,٥٢٠

النفقات الرأسمالية					
نفقات اخرى	مجموع النفقات الجارية	نفقات رأسمالية عادية	نفقات رأسمالية انمائية	مجموع النفقات الرأسمالية	مجموع النفقات العامة
٣٣,٧٢١	٣٣٦,٠٥٣	٢٨,٤٩٠	١٩٨,٦٠١	٢٢٧,٥٩١	٥٦٣,١٤٤
٣٧,١٢٩	٣٩١,٤٦٨	٢٩,٣٦٤	٢٢٦,٢٦٨	٢٥٥,٦٣٢	٦٤٧,١٠٠
٤٢,٠١٣	٤٤٢,٩٦٨	٢٤,٩٢٨	٢٢٥,٦٤٩	٢٥٠,٧٥٥	٦٩٣,٥٤٥
٣٩,٢٤٦	٤٥٣,٦٧٥	٤٢,٣٨٥	٢٠٩,٢١٤	٢٥١,٥٩٩	٧٠٥,٠٨٥
٤٤,٣١٤	٤٤٨,٠٩٦	٤٩,٥٧٤	١٩٤,٦٥٤	٢٣٢,٧١٣	٧٢٠,٦٨٣
٥٠,٥٨١	٥٤٢,٥١٠	٥٧,٩٨٥	٢٠٥,١٨٨	٢٦٣,١٧٣	٨٠٥,٦٨٣
٤٩,٧٨٧	٥٧٠,٥٢٦	١٦٩,١٥٦	٢٤١,٦٦٠	٤١٠,٨١٦	٩٨١,٣٤٢
٥٠,١٥٧	٦٠٢,٦٥٤	١٠٨,٤٠٦	٢٥٤,٧٤٨	٣٦٣,١٥٤	٩٦٥,٨٠٨
٥٤,٣٠١	٦٦٩,٥٤٤	١٤٤,٠٢٩	٢٤٠,٤١٨	٣٨٤,٤٤٧	١٠٥٤,٠٠١
٤٨,٠٩٣	٧٤٩,٦٧٣	١٢٢,٨٤٠	٢٣٥,٣٧٦	٣٥٢,٦٤٥	١١٠٢,٣١٨

المصدر: البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٢٩)، المجلد السادس والعشرون، العدد (٤)، ١٩٩٠، والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٢٨)، المجلد الثامن والعشرون، العدد (١٢)، ١٩٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٩)

النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)

(نسبة مئوية)

السنة	اجمالي النفقات العامة (٪) من GDP	نفقات جارية (٪) من GDP	نفقات رأسمالية (٪) من GDP
١٩٧٠	٤٦,٣	٣٣,٨	١٢,٥
١٩٧١	٤٤,٦	٣٢,٦	١٢,٠
١٩٧٢	٤٨,٩	٣٤,٠	١٤,٩
١٩٧٣	٥٤,٨	٣٦,٠	١٨,٨
١٩٧٤	٥٩,٣	٤١,٩	١٧,٤
١٩٧٥	٦٥,٦	٤٠,٢	٢٥,٤
١٩٧٦	٤٧,٦	٣٣,٧	١٣,٩
١٩٧٧	٥٠,٦	٢٩,٣	٢١,٣
١٩٧٨	٤٦,٧	٢٧,٤	١٩,٣
١٩٧٩	٥٤,٥	٣٣,٩	٢٠,٦
١٩٨٠	٤٨,٩	٢٩,٢	١٩,٧
١٩٨١	٤٥,٤	٣٤,٠	١١,٤
١٩٨٢	٤٢,٣	٢٧,٧	١٤,٦
١٩٨٣	٤٠,٠	٢٥,٧	١٤,٣
١٩٨٤	٣٨,١	٢٥,٨	١٢,٣
١٩٨٥	٤١,٥	٢٧,٩	١٣,٦
١٩٨٦	٤٦,٤	٢٧,٤	١٩,٠
١٩٨٧	٤٥,٢	٢٨,٢	١٧,٠
١٩٨٨	٤٧,٢	٣٠,٠	١٧,٢
١٩٨٩	٤٥,٨	٣١,٢	١٤,٦
١٩٩٠	٤٢,٨	٣٢,١	١٠,٧

المصدر : احتسب هذا الجدول من البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩) ، جدول (٤٧) والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول (٤٦)، المجلد الثامن والعشرون، العدد (٥)، ١٩٩٢، ومن الجدول رقم (١٤) في هذا الملحق .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢٠)

البيانات المستخدمة في تقدير دالة النمو الاقتصادي رقم (٢)

السنة	الاستثمار الخاص بالاسعارالجاريه (مليون دينار)	الاستثمار العام بالاسعار الجاريه (مليون دينار)	معدل النمو السنوي للقوى العامله (٪)	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجاريه (مليون دينار)	معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي (٪) بأسعار عام ١٩٨٥
١٩٧٠	١٥,٧	٩,٥	٣,٤٥	١٨٧,٠	٩,٣-
١٩٧١	١٩,٢	١١,٥	٣,٦٣	١٩٩,٤	١,٢٨
١٩٧٢	١٨,٩	١٧,٤	٣,٦٠	٢٢١,٠	٣,٤٢
١٩٧٣	٢٥,١	٢٢,١	٣,٣٥	٢٤١,٥	١,٨٨-
١٩٧٤	٣٢,٦	٣٠,٦	٣,٠٩	٢٧٩,٣	٣,٢٣-
١٩٧٥	٤٨,١	٣٩,٨	٣,٥٨	٣٧٦,٠	١١,٣٩
١٩٧٦	٧٥,٠	٦٣,٠	٥,٨٥	٥٧٢,٥	٤٧,٣٥
١٩٧٧	١٠٨,٤	٨٨,٦	٠,٨٨	٦٨٨,٩	٤,٩٢
١٩٧٨	١٢٦,٠	١٠٣,١	٣,٣٤	٧٩٧,٣	٨,١٤
١٩٧٩	١٦٢,٠	١٣٢,٥	٣,٣٤	٩٧٢,٣	٦,٩٤
١٩٨٠	٢١٣,٠	١٨٤,٨	٣,٦٢	١١٨٣,٣	١٣,٧٧
١٩٨١	٣١٠,٥	٢٥٤,٣	٣,٦٧	١٤٨٤,٢	٢٦,١٠
١٩٨٢	٣٥٨,٣	٢٣٩,٠	٣,٦٣	١٧٠٢,٥	٧,٠٣-
١٩٨٣	٢٣٤,١	٢٦٨,٧	٣,٦٦	١٨١٥,٠	١,٣٩
١٩٨٤	٢٤٠,٦	٢٤٥,٠	٣,٦٤	١٩٠٥,٠	٠,٥٣-
١٩٨٥	١٦٨,٩	٢١٦,٣	٣,٦٥	١٩٣٥,٨	٢,٩٣
١٩٨٦	١٥٦,٨	٢٥٣,٥	٦,٥٧	٢٠٦٢,٩	٨,٤١
١٩٨٧	١٩٦,١	٢٧٢,٣	٣,٧٩	٢٠٨٦,١	١,٢٢
١٩٨٨	٢٥١,٩	٢٥٦,٣	٢,٩٧	٢١٤,٤	٢,٧٥-
١٩٨٩	٣٠٤,٥	٢٤,٩	١,٩٧	٢٢٨٠,٢	١١,٦٢-
١٩٩٠	٣١٢,٧	٢٧٨,٧	٧,٩٨	٢٣٤٧,٤	٥,٤٥-

المصدر: احتسب هذا الجدول من الجداول رقم (١) و (٦) و (١٢) في هذا الملحق الاحصائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢١)

البيانات المستخدمه في تقدير دالة النمو الاقتصادي رقم (٣)

السنه	الاستثمار الزراعي بالاسعار الجاريه (مليون دينار)	الاستثمار الصناعي الاسعار الجاريه (مليون دينار)	الاستثمار الخدمي بالاسعار الجاريه (مليون دينار)	معدل النمو السنوي للقوى العامله (٪)	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجاريه (مليون دينار)	معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي (٪) باسعار عام ١٩٨٥
١٩٧٣	٤,٧٢	٩,٢٨	٣٣,١٨	٣,٣٥	٢٤١,٥	١,٨٨-
١٩٧٤	٦,٣٢	١٢,٤٢	٤٤,٤٦	٣,٠٩	٢٧٩,٣	٣,٢٣-
١٩٧٥	٨,٧٩	١٧,٣١	٦١,٧٩	٣,٥٨	٣٧٦,٠	١١,٣٩
١٩٧٦	٨,٨٣	٤٧,٠٦	٥٥,٨٩	٥,٨٥	٥٧٢,٥	٤٧,٣٥
١٩٧٧	١٢,٦١	٦٧,١٨	٧٩,٧٨	٠,٨٨	٦٨٨,٩	٤,٩٢
١٩٧٨	١٤,٦٦	٧٨,١٢	٩٢,٧٨	٣,٣٤	٧٩٧,٢	٨,١٤
١٩٧٩	١٨,٨٥	١٠٠,٤٢	١٧٥,٢٣	٢,٣٤	٩٧٢,٣	٦,٩٤
١٩٨٠	٢٥,٤٦	١٣٥,٦٥	٢٣٦,٦٩	٣,٦٢	١١٨٣,٣	١٣,٧٧
١٩٨١	١٧,٥	١٢٩,٨٠	٤١٧,٤٠	٣,٦٧	١٤٨٤,٢	٢٦,١٠
١٩٨٢	١٨,٨	١٣٧,٣٢	٤٤١,٤٨	٣,٦٣	١٧٠٢,٥	٧,٠٣-
١٩٨٣	١٥,٥٨	١١٥,٥٩	٣٧١,٦٠	٣,٦٦	١٨١٥,٠	١,٣٩
١٩٨٤	١٥,٠٥	١١١,٦٤	٣٥٨,٩١	٣,٦٤	١٩٠٥,٠	٠,٥٣-
١٩٨٥	٨,٦٠	٧٤,٦٠	٣٠٢,٠	٣,٦٥	١٩٣٥,٨	٢,٩٣
١٩٨٦	١٠,٦٠	١٠٠,٥٠	٢٩٩,٢	٦,٥٧	٢٠٦٢,٩	٨,٤١
١٩٨٧	١١,٣٠	١٠٣,٥٠	٣٠٣,٦	٣,٧٩	٢٠٨٦,١	١,٢٢
١٩٨٨	٨,٢٠	٦٨,٤٠	٤٣١,٦	٢,٩٧	٢١٤,٤	٢,٧٥-
١٩٨٩	٢,٢٠	٨٤,٣٠	٤٦٠,٩	١,٩٧	٢٢٨٠,٢	١١,٦٢-
١٩٩٠	٦,٦٠	٤٧,١٠	٦٣٧,٧	٧,٩٨	٢٣٤٧,٤	٥,٤٥-

المصدر: احتسب هذا الجدول من الجداول رقم (٦) و (١٢) في هذا الملحق الاحصائي.

التوزيع القطاعي للاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصاديه (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في السنوات ١٩٧٣-١٩٨٤ غير متوفرة وتم تقديرها بالاعتماد على بيانات خطط التنمية الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

INVESTMENT AND ECONOMIC GROWTH IN JORDAN

The main aim of this study is to evaluate analyize and estemate the contribution and effeciency of total investment, privateand government investment in addition to sectrol distribution of investments (agriculture , industrial, services) in achieving economic growth in Jordan during (1970-1990). In order to a cheive this aim several economitric models have been used.

The study approved that the failure in a cheiving high growth rate in real gross national product (economic growth) in Jordan is not due to the reduction of a chievmant investment size in Jordainian economy, first of all, it is due to the reduction in the marginal effeciency of capital invested in Jordanian economy , which is estemated by (0.33).

Urther more, the study pointed out that the estimated value of the marginal effeciency of the capital invested by the governmental sector is nearly twice as its value in the privatesector. It is estemated in the privet sector by (0.233). while it is estemated in the government sector by (0.46).

The study approved that the estemated value of marginal effeciency of the capital invested in a gricultural sector is higher than that of other economic sectors. The marginal effeciency of the capital invested in the agricultural is estemated by (1.88), while it is estemated in the industrial sector by (0.697), and by (0.103) in the services sector.

Finaly, the most important recomendations of this study is that the national economy should be restructured and rebuild for the inferst of the production commodity sector (industrial, services) by aiming more of pri vateand public investment to these sectors.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University